دكتور
حمدى عبد الرحمن حسن

# الفساد السياسى في أفريقيا

دار القارئ العربي

# الفساد السياسى

# فى افريقيا

# الفســاد الســياسى فـــى افــريـقيــا

دكتور

حمدى عبد الرحمن حسن




الطبعة الأولى

١٩٩٣

الناشـــر

دار القارئ العربى

القاهرة - مصر الجديدة - أرض الجولف ١٤ ش عبد الله دراز

الدور الثالث ت : ٢٩٠٦٧١٥ فاكس : ٢٩٠٦٧١٧

# المحتويات

## مقدمة

تشهد المجتمعات البشرية بغض النظر عن موقعها الجغرافى أو درجة نموها الاقتصادى أو مستوى ثقافتها السياسية شكلا أو آخر من أشكال الفساد. فهو كمفاهيم الخير والشر مرتبط بطبيعة بنى البشر. والمجتمعات الصالحة التى تخلو من كافة مظاهر الفساد لا وجود لها إلا فى طوباويات الفلاسفة والمفكرين. وعليه فان الفساد ليس ظاهرة افريقية أو مرتبطة بالعالم الثالث، ولكنه ظاهرة تتسم بالعمومية حيث شهدته كافة المجتمعات بدرجة أو بأخرى على مر العصور.

لقد أضحت قضايا الفساد المرتبطة بووتر جيت وشركة لوكهيد لصناعة الطائرات وكذلك شركة التليفون والتلغراف الدولية وغيرها من الأمثلة البارزة فى السجل العالمى للفساد. ففى أوائل سنوات حكم الرئيس الأمريكى الأسبق ريتشارد نيكسون تم تشكيل مجموعة عمل لوضع الخطط اللازمة لتدعيم حملات التفتيش والملاحقه المحلية. حيث انه بعد عشر سنوات من الاضطرابات المحلية العنيفة أدرك رجال البيت الأبيض أن الحملات العنيفة بالغة القسوة ضرورية لتأمين النظام والتوازن الداخلى. وقد أوصى تقرير هذه المجموعة، والذى أطلق عليه خطه هيستون « plan Huston » بأن يتبنى الرئيس برنامجا لجمع المعلومات بصورة غير قانونيه عن المواطنين الأمريكين، وهو مايؤدى إلى النيل من الخصوم السياسيين للرئيس وكذلك حجب أى معلومات من شأنها تكدير الادارة الأمريكية. وعلى الرغم من ان الرئيس وافق أصلاً على خطه هيستون إلا أنها واجهت صعوبات عديدة نتيجة معارضة مدير مكتب التحقيقات الفيدرالية ( FBI ) (١) إلا أن الرئيس ظل على رغبته الخاصة بإنشاء وحدة مستقلة لجمع المعلومات تحظى بثقته الخاصة حيث تكون هذه الوحدة سرية وتابعة للبيت الأبيض. وبالفعل تم أنشاء هذه اللجنة التى اضحى من

بين مهامها الرئيسية مراقبة الصحفيين والموظفين العموميين والخصوم السياسيين.

وبحلول عام ١٩٧٢ - عام الأنتخابات الرئاسية - أعيد تسمية هذه اللجنة لكى تصبح «لجنة اعادة انتخاب الرئيس» وتمثل واقعة ووترجيت مجرد حادثة محدودة فى اطار سلسلة متواصلة من الجهود الرامية للتجسس على الخصوم ولضمان اعادة انتخاب نيكسون (٢).

وعلى صعيد أخر أعلن فى فبراير ١٩٧٦ أثناء جلسات الاستماع التى عقدتها اللجنة الفرعية للشركات متعددة الجنسيات التابعة للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى عن قيام شركة لوكهيد لصناعة الطائرات « lockheed » برشوة عدد من كبار المسئولين فى اليابان وهولندا وايطاليا وتركيا وذلك كجزء من حملتها الدولية الرامية لترويج مبيعاتها من الطائرات حتى تتجنب الوقوع فى أفلاس محقق. (٣)

وفى افريقيا لايقل انتشار الفساد فى مجتمعاتها عن غيرها من مناطق المعمورة، بل ان الفساد فى الدول الأفريقية يصبح واقعا حياتيا يتكرر بشكل يومى. ومن الأمثلة التى لاتخلو من طرافة أن أحد الخبراء البريطانيين ذهب لاستخراج رخصة قيادة سياره من أحد المكاتب الحكومية فى لوساكا. فقام بملأ الاستماره المعده لهذا الغرض وعند تقديمها للموظف المختص طلب منه رسوما قدرها خمسون كواتش ( وهو العملة المحلية ) . على أن الرسوم المقررة والمحدده فى طلب التقديم هى خمسة كواتش فقط. فاعتقد الخبير ان تاريخ طباعة الاستمارة قديم ومن ثم قام بدفع المبلغ المطلوب عن طيب خاطر. وعندما استفسر الرجل عن موعد اجراء اختبار القيادة نظر اليه الموظف مبتسما وهو يقول « لقد كان هذا هو الأختبار، اهنئك، لقد اجتزت الاختبار بنجاح » (٤).

وتؤكد الأمثلة السابقة عمومية ظاهرة الفساد وأنه ليس ظاهرة افريقية أو مرتبطة بالدول المتخلفة دون الدول الصناعية المتقدمة، ومع ذلك فان هناك عددا من الاعتبارات الهامة التى ينبغى التأكيد عليها عند المقارنة بين الفساد فى كل من الدول المتقدمة والمتخلفة ومن ذلك :-

* أن الفساد فى الدول المتقدمة يمكن التحكم فيه وضبطه من خلال آليات مؤسسية راسخة

تستطيع ان توقف الفساد عند أدنى درجة ممكنة، ومن ثم يتم تقويض الأثار السلبية والأضرار المترتبة عليه.

* أن العوامل التى تيسر ظهور الفساد وانتشاره فى الدول المتخلفة قد لاتوجد بنفس الشكل فى الدول المتقدمة. وعلى سبيل المثال فان المواطن العادى فى الدول المتخلفة يتوقع الفساد وينظر اليه باعتباره ظاهرة طبيعية عند ممارسة الوظيفة العامة.كما أن النخبة فى الدول المتخلفة أكثر ميلا للفساد من النخبة فى الدول المتقدمة.

* أن الرأى العام فى الدول المتقدمة ومن خلال مؤسساته الرقابية كالصحافة يقوم بدور بارز فى الكشف عن الظواهر المنحرفة وغير الأخلاقية فى المجتمع ولنذكر على سبيل المثال الدور الذى قامت به الصحافة فى الكشف عن فضيحة ووترجيت وايران جيت.

* أن البعد القيمى والأخلاقى السائد قد يؤدى إلى تزايد انتشار الفساد فى الدول المتخلفة مقارنة بالدول المتقدمة. فالنخبة المسيطرة فى الدول المتخلفة تحاول ان تجعل ثقافتها هى المسيطرة ومن ثم تخلق حالة من الوعى الزائف لدى الجماهير والتى يصل بها الأمر فى بعض الأحيان إلى النظر إلى الفساد باعتباره قيمة فى حد ذاته. (٥)

اضافة إلى الاعتبارات السابقة فان دراسة الفساد فى افريقيا وغيرها من مناطق العالم المتخلف تكتسب أهمية كبيرة نظرا لأنه يترك آثارا سلبية مدمرة على الانجاز الأقتصادى والأداء الحكومى وطبيعة السلطة الحاكمة. ومما يزيد الأمر خطورة أن الآليات الحكومية المستخدمة للقضاء على الفساد فى هذه الدول غير مؤثره وليس لها أى فعاليه تذكر. وعليه فان الفساد فى افريقيا يستلزم المزيد من البحث والتحقيق، ليس لأنه أكثر انتشاراً عنه فى مجتمعات متقدمة مثل بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن لآن هناك ادراك متزايد بمدى خطورته على عمليات التنمية الشاملة التى تشهدها الدول الأفريقية فى مرحلة مابعد الاستقلال.

ومن ناحية أخرى فان بعد العمومية والأنتشار الذى ينطوى عليه مفهوم الفساد السياسى لايعنى فقط التمييز بين النظم السياسية المختلفة من حيث مدى انتشار الفساد فيها ولكنه يشمل

أيضا التمييز بين مؤسسات وقطاعات النظام السياسى الواحد حيث نجد ان بعض المؤسسات والأجهزة مثل الجيش وقوات الشرطة أكثر فسادا من غيرها من المؤسسات. وربما يصل الفساد فى انتشاره وعموميته حدا يصبح معه حقيقه حياتيه ويتحول جهاز الدولة إلى مؤسسة للنهب والاستغلال وهذا مايميز نمط الدولة القرصان.

وعلى صعيد أخر يمكن التمييز فى أطار النظام السياسى الواحد بين مرحلة تاريخيه وأخرى فى تطور النظام. فيمكن ان يكون النظام في فترة تاريخيه معينه أكثر فساداً عنه فى فترة سابقة أو لا حقة.

وعليه فان دراسة الفساد السياسى تعد مدخلا منا سبا لدراسة النظم السياسة فى افريقيا من منظور مقارن. اذ أنه يمكن التعرف على طبيعة النخبة الحاكمة وشكل الحكم ونموذج التنمية المتبع، وحقيقة الأوضاع الاقتصادية والأجتماعية فى افريقيا. ولعل مايبرر ايضا هذا المنظور فى دراسة النظم السياسية فى افريقيا ان الفساد السياسى يعد أحد الملامح الرئيسية لعدم الاستقرار وغياب الديموقراطية واخفاق المشروعات التنموية فى افريقيا. ومن ثم فان اقتلاع جذور الفساد يتتطلب البحث عن الأسباب والعوامل الهيكلية الموجودة فى المجتمعات الآفريقية. وبعبارة أخرى فان الفساد السياسى يعد أحد مظاهر الأزمة العامة التى تعانى منها افريقيا منذ الاستقلال. ونظرا لتعقد وتشابك ابعاد هذه الأزمة فان دراسة احد مظاهرها انما يفضى إلى ضرورة دراسة المظاهر الأخرى. وهكذا تبدو اهمية دراسة ظاهرة الفساد السياسى فى افريقيا.

وتحاول هذه الدراسة تقديم رؤية نظرية لظاهرة الفساد السياسى فى افريقيا من خلال التحديد بمفهوم الفساد وابراز أهم الانماط العامه له، ومحاولة تفسير اسباب انتشار الفساد السياسى فى المجتمعات الأفريقية أما الجزء الثانى من الدراسة فانه يطرح حالات تطبيقية لانماط شائعه من الفساد السياسى فى عدد من الدول الأفريقية روعى فى أختيارها تمثيل المناطق الجغرافية المختلفة فى افريقيا بالاضافة إلى اختلاف الايديولوجيات التنموية التى تتبناها النظم الحاكمة فى هذه الدول.

# الفصل الأول

## الفساد السياسى

### تحديد المفهوم وانماطه العامه واتجاهات تفسيره

البحث فى ظاهرة الفساد السياسى ليست مسألة جديدة حيث تناولها الفكر السياسى منذ أقدم العصور. فالفكر الأغريقى القديم تناول الظاهرة فى أكثر من موضع. ففى معرض تفسيره لحرب « البلوبونيز » أكد « توسيديديز » على أن الأسباب الرئيسية التى أدت إلى هزيمة أثينا فى الحرب تتمثل فى تدهور الأخلاق والانانية السياسية التى كرست فى النفوس حب السلطة وتحقيق المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة، والاعتماد على الذات فى تحقيق الأمن دون أدنى اعتبار لأمن الآخرين. (١) ومن ناحية أخرى فقد تحدث كل من افلاطون وأرسطو عن الفساد السياسى حيث ميز الأول بين الحكومات الصالحة والفاسده، وميز الثانى بين الدساتير الصالحة والدساتير الفاسده (٢).

وعلى الرغم من قدم الظاهرة فان تشابكها وتعقدها باعتبارها أحد الظواهر الأجتماعية أدى إلى صعوبة وجود تعريف متفق عليه بين الباحثين والدارسين لها. وقد حاول كثير من الدارسين المعاصرين ربط ظاهرة الفساد السياسى بغيرها من الظواهر السياسية كالتنمية والتحديث واشكاليه العلاقة بين الداخلى والخارجى فيما يطلق عليه روابط التبعية فى الدول المتخلفة. ويهدف هذا الفصل من الدراسة تناول أهم الاتجاهات الخاصة بتعريف الفساد. وتحليل اهم انماطه العامه ثم عرض محاولة لتفسير انتشاره فى الدول الأفريقية وذلك من خلال مباحث ثلاثة.

# المبحث الأول

## اتجاهات التعريف بمفهوم الفساد

تصطدم عملية تحديد مفهوم الفساد بحقيقه أن الكلمة فى اللغات المختلفة لها تاريخ طويل من المعانى والمضامين اللغوية المنوعة، وعلى سبيل المثال كانت كلمة الفساد فى الولايات المتحدة الأمريكية أوائل القرن الحالى تشكل واحدة من أهم مفردات الحوار والخطاب السياسى (٣) وطبقا لأحد الدارسين لهذه الحقبة فى التاريخ الأمريكى فان « خطباء الأحزاب والصحفيين وفلاسفة السياسة وغيرهم قد فضحوا فى هذا السياق كثيرا من الصفقات والشروط المريبة دون ان يكون لديهم أدنى استعداد للبحث فى طبيعة مفهوم الفساد الحقيقية وتحديد الاستخدامات المختلفة للمفهوم (٤) على أن المضامين التى كانت شائعة الاستخدام فى تلك الحقبة لمفهوم الفساد كانت ترى فيه نقيضا للاصلاح والرشادة والخير العام.

واذا كانت معاجم اللغة تمثل الملجأ الأساسى للباحث المتطلع فى الحصول على معانى واضحه ومحددة. فانها فى حالة مفهوم الفساد تشير إلى ثرائه اللغوى وتعدد معانية (٥) ويمكن التمييز. بشكل عام، بين استخدامات لغوية ثلاثة لمفهوم الفساد :-

(أ) الفساد العضوى

(ب) الفساد الأخلاقى

(جـ) الفساد القانونى أو فساد الوظيفة العامة

وقد يبدو لأول وهلة أن المعنى الأول للفساد قليل الأهمية أو عديم النفع للأبحاث والدراسات السياسية. بيد أن ذلك ليس صحيحا فتأثير الاستخدامات البلاغية عظيم الدلالة على لغة الخطاب السياسى. فكثيرا ما يستخدم هذا المعنى العضوى للفساد للتعبير عن المخاطر الحقيقية التى تتهدد كيان الدول أو لادانه الممارسات الفاسدة للسياسيين والأفراد.

أما المعنى الأخلاقى للفساد فانه يشير إلى تحريف وتضليل وتزييف سلامة الطوية أو

الفضيلة أو المبادئ الأخلاقية بصفة عامة. واتفاقا مع هذا المعنى فان الفساد السياسى يعد مسألة معايير وقيم أخلاقية. تلك المعايير التى يتم الاعتماد عليها فى الحكم على ممارسات معينة بأنها فاسدة (٦)

والمعنى الأخلاقى يجعل من الفساد السياسى مسألة كريهة تعافها النفس السوية، فنحن نرفض الفساد تماما كما نرفض جرائم القتل والأغتصاب وغيرها من الفواحش الإجتماعية، غير أن المحللين السياسيين الذين يستخدمون هذا المعنى للفساد السياسى لايهتمون بشرح معنى واسباب الفساد قدر اهتمامهم بإدانه الفساد وابراز أنه يتنافى مع المبادئ الأخلاقية.

واذا كان هناك ثمة تداخل بين المعانى المختلفة لمفهوم الفساد فان المعنى القانونى يمكن تحديده من خلال الاداء غير السليم للوظيفة العامة. فالأداء غير السليم يعنى انتهاك القواعد والمعايير التى تحكم الطريقة التى ينبغى بها ممارسة الوظيفة العامة.

ويلاحظ أن المعنى القانونى يعتد أساسا بالقواعد والقوانين. اذ أنه يربط بين الفساد وبين انتهاك القانون. أى أن الأهتمام هنا ينصب على ما إذا كانت الأفعال والممارسات تتم وفقا للقواعد أو تسير وفقا للسياق العام الذى تحدده هذه القواعد ؟(٧)

وبالنظر إلى الكتابات المختلفة فى تعريف الفساد نجد أن كثيرا من الباحثين قد جعل المنطلق الأساسى للتعريف أحد الصور الشائعة للفساد كالرشوة والمحسوبية واستغلال المنصب العام وشراء أصوات الناخبين. ويمكن الاشارة إلى عدد من هذه التعريفات على النحو التالى :(٨)

### (أ) الفساد من منطلق الرشوة

يركز عدد كبير من الدارسين فى تعريف الفساد على الرشوة (Bribery) باعتبارها النمط الشائع للفساد. فكل من أرنولد روجو وهارولد لازويل ينظران إلى الرشوة باعتبارها جوهر الفساد حيث أنها مدمرة للنظام العام لأن المرتش لايعنيه سوى تحقيق مصلحته الشخصية ولو على حساب المصلحة العامة.

(ب) تعريف الفساد من منطلق المحسوبية

يربط البعض فى تعريف الفساد بينه وبين المحسوبية حيث يتم الاعتماد على الروابط الشخصية والعائلية بدلا من معايير الكفاءة والخبرة فى التجنيد للوظائف العامة. فلاشك ان محاباة الأهل والأصدقاء يعد من أبرز الأنماط الشائعه للفساد.

(جـ) تعريف الفساد من منطلق استغلال المنصب العام

يعرف بعض الدراسين الفساد من خلال الاشارة إلى نمط استغلال أو أساءة استخدام الوظيفة العامة بغرض تحقيق مصلحة ذاتيه خاصة. ومن ذلك تعريف جيمس سكوت الذى يرى أن الفساد « هو ذلك السلوك القائم على التخلى عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالوظيفة العامة فى سبيل تحقيق مصلحة خاصة أو انتهاك لقواعد رسمية فى سبيل تكوين انماط معينة من النفوذ والتأثير لتحقيق مصلحة خاصة ».

(د) - تعريف الفساد من منطلق شراء أصوات الناخبين

يعرف بعض الدارسين الفساد السياسى من منطلق اساءة استخدام سلاح المال فى الحصول على السلطة والنفوذ السياسيين. حيث من الممكن باستخدام المال التأثير فى الرأى العام بما يؤدى إلى الفوز فى الانتخابات وهزيمة المنافس الذى قد يكون هو الأصلح من الناحية الموضوعية. وقد يتم اجبار الخصم على الانسحاب واعطائه التعويض المادى المناسب. وقد يصل الأمر إلى حد شراء أصوات الناخبين. ويسود فى هذه العملية مفاهيم التعامل التجارى حيث يكون هناك وسطاء وسماسرة انتخابات ومضاربون يتعاملون فى اصوات الناخبين مستعدون لمن يدفع الثمن الأعلى.

على ان الملاحظة الأساسية التى ترد على التعريفات السابقة أنها تقصر تعريف الفساد على صورة واحدة فقط دون غيرها فى حين ان الفساد قد يشملها جميعا. فالموقف الذى يتسم بالفساد قد يشهد ظهور أنماط الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة وسيادة قيم القهر والاكراه فى النظام السياسى وغيرها من الأنماط الفاسدة.

وعليه فانه قد يكون من الأصلح فى عملية تعريف الفساد أن نبرز اهم الاتجاهات العامة حيث

ان متابعة ادبيات العلوم الاجتماعية المعاصرة التى تناولت مفهوم الفساد تساعدنا على التمييز بين ثلاثة اتجاهات عامة فى التعريف وهى :-

- الاتجاه القانونى أو اتجاه الوظيفة العامة public office _ Centered Definitions
- اتجاه المصلحة العامة Public _ Interest _ Centered Definitions
- اتجاه الرأى العام Public _ opinion _ Centered Definitions

## أولا : اتجاه الوظيفة العامة

شاع منذ الستينيات استخدام المعنى القانونى للفساد، وذلك بعد أن دفعت الرغبة فى تخليص العلوم الجتماعية من ارتباطاتها القيمية والأخلاقية إلى التخلى عن المعانى الأخلاقية لمفهوم الفساد. ومن أبرز التعريفات التى تؤكد على هذا المعنى ذلك التعريف الذى طرحه ناى Nye عام ١٩٦٧ حيث يرى أن الفساد هو :

« سلوك يحيد عن المهام الرسمية لوظيفة عامة بهدف الحصول على منافع خاصة، أو أنه انتهاك للقواعد مقابل ممارسة أنماط معينة من النفوذ التى تحركها اعتبارات خاصة. ومن أمثله هذا السلوك الرشوة « وهى مكافاة لتغيير حكم شخص فى موضع ثقة » والمحسوبية « وهى تفضيل لمعايير الشخصية على معايير الكفاءة الموضوعية » وسوء الاستعمال « أى الاستعمال غير الشرعى للموارد العامة من أجل تحقيق مآرب خاصة .(٩)

وقد سار كثير من الباحثين على هذا الدرب فى ربط تعريف الفساد بمفهوم الوظيفة العامة.فيرى صمويل هنتنجتون أن الفساد هو « سلوك الموظف العام الذى يحيد عن المعايير المقبوله بغرض تحقيق اهداف ومنافع خاصة »(١٠) ويرى سنتوريا أن الفساد يتمثل فى « اساءة استخدام السلطة العامة من أجل منفعة خاصة » (١١) وفى نفس السياق يعرف اندرسكى الفساد بأنه « استخدام سلطة المنصب فى تحقيق منفعة ذاتية بغض النظر عن القوانين والتنظيمات المرعية »(١٢)

ومن الملاحظ أن التعريفات السابقة تعتمد على تحديد الوظيفة العامة باعتبارها ميدانا

محددا ومتميزا عن المصلحة الخاصة. بيد أن هذا الأتجاه وجهت إليه انتقادات كثيرة.

فإذا نظرنا إلى تعريف «ناي» السابق على سبيل المثال نجد أنه على الرغم من كونه يبدو جامعا وشاملا فانه يقتصر فى تعريف الفساد على المعنى القانونى حيث يركز على عمليات تخطى قواعد الوظيفة العامة بدلا من عمليات الانهيار والانحلال العضوى والأخلاقى. أضف إلى ذلك فانه يحدد الرشوة والمحسوبية وسوء الاستعمال باعتبارها الأنماط الرئيسية للفساد.

ولايخفى ان تعريف ناى للفساد ينطوى على كثير من الأمور الغامضة من بينها أن مصطلح السلوك يضم ليس فقط أى عمل غير قانونى فى أداء مهام الوظيفة العامة ولكن ايضا عدم القيام بعمل من المفترض انجازه. وعليه فان الفساد من الناحية الواقعية يشمل محاولات اغراء واستمالة الموظف العام بعدم تطبيق قوانين أو تنظيمات معينة.

ويلاحظ ان تعريف ناى يستبعد أنشطه التكتلات وجماعات المصالح القوية اللهم إلا اذا سعت الى تحقيق اهدافها من خلال الرشوة أو انتهاك القواعد التى تحكم أداء الوظيفة العامة. وبالمثل فان الحكومة التى تؤثر جماعة عرقية معينه أو اقليما ما فى عمليات توزيع الموارد العامة لاتكون حكومة فاسدة وفقا لتعريف ناى حيث أنه لايهتم بأهداف وأولويات الحكومات قدر اهتمامه بسلوك الساسة والموظفين العموميين والطرق التى يستخدمها هؤلاء فى أداء وظائفهم العامة.

ونظر لأن التشريعات القانونية تعد نسبيه وتختلف من مجتمع لآخر فان مايعد قانونيا وشرعيا فى مجتمع قد يعد فاسدا وغير قانونى فى مجتمع آخر. وعلى سبيل المثال فان تقديم هدية إلى وزارة الأسكان من احدى شركات المقاولات قد يعتبر من قبيل المساهمات القانونية فى بعض المجتمعات فى حين أنه قد يعتبر فى مجتمعات أخرى من قبيل أعمال الرشوة والفساد. (١٣)

اضافة لما سبق فانه على الرغم من أهمية المنظور القانونى فى تعريف الفساد فان ثمة مجموعة من الاعتبارات ينبغى الاشارة إليها فلو علمنا أن المشروعية القانونية يتم تحديدها بواسطة الطرف الأقوى سياسيا فان ذلك يعنى أن تبنى المعيار القانونى فى تحديد السلوك الفاسد

يتضمن بالتبعية تأييد السلطة الأقوى بغض النظر عن اعتبارات العدالة .

وتجدر الاشارة إلى ان ثمة مجموعة من الانتقادات الأخرى وجهت لمفهوم الوظيفة العامة على وجه التحديد ومن ذلك مايأتي :-

١ - أن مفهوم الوظيفة العامة كما يعبر عنه هذا الاتجاه فى تعريف الفساد يمثل مفهوما غربيا يعكس تقاليد المجتمعات الأوربية . اذ أن هذا المفهوم كمؤسسة لها قيم وتقاليد معينة لم يتم ترسيخه بعد فى الدول النامية . ففى مثل هذه الدول عادة مايشيع استخدام الرشوة والمحسوبية واعطاء الهدايا بمقابل. وجميعها اجراءات ربما تحظى بقبول المجتمع. ومن ثم فان تعريف الفساد استنادا إلى مفهوم الوظيفة العامة يعنى فى كثير من الدول فرض معايير سلوكية غريبة عليهم .

٢- ان جعل مفهوم الوظيفة العامة محورياً فى تعريف الفساد يستلزم قبول المعايير والأجراءات التى تحددها كل حكومة للوظائف العامة وذلك طبقا لتشريعاتها الخاصة . وهذا يعنى ضمنا الاعتراف بنظم القمع المطلقة والتى تنتهك حقوق الانسان وحرياته الأساسية . فبعض الحكومات على سبيل المثال تبرر علناً استخدام التعذيب ضد « اعداء الدولة ». فهل يمكن النظر إلى رجل الشرطة الذى يقبل رشوة لعدم تعذيب متهم على أنه نوع من الفساد . ولاشك ان مثل هذا التساؤل يطرح أهمية الجوانب القيمية والأخلاقية (١٤)

٣- ان القواعد والاجراءات المحكمة التى تحدد الأدوار البيروقراطيه تحتاج عادة إلى بعض المرونة فى التأويل والتفسير حتى يمكن تفسيرها وتسيير الأعمال وقضاء مصالح جمهور المتعاملين معها . ومن ثم يصبح القول بأن الفساد يعنى تخطى هذه القواعد والأجراءات أمراً مثيرا للجدل ولاسيما اذا كان هذا التجاوز نافعا وضروريا .

٤ - أن الاعتماد على مفهوم الوظيفة العامة فى تعريف الفساد لايسمح بدراسة اشكال الفساد التى سادت المجتمعات القديمة . فاصطلاح الوظيفة العامة وتمييزة عن المجال الخاص هو عملية حديثة نسبيا . ففى العصور الوسطى كان أباطرة المغول وسلاطين سوكوتو ينظرون إلى الدول

باعتبارها اقطاعيه خاصة يمكن توزيع ثرواتها ومواردها على أهل الحظوة والحواريين. وبالمثل فان الموظفين الملكيين كانوا ينظرون إلى مناصبهم على أنها ميدان خاص بهم، فكانوا لايفرقون بين ضرائب فرضوها أو رسوم جمعوها وبين ثرواتهم الخاصة . (١٥)

### ثانيا : اتجاه المصلحة العامة

لمواجهة الانتقادات السابقة التى وجهت لاتجاه الوظيفة العامة ركز عدد من الكتاب فى تعريف الفساد على مفهوم المصلحة العامة. حيث نظر هؤلاء إلى الفساد باعتباره سلوكا ضار بالمصلحة العامة ويتضمن تحويل المصلحة العامة لتحقيق منافع ذاتية .

وطبقا لكارل فردريك فانه يمكن القول بوجود الفساد اذا قام من يمتلك السلطة ، وهو منوط بأداء أشياء معينة ، ومن خلال تلقيه أموال أو غيرها من المكافآت غير القانونية باتخاذ أعمال من شأنها تحقيق النفع لمن قدم هذه المكافآت ومن ثم الاضرار بالجماهير ومصلحتها العامة . (١٦)

أما روجاو ولا سويل فقد عرفا العمل الفاسد بأنه ذلك العمل الذى ينتهك المسئولية تجاه النظام المدنى أو العام. حيث ان هذا النظام يعلى من شأن المصلحة العامة ويضعها فوق المصلحة الخاصة . وعليه فان انتهاك المصلحة العامة من اجل تحقيق منافع خاصة يعد من قبيل الفساد . (١٧)

ويلاحظ ان كلا من روجاو ولاسويل قد ميزا بين التعريفات الاصطلاحية والتعريفات الوظيفية . فالأولى تستخدم فى سياق اجتماعى معين وفى فترة تاريخية محددة ، أما الثانية فهى تستخدم لأغراض التحليل العلمى، ومن ثم فهى تصلح لكافة المجتمعات وتعنى بتقديم نماذج للتحليل العلمى المقارن. فإذا نظرنا إلى الرشوة على سبيل المثال، فانها طبقا للتعريف الوظيفى تعد سلوكا فاسدا نظر لكونها ضارة بالمصلحة العامة . فهى تتمثل فى تقديم أو قبول اغراء معين بهدف تحقيق مصلحة ذاتيه واعلائها على المصلحة العامة . ومع ذلك فانه من الناحية الاصطلاحية نجدا أختلافاً كبيراً فى توصيف النظم المدنية أو العامة من مجتمع لآخر . فالنظام القانونى لبعض المجتمعات قد يهتم فقط بمتلقى الرشوة وبغض الطرف عن مقدمها. وقد لايعتد فى بعض المجتمعات إلا بالمكافآت والاغراءات الضخمة للقول بأنها تدخل فى عداد الرشوة. وبيد أن

مجتمعات أخرى تنظر الى كافة صور الاغراء مهما قلت قيمتها على أنها رشوة محرمة. (١٨)

والرشوة قد تعنى الحصول على منافع ذاتية أو توقع الحصول عليها وذلك فى اطار عمليات الفساد. كما أن الرشوة يمكن ان تتمثل ليس فقط فى الاغراء بالحصول على منافع معينة ولكن فى تجنب التعرض لخسائر حقيقية أو متوقعة.

ولاتعتبر الرشوة النمط الوحيد من انماط الفساد الأكثر إضراراً بالمصلحة العامة فغيرها من الأنماط كالمحسوبية وتزوير الانتخابات وشراء أصوات الناخبين والتى تؤدى إلى الأضرار بالمصلحة العامة تعد من الأنماط الهامة التى يشملها تعريف الفساد من هذا المنظور.

ولاشك أن أبرز الصعوبات التى تواجه هذا الإتجاه تتمثل فى عمومية المفاهيم التى يعتمد عليها مثل المصلحة العامة أو المشتركة . ففى المجتمعات صغيرة الحجم مثل جماعات الصيد والالتقاط ربما يكون من الممكن تحديد المصلحة العامة. غير أنه فى المجتمعات الحديثة وهى بالغة التعقيد فان مفهوم المصلحة العامة يصبح واسعا فضفاضاً ويخضع لتفسيرات وتأويلات متعدده من قبل جماعات المصالح المتنافسة فى المجتمع.

ولاشك ان ذلك أمراً يضفى نوعاً من الغموض على أنماط السلوك التى يمكن إدراجها تحت مفهوم الفساد. فبعض جماعات المصالح الخاصة تزعم أن أهدافها تندرج تحت اطار المصلحة العامة غير انه لاتوجد وسائل متفق عليها للحكم على مثل هذه المزاعم.

ويلاحظ ان الجماعات الحاكمة فى كثير من الدول تستخدم مفهوم المصلحة العامة لتحقيق سيطرتها وسيادتها فى المجتمع. فهى تطرح مصالحها الخاصة باعتبارها تمثل المصلحة العامة أو الوطنية. وربما تستخدم هذه الجماعات مثل هذا الاتجاه فى انكار حقوق وحريات جماعات معينة فى المجتمع. وفى ظل سيادة نمط الحكم الشخص المطلق فى كثير من الدول النامية حيث يصبح شخص الحاكم هو محور النظام السياسى فى الدولة يقع الخلط بين مصلحة الحاكم ومصلحة الدولة والمجتمع. فالحاكم هو « رب العائلة » و « المجاهد الأكبر » و « مواليمو » أى المعلم. وعليه فان الفرد فى هذا المجتمع يمكن ان يتبوأ اسمى المراكز ويغدق عليه من الخيرات بقدر

ولانه الشخصى للحاكم وذلك بغض النظر عن قدراته ومؤهلاته الموضوعية.

أضف إلى ماسبق فان بعض الكتاب يرى ان الفساد وظيفة فى الدول النامية من خلال الاشارة إلى أثاره الايجابية فى عملية التنمية والتحديث ولاشك ان ذلك يعنى ان الفساد يمكن ان يدخل ضمن اطار المصلحة العامة. وهو مايؤدى إلى التناقض والغموض فى تعريف الفساد. (١٩)

## ثالثا : اتجاه الرأى العام

**يمثل هذا الاتجاه بديلا للاتجاهات السابقة فى تعريف الفساد. فالرأى العام فى مجتمع ما هو الفيصل فى تحديد السلوك الفاسد. ويبدو هذا الاتجاه لأول وهلة جذاباً ومثيراً للإنتباه نظراً لأهمية الرأى العام فى توجيه العمليات الحكومية لمحاربة الفساد.**

**غير أن مفهوم الرأى العام شأنه شأن مفهوم المصلحة العامة تواجهه مجموعة من الصعوبات فهو لايعبر عن وحدة واحدة وانما هو عبارة عن آراء متصارعة. ومن ناحية أخرى فان ثمة مخاطر عديدة يمكن ان تنجم عن الاعتماد على القطاعات ذات التأثير السياسى القوى فى تحديد الرأى العام.**

**ويمكن الاشارة إلى نوع آخر من الصعوبات المترتبة على الاستناد على مفهوم الرأى العام فى تحديد معنى الفساد. فالرأى العام حقيقة متغيره عبر الزمن ومن ثم فان ماينظر إليه اليوم على أنه عمل فاسد قد ينظر إليه فى المستقبل على أنه عمل مشروع وقانونى. كما أن الرأى العام يختلف من دولة لأخرى بل ويختلف من اقليم لآخر داخل الدولة الواحدة (٢٠)**

**وتجدر الاشارة إلى ان بعض الدراسين استند إلى معيار الرأى العام فى تحديد ثلاثة أشكال رئيسية للفساد وذلك على النحو التالى :(٢١)**

### ١ - الفساد الأسود

**وهو يتضمن كافة الأعمال التى تحظى باتفاق الأغلبية فى مجتمع معين « سواء من جانب النخبة أو الجماهير » على أنها تندرج تحت اطار الممارسات الفاسدة التى ينبغى التخلص منها ومعاقبة من يقومون بها.**

٢ - الفساد الرمادى

وهو يوجد حيثما ترى بعض عناصر النخبة فى مجتمع معين أن عملا ما يعد من قبيل الفساد وتقوم بإدانته بينما يكون رأى الجماهير غامض فى هذا الصدد.

٣ - الفساد الأبيض

وهو ينطبق على الأعمال التى ترى كل من النخبة والجماهير فى مجتمع معين انه يمكن التغاضى عنها حيث انها لاتستحق العقاب، وان كانت بعض عناصر النخبة ترى ضرورة توقيع مثل هذا العقاب.

على ان التقسيم السابق وان كانت له بعض المزايا الواقعية فانه لايمكن الاعتماد عليه نظراً لأنه يتنافى مع المبادئ الأخلاقية والمعايير القانونية.

فالسكوت على عمل غير اخلاقى لايعنى تبريراً له أو إعطائه رخصة قانونية. بل الأكثر من ذلك الوصول إلى مثل هذه الدرجة. اى ان يصبح الفساد فى بعض صوره وأشكاله حقيقة حياتيه معترف بها وتحظى بالقبول العام، يعنى انهيارا اخلاقيا وقانونيا حيث يتحول الفساد إلى قيمة فى المجتمع.

## الدلالات اللغوية لمفهوم الفساد فى التقاليد العربية

يتميز مفهوم الفساد في اللغة العربية بالثراء والتعدد (٢٢) فالكلمة مصدر وفعلها فسد. وقد عرف لسان العرب الفساد بأنه نقيض الصلاح. ويقال فسد يفسد ويفسد وفسد فسادا وفسودا. يقول تعالى « ويسعون فى الأرض فساداً »

وقد يتضمن الفساد معنى عضويا فيقال فسد اللحم أو اللبن أو نحوهما فسادا إذا أنتن أو عطب وكما يقول صاحب المصباح المنير فان الفساد للحيوان أسرع منه للثياب والى الثياب اسرع منه إلى الجماد لأن الرطوبة فى الحيوان أكثر من الرطوبة فى الثياب. وقد يعرض للطبيعية عارض فتعجز الحراره لسببه عن جريانها فى المجارى الطبيعية الدافعة لعوارض العفونة. فتكون العفونة بالحيوان أشد تشبثاً منها بالنبات فيسرع إليه الفساد. وهذه الحكمة التى قال الفقهاء لأجلها ويقدم مايتسارع إليه الفساد فيبدأ ببيع الحيوان.

وقد يشير الفساد إلى تجاوز الحكمة والصواب، وهكذا يقال فسد الرجل اذا جاوز الصواب، وفسد العقل ونحوه أى بطل، وفسدت الأمور أى اضطربت أدركها الخلل وفى التنزيل العزيز « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا »

ويشير معنى الفساد فى اللغة العربية إلى الجدب والقحط كما فى قوله تعالى « ظهر الفساد فى البر والبحر » كما أنه قد يعنى الحاق الضرر . وفى التنزيل « ويسعون فى الأرض فسادا ».

ويذكر الفيروز ابادى أن الفساد قد يعنى أخذ المال ظلما .

على أن المعانى اللغوية المتعدده لمفهوم الفساد تؤكد على أنه ضد المصلحة فإذا كانت كلمة سياسة فى أصلها العربى تعنى القيام على الأمر بما يصلحه فإن الفساد السياسى اتفاقا مع ماسبق يعنى عدم القيام على الأمر بما يصلحه.

واستفادة من التقاليد والاتجاهات المختلفة فى تعريف الفساد يمكن القول بأن الفساد السياسى يعنى أحد انماط السلوك الذى يقوم به « أو يمتنع عن القيام به » صاحب المنصب العام، والذى يهدد من خلاله معيار القيام على الأمر بما يصلحه سواء وقع ذلك تحت طائلة القانون والقواعد التى تحكم عمله أو لم يقع. ويكون الهدف من وراء مثل هذا السلوك دائما هو اعلاء المصلحة الذاتية على المصلحة العامة .

وطبقا للتعريف السابق فان الفساد السياسى يتضمن الجوانب الآتية :

(أ) - قيام صاحب المنصب العام بأداء سلوك معين أو ربما الأمتناع عن أداء سلوك معين.

(ب) - عدم القيام على الأمر بما يصلحه.

(جـ) - تحقيق منافع ومصالح شخصية .

(د) - أولوية المصالح الذاتية الضيقة على المصلحة العامة .

وبضبط مفهوم الفساد السياسى وتحديد ابعاده يمكن القول ان صاحب الولاية الذى يقوم على أمر من الأمور العامة وفشل فى مهمة اصلاحه أو ابتغى تحقيق منفعه خاصة فإنه يكون بذلك قد أتى عملا من أعمال الفساد السياسى.

## المبحث الثانى

## الأنماط العامة للفساد

يتخذ الفساد فى الدول النامية، ومنها الأفريقية، صوراً وأشكالا عدة من قبيل استغلال المنصب العام لتحقيق مصالح خاصة. وتقاضى الرشوة والمحسوبية .. الخ وقد ينتشر الفساد فى مختلف المستويات السياسية والادارية فى المجتمع حيث يمكن التمييز بين الفساد الرئاسى أو فسا القمة، والفساد المرتبط بمؤسسات الدولة كالوزارة والبرلمان، ومن حيث نطاق أنتشار الفساد فى المجتمع يمكن التمييز بين الفساد ( الصغير ) محدود النطاق، والفساد ( الكبير ) المتسع النطاق.

### ١ - فساد القمة TOP HEAVY CORRUPTION

يعتبر هذا النمط من أكثر أنماط الفساد شيوعا وانتشارا فى العديد من الدول الأفريقية وقد يطلق عليه فى كثير من الأحيان أسم الفساد الرئاسى نظرا لارتباطه برأس الدولة. (٢٣) وترجع خطورة هذا النمط الى الدور المحورى الذى يحتله الزعيم فى قمة الهرم السياسى فى معظم أنحاء القارة. فقد وصلت الى السلطة فى افريقيا بعد الاستقلال قيادات وطنية تنتمى غالبا فى أصولها الإجتماعية إلى الطبقات الو المعدمة، بيد أنها عولت بعد أن قامت بتكريس نمط من الحكم الشخصى المطلق إلى تحقيق مصالحها الخاصة وتملك ثروات طائلة.

وعلى الرغم من أن معظم الدساتير الأفريقية فى فترة ما بعد الإستقلال منحت الرؤساء التنفيذيين سلطات واسعة إلا أنهم شعروا بعدم الاستقرار والأمان فى مناصبهم. ذلك أنهم كانوا على وعى بعدم مقدرتهم على مواجهة التوقعات والآمال المتزايده لشعوبهم. فالمهمة الأساسية التى واجهت الزعامة الوطنية هى بناء الدولة القومية وتنفيذ برامج التنمية الشاملة بما يعنيه ذلك تحقيق مشاركة الجماهير الفعاله. بيد أنه مع تحقيق « المملكة السياسية » خفت صوت التأييد السياسى والحماس الشعبى للسياسات الوطنية، وظهرت الأنقسامات بشكل واضح فى صفوف النخبة الحاكمة. والأكثر من ذلك أضحت عملية التعامل مع الانقسامات القبلية والاثنية والاقليمية تمثل مشكلة كبيرة للقيادات الوطنية فى الدول الافريقية.

لقد كان الاعتقاد السائد لدى الرعيل الأول من الزعماء الأفارقة أنهم لكونهم قادوا دولهم إلى طريق الاستقلال والحرية ويعرفون مصلحة شعوبهم أكثر من غيرهم فان لهم حقاغير مردود فى

الحكم وكذلك الذود عن هذا الحق ضد الطامعين أو الطامحين فى الوصول إلى سدة السلطة. ونظرا لشعور هؤلاء الزعماء بعدم الأمن فانهم سعوا إلى تعديل القوانين القائمة أو اصدار دساتير جديدة تتفق وطموحاتهم الشخصية. وبالمثل فإن القوى المعارضه - سواء كانت مدنية أو عسكرية فى سعيها للوصول إلى السلطة لاتلقى بالا للاجراءات والقواعد الدستورية.

وبإيجاز شديد فقد تأسس فى معظم الدول الأفريقية بعد الاستقلال نمط من الحكم الشخصى - وهو نمط من الحكم المطلق قديم قدم المجتمع البشرى - يجعل من السياسة الأفريقية أقرب إلى سياسة القصر « Palace Politics » التى محورها حاكم فرد ومجموعه من المنتفعين الرامين إلى تحقيق مآربهم الخاصة. (٢٤)

إن الحكم الشخصى يعنى ببساطة شديدة لعبة لاتحكمها قواعد، وتجرى أحداثها بمعزل عن وجود حكم حازم. انه كالملهاه التى يتم تمثيلها دون وجود نص مكتوب .وهذا النمط من احتكار السلطة يعنى حكم الفرد وليس القانون.

٢ - الفساد المؤسسى

تتسم مؤسسات الدولة الأفريقية بعد الاستقلال بأنها هشة وضعيفه، وتعانى من غياب القواعد والتنظيمات التى تحكم الأعمال والمشروعات العامة. فالمسؤلين الحكوميين عادة مايتجاهلون ويتحايلون على القوانين واللوائح. وثمة عدم اتفاق بشأن تطبيق السياسات والقوانيين. أضف إلى ذلك فان موظفى الحكومة يدخلون فى اتفاقات مشبوهه وسريه مع رجال السياسة وذوى النفوذ لتحقيق مآرب خاصة.

وفى أطار هشاشة مؤسسات الدولة برز نمط الدولة القرصان «Pirate State » حيث يصبح جهاز الدولة نفسه مؤسسة للفساد ونهب الفائض الإقتصادى لصالح حفنة صغيرة من المنتفعين، وتعد زائير فى ظل حكم موبوتو مثالا واضحا، أو قد يستخدم كاداة للقمع وتحقيق الاغراض السياسية للحاكم، وتعد أوغنده فى ظل حكم عايدى أمين مثالا آخر. (٢٥)

وتجدر الاشارة إلى أن أبرز صور الفساد المؤسسى فى أفريقيا تتمثل فى :-

(أ) - فساد الوزارة

نظرا لسيادة نمط الحكم الشخصى فى معظم الدول الأفريقية فان المعيار الأساسى لتولى منصب الوزارة هو الحصول على ثقة الحاكم. ومن ثم فإن الوزراء يسعون دائما إلى التقرب من شخص الحاكم بشتى الطرق. ومن جهة أخرى فان شعورهم بعدم الأمن والقلق على امكانية

الاستمرار فى السلطة يدفعهم إلى العمل على تحقيق مصالحهم الشخصية والاستفادة من المنصب بأقصى قدر ممكن.

وفساد الوزراء أمر شائع ومعروف فى كثير من الدول الأفريقية. فعادة مايسعى الوزراء إلى محاباة أصدقائهم وأفراد عشيرتهم. لقد كان الوزراء فى دولة مثل نيجيريا أو غانا فى أوائل الستينيات يقضون نصف أوقات عملهم الرسمية فى البحث عن وظائف مختلفة لأقاربهم ومعارفهم. (٢٦)

وتجدر الاشارة إلى ان الاطاحة ببعض الوزراء من مناصبهم وتوجيه تهم الفساد إليهم قد يرجع فى الغالب إلى فقداتهم ثقة الحاكم أو انهم أضحوا يمثلون خطراً سياسياً له. ولنأخذ على ذلك مثالا ففى عام ١٩٨٤ شكلت لجنة تحقيق فى كينيا للنظر فى أنشطه وممارسات شارلز نجونجو «Cherles Njongo» وزير الشئون الدستورية والنائب العام السابق. وأثناء التحقيق وجهت له عدة اتهامات من بينها تهريب الأسلحة، وبيع الوظائف العامة، وعقد صفقات غير قانونية. والاتجار فى العملة، وأختلاس أموال عامة. وواقع الأمر فان التحقيق لم يكن محاكمة حقيقية للوزير نجونجو وانما كان يهدف إلى سمعته السياسية وكذلك الاطاحة بحلفائه السياسيين الذين مثلوا تهديدا سياسيا لنظام حكم الرئيس دانيل آراب موى. (٢٧)

(ب) - فساد البرلمان

على الرغم من تدهور دور ووظيفة المجالس التشريعية فى الدول الأفريقية منذ الاستقلال، التى أصبحت مجرد هيئات استشارية تهدف إلى اضفاء الطابع الديمقراطى على النظام الحاكم، فانها شهدت صورا متعددة للفساد. وقد عبر رينيه ديمون عن فساد الأجهزة التشريعية فى الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية حيث أكد على أن « عضو البرلمان فى هذه الدول قد يحقق خلال أشهر معدودات ثروات طائلة لايستطيع ان يحققها عامل أو فلاح طيلة حياته. (٢٨)

وكثيرا ما يستغل اعضاء البرلمان نفوذهم وحصانتهم فى القيام بأعمال غير مشروعة مثل التهريب وعقد صفقات مريبة بما يعود عليهم بأموال طائلة. ليس بمستغرب اذن ان يسعى هؤلاء الاعضاء إلى الحصول على مقعد فى البرلمان باى ثمن سواء من خلال شراء أصوات الناخبين أو تزوير الانتخابات أو تملق مسئولى الحزب حتى يضمنوا تأييد الحزب الحاكم أو المسيطر لهم فى الانتخابات.

## (جـ) - الفساد الحزبي

على الرغم من انتشار نظام الحزب الواحد فى افريقيا بعد الاستقلال والنظر إليه باعتباره عنطراً وظيفيا فى عملية بناء الدولة القومية التى كانت تمثل الهدف الأسمى للزعامة الوطنية، إلا أن الحزب السياسى قد أضحى فى الغالب الأعم حتى فى الدول التى شهدت تعدديه حزبية مجرد تجمع شخصى يدور حول الحاكم – الذى عادة مايجمع بين رئاسة الدولة وزعامة الحزب الحاكم – ويهدف إلى جذب الولاء السياسى لشخص الحاكم. أى أن الحزب أعتبر أداه لتكريس نمط الحكم الشخصى المطلق.

ونظراً لعدم وجود أى قواعد واضحة تحدد الولاء السياسى للحزب فان الباب فتح على مصراعيه أمام الأنتهازية التى أخذت شكل الاستفادة المادية من المناصب الرسمية، كما ان الاعتبارات الشخصية والذاتيه أضحت أساسا للترقى فى المناصب العليا للحرب، ومن ثم فى الدولة.

لقد أضحت مجرد العضوية فى الحزب نوعا من التميز بين الجماهير، كما أن استغلال المنصب الرسمى فتح المجال أمام ظهور فئه جديده أطلق عليه اسم « البرجوازية الجديدة أو برجوازية المرتزقة » حيث انها استغلت وضعها السياسى فى الحصول على مزايا مادية ومكاسب شخصيه هائلة. (٢٩)

ومن الجدير بالذكر ان نمط انتشار الفساد الحزبى عادة مايوصف بأنه نموذج القائد والأتباع Patron – Client Model. فقد كان شائعا بصفة خاصة فى ظل الأحزاب الجماهيرية أن تسعى إلى مكافأة الموالين والأصدقاء وازاحة الاعداء والخصوم. وعلى سبيل المثال فأن حزب المؤتمر الشعبى بزعامة نكروما فى غانا كان يقوم بتوزيع الغنائم على اعضائه ومؤيديه. ففى عام ١٩٥٦ قام الحزب بتعيين مرشحيه الذين خسروا فى الأنتخابات فى وظائف دبلوماسية بالخارج أو فى ادارة المؤسسات العامة، أو فى ادارات الأقاليم، أو اعطائهم منحا دراسية لدراسة القانون فى الخارج. وعندما أنشئت شركة الكاكاو بهدف تقديم التمويل اللازم للمزارعين وشراء الكاكاو منهم فإنها تحولت شيئا فشيئا لتصبح الممول الرئيسى للحزب، ومصدره الأساسى فى تقديم الغنائم حيث قامت بتوزيع القروض والمساعدات للفلاحين الموالين للحزب. (٣٠)

## (د) - فساد الهيئة القضائية

يمكن القول اجمالا أن الدساتير الأفريقية نصت على مبدأ استقلال القضاء وسيادة

القانون. غير أن الواقع العملى يؤكد خضوع القضاء فى العديد من الدول الأفريقية لسيطره رئيس الدولة والحزب الحاكم.

فمن الملاحظ ان القضاه يتعرضون لمواقف ومغريات عدة تؤثر على نزاهتهم وحيادهم مما يؤدى إلى غياب مبدأ العدالة فى العديد من الدول الأفريقية. ومن جهة أخرى فان السعى لتقليص اختصاصات السلطة القضائية من خلال نقلها للمحاكم الخاصة التى يتم انشاءها لتتولى المسائل المتعلقة بأمن الدولة والنظام العام. يؤدى إلى اضعاف النظام القضائى حيث ان معظم المحاكم الخاصة سواء كانت شعبية أو سياسيه أو سكرية هى جهات لاتتوافر فيها بالضرورة المحاكم الخاصة سواء كانت شعبية أو سياسيه أو عسكرية هى جهات لاتتوافر فيها بالضرورة التخصص والحياد والاستقلال.

ومن الأمثله الواضحة على عدم استقلال القضاه والتدخل فى أعمالهم من قبل الحكومة ماحدث فى أوغنده عام ١٩٧٢ فى ظل حكم عايدى أمين، فقد أصدر رئيس القضاه كيوانوكا Kiwanuka حكما ضد الحكومة الأوغندية فيما يتعلق بقضية أحد رجال الأعمال البريطانيين الذى حبس بدون محاكمة على أيدى قوات عسكرية أو غندية. فبعد أسبوع من اصدار هذا الحكم فوجى رئيس القضاه بقوة من الشرطة العسكرية تقتحم مبنى المحكمة التى كان يترأس احدى جلساتها، وقامت بإلقاء القبض عليه واخراجه من مبنى المحكمه بعد وضع الأغلال فى بدية. بعد هذه الواقعة لجأ نظام عايدى أمين إلى احلال القضاء العسكرى محل القضاء المدنى بصورة كاملة. بل الأكثر من ذلك فانه قام بتعيين الأجانب بصفة خاصة من باكستان، فى الوظائف القضائية العليا. (٣١)

لقد رقص القضاه فى عهد عايدى أمين على لحن الحكومة، فمعظم التشريعات والقوانين كانت تتألف من مراسيم رئاسيه، وكان القضاء العسكرى « يفصل ويحكم » فى انتهاكات هذه القوانين! غير انه تجدر الاشارة إلى أن القضاء أصبح يمارس مهمة جديدة حيث أضحى مؤسسة لجمع الأموال وتحقيق المنافع المادية للعاملين فيه فالمتهم الذى يلقى القبض عليه يمكن الأفراج عنه مقابل دفع رشوه. حتى ان حياه الأنسان أصبحت توازى دفع مبلغ من المال.

### [هـ] فساد المؤسسة العسكرية

من المعروف أن أحد الأسباب الرئيسية لتدخل العسكريين فى السياسة الأفريقيه وسيطرتهم على السلطة بشكل مباشر فى كثير من الدول انما يرجع الى انتشار الفساد فى الحكم والادارة فكثيرا ماتبنى النظم العسكرية شرعيتها على فساد النظم السياسيه السابقه التى أطاحت

بها، وتدعى أنها ماجاءت إلى السلطة الا لتخليص المجتمع من شرور الفساد. فهى تسعى إلى "تنظيف البيت". (٣٢)

على أن الممارسة الواقعية أثبتت ان النظم العسكرية ليست أقل فسادا من النظم المدنية. وأن الفساد أضحى واقعا معاشا فى العديد من الدول الأفريقية بغض النظر عن طبيعة النخبة الحاكمة. سواء أكانت مدنية أو عسكرية.

وغنى عن البيان أن المؤسسة العسكرية تمتعت بوضع متميز فى الدولة الأفريقية فى مرحلة مابعد الاستقلال نظراً لسيطرتها على وسائل القهر المادى. فقد افتقدت نظم الحكم الوطنية التأييد الشعبى وأصبحت تعتمد فى وجودها واستمرارها فى السلطة على أجهزة القمع المملوكة لها. ومن ثم ازدادت قيمة أدوات الاكراه المادى فى المجتمع الافريقى. وهو ماأعطى المؤسسة العسكرية - بحكم احتكارها لهذه الادوات - هذا الوضع المتميز.

وتشهد المؤسسة العسكرية فى افريقيا صورا متنوعة من الفساد تتراوح بين حصول ضابط مرور على رشوة من سائق شاحنة وبين تورط بعض كبار الضباط فى الجيش فى عقد صفقات أسلحة والحصول على عمولات ضخمة.

ففى كثير من الدول الأفريقية مثل زائير ونيجيريا وليبيريا عادة ماتجد رجالا فى زى عسكرى ومسلحين بأسلحة آليه يقفون على جانب الطريق يفرضون دفع مبالغ ماليه على كل سيارة أو دراجه بخارية تمر من الطريق. ويلاحظ أنه فى بعض الأحيان لا يكون هؤلاء بالضرورة من أفراد الجيش. ففى نيجيريا يسهل الحصول على الزى العسكرى للقيام بمثل هذه العمليات بعد دفع رشوة للجنود المعدمين فى الجيش. (٣٣)

وقد يشارك حرس الحدود فى عمليات التهريب أو الحصول على رشاوى مقابل التغاضى عن أيه أعمال غير قانونية تتم عبر الحدود. ويمكن معرفة أهمية ذلك فى دولة مثل زائير حيث تتأخر رواتب هؤلاء الجنود لأشهر طويلة وعليه فان مواطنى زامبيا الذين يعبرون الحدود مع زائير يدفعون رشوة لحرس الحدود الزائيرى. أما اذا توقف انتقال الزامبيين من منطقة حزام النحاس إلى المقاطعة الشمالية عبر الاراضى الزائرية فان أفراد حرس الحدود الزائيرى يقومون بغارات مسلحة للسطو والسرقة داخل الاراضى الزامبية. (٣٤)

ومن الملاحظ ان قوات الشرطة أكثر حظاً فى الحصول على رشاوى والدخول فى ممارسات فاسده بالنسبة لقوات الجيش نظر لاحتكاكها المباشر بالجماهير. وهناك فنات من الناس على استعداد دائم لدفع وتقديم الرشاوى أو على الأقل تقبل تحصيل مبالغ ماليه منهم على سبيل

الرشوة، ومن هؤلاء الأفراد، المجرمون، والذين يعملون بشكل يتجاوز اللوائح والقوانين كالمقامرين والداعرات وأصحاب الحانات والملاهى الليلية اذ أنهم أكثر عرضة من غيرهم لمداهمات الشرطة.

### ٣ - الفساد الصغير Petty Corruption

من الملاحظ ان الفساد الصغير على نطاق محدود يعد ظاهرة يومية فى معظم الدول الأفريقية. فمن الشائع ان يقوم احد افراد الشرطه يتقاضى رشاوى من الباعة المتجولين وسائقى الشاحنات، كما أن موظفى الأدارة يطلبون مقابلا لاصدار تراخيص أو تصريحات أو جوازات سفر، ويقوم كبار السياسيين ورجال الدولة باستخدام السيارات الحكومية فى تنقلاتهم الخاصة، ويستغلون خطوط الطيران الوطنية فى السفر إلى الخارج طلبا للراحة والأستجمام. (٣٥)

وليس بخاف أن هذا النمط من أنماط الفساد يرتبط ارتباطا مباشرا بوضعيه المجتمع الأفريقى فى مرحلته الأنتقاليه بعد الاستقلال. فتردى الأوضاع الأقتصادية وانخفاض المستويات المعيشيه للجماهير فى ذات الوقت الذى تمتعت فيه المستويات القيادية بنمط حياتى ترفى ومرتفع دفع إلى انتشار الفساد فى المستويات الدنيا والمتوسطة التى سعت إلى تحسين مستوياتها المعيشيه من خلال استغلال الوظيفة العامة.

ولاشك ان طبيعة الثقافة السياسية السائدة واستبداد السلطة، وعدم الثقة بين الحاكم والمحكوم، وكذلك عدم العدالة أو المساواه فى التوزيع قد تدفع بدورها إلى انتشار نمط الفساد الصغير فى المجتمعات الأفريقية. ومن الأمثلة على ذلك قيام المواطن ببيع صوته فى الإنتخابات مقابل الحصول على مزايا معينه. وقد يمثل ذلك اتجاها عاما فيصعب التمييز بين الفساد الصغير والفساد الكبير. ففى الإنتخابات التى اجريت فى زامبيا عام ١٩٨٢ قام بعض المرشحين بتوزيع السلع الاستهلاكية غير المتوفره فى الاسواق مثل الزيت والصابون، كما قاموا بتوفير كميات كبيرة من اللحوم والجعة. ومن ثم كان شهر الإنتخابات بمثابة حفلة طويلة اشترك فيها الناخبون. (٣٦)

وتعتبر الرشوة أكثر انماط الفساد الصغير شيوعا فى افريقيا. وهى على الرغم من إدانتها من قبل الرأى العام فى المجتمع إلا أنه يتوقعها، فالموظف المكلف بالاشراف على الخدمات العامة التى تمس حياة المواطنين يتوقع الحصول على رشوة مقابل عمله. وكذلك يتوقع المتعاملون معه من الجماهير ان يدفعوا مثل هذه الرشوة.

ومن الملاحظ أن أهم الفئات التى تحصل على رشوة ضمن نمط الفساد الصغير تتمثل فى

موظفى الاداره المحلية والخدمة المدنية الذين يتعاملون بشكل مباشر مع الجمهور وقوات الشرطة والجيش وحرس الحدود. بيد أن أكثر العناصر أرتباطا بقضايا الرشوة فى اطار البيروقراطية الحكومية يمكن حصرها فى :

(أ) - موظفى الجمارك الذين يمتلكون حق رفض دخول أو خروج الأشخاص او السلع ولديهم سلطات مطلقة فى تقدير الضرائب والالتزامات المستحقة.

(ب) مسئولى التراخيص والتجارة الداخلية حيث تكون الطلبات على التراخيص أقل من المعروض منها. فلو أن امراة أرادت أن تنضم إلى « نسوة السوق» فى أكرا وتحصل على تصريح يعطيها حق اقامة حانوت فى السوق فان عليها أن تقدم رشوة مناسبة للمسئولين عن اصدار التراخيص. ونظرا لآن تراخيص العمل فى سوق النساء محدوده فانها لا تلبى كافة الطلبات ومن ثم تكون هناك منافسة فى تقديم الرشاوى. غير ان البديل الآخر للنسوة اللاتى لايحصلن على تصريح العمل هو فتح حانوت بدون ترخيص والسيطرة عليه بوضع اليد والقيام بالدفاع عنه من خلال رشوة كبيرة سيدات السوق queen Mother ومفتش السوق، ورجال الشرطة حتى لاتتخذ اجراءات قانونية بحقهن. (٢٧)

ويختلف نمط الرشوة السيطه عن نمط الفساد المؤسسى المنظم الذى قد يأخذ شكل سرقة الأموال العامة. فثروة الدولة يتم نهبها بشكل منظم من قبل الحاكم وأعوانه. ولاشك ان الثروات الضخمة التى حققها قادة من أمثال موبوتو فى زائير، واتشيمونج فى غانا وجان بيدل بوكاسا فى افريقيا الوسطى تعطى مثالا واضحا على هذه الظاهرة. وعادة ماترتكز عملية سرقة اموال الدولة على شبكة من المنتفعين تحظى بالتأييد الرسمى وتزاول أعمالها فى التهريب والإكتناز والإتجار فى السوق السوداء.

## ٤ - الفساد الكبير large scale corruption

إذا كانت عمليات الفساد الصغير تدور حول مبالغ مالية محدوده قد لاتتعدى دولاراً واحداً فان الرشاوى والعمولات الضخمة التى يتضمنها الفساد الكبير قد تتعدى ملايين أو ربما بلايين الدولارات.

وتتضمن عمليات الفساد الكبير شبكه معقده من الترتيبات والاجراءات التى يصعب اكتشافها، وهى تضم عادة كبار المسئولين فى الدولة وربما رئيس الدولة نفسه وهو الأمر الذى يضفى عليها طابع السرية والكتمان.

وثمة عناصر وسيطه وأطراف خارجية فاعلة فى عملية الفساد الكبير فى الدول الافريقية

وهو مايزيد من تعقيد اجراءات هذا النمط من انماط الفساد. وحتى يمكن فهم خصائص وآليات عمليات الفساد الكبير وتمييزها عن أعمال الرشوة المحدودةأو أعمال التهريب محدودة النطاق نطرح مثالا بارزا من الخبره النيجيرية فى السبعنيات وهى فضيحة استيراد الأسمنت عام ١٩٧٥. (٣٨)

وتعد هذه القضية مثالا واضحاً على عمليات الفساد الكبير فى أفريقيا بصفه عامة وفى الساحة النيجيرية بصفة خاصة. وقد سبقت أحداث هذه القضية فترة من القلق بشأن امدادات الأسمنت اللازمة لمشروعات التنمية فى نيجيريا. حيث تنبأ أحد التقارير أن نيجيريا سوف تشهد نقصاً حاداً فى الأسمنت، وعليه فإن الحكومة العسكرية النيجيرية أصدرت أوامرها باستيراد مايربو على عشرين مليون طن من الأسمنت وهو مايزيد عشرات المرات عن الرقم الذى تم تحديده فى خطة التنمية الثالثة، بل تتعدى كذلك الطاقة التصديرية للأسمنت لكل من أوربا الغربية والاتحاد السوفيتى.

ويمكن أن نتبين مدى ضخامة الطلب النيجيرى من أن نحو نصف السفن التجارية فى العالم الصالحة لنقل الأسمنت أصبحت مرتبطة بهذه العملية. فضلا عن ذلك فان هذه الكمية الضخمة تتعدى بكثير الطاقة الآستيعابية لميناء لاجوس.

ومن الملاحظ ان قضية الأسمنت شأنها شأن عمليات الفساد واسعة النطاق تتضمن شبكة معقدة من التفاعلات والعلاقات الفاسدة التى يكون من الصعب حقابعد ذلك إكتشاف كافة ابعادها ومراميها. انها تختلف عن عمليات الفساد محدودة النطاق مثل تقديم رشوة لموظف عام مقابل الحصول على امتياز ليس من حق مقدمها. فعلاقات الفساد فى هذه الحالة محدودة ويمكن من خلال التحقيق تتبع وحصر كافة اطرافها.

ان تعقد وتشابك قضية الأسمنت تظهر كذلك من وجود أطراف وسيطه متورطة بها. فلا يخفى أن عمليات الاستيراد الحكومية فى نيجيريا كانت تتم عادة من خلال مجموعة من الوسطاء وهم يمثلون فئة قوية من التجار ورجال الأعمال المحليين الذين يقومون بدور حلقة الوصل بين الموردين الأجانب والسلطات الحكومية. وقد دأب هؤلاء الوسطاء على ممارسة ضغوط قوية على الحكومة النيجيرية لانهاء الصفقات التجارية المباشرة بين مؤسسات الاستيراد التابعة للدولة والشركات الأجنبية.

وفى اطار علاقات الفساد التى شابت قضية استيراد الأسمنت فى نيجيريا يمكن التمييز بين مرحلتين :

**الأولى** : مرحلة توزيع عقود الأسمنت والتى بلغت فى مجموعها (٨١) عقدا على مجموعة من الوسطاء النيجيريين الذين كانوا يعملون نيابة عن الموردين الأجانب. وقد حدد التعاقد سعرطن الأسمنت بخمسة عشر دولاراً وهو مايفوق السعر السائد أنذاك. وليس بخاف ان ذلك السعر المرتفع لطن الأسمنت يحقق المصالح الشخصية المتبادلة لكل من طرفى العقد بغض النظر عن المصلحة العامة للشعب النيجيرى.

**الثانية** : مرحلة تفريغ شحنات الأسمنت حيث اضطرت السلطات النيجيرية لدفع غرامات تأخير لفشلها فى تفريغ حمولات السفن فى المواعيد المقرره. ومن الجدير بالذكر ان الأمر لم يقتصر فقط على تكبيد الخزانه النيجرية مبالغ طائلة من جراء تأخير تفريغ شحنات الأسمنت ولكن نظرا لارتفاع نسبة الرطوبة فى منطقة ميناء لآجوس وهو مايتعارض مع ضرورة ان يظل الاسمنت جافا– فأن طول مدة الأنتظار يعنى تزايد احتمالات فساد الأسمنت حيث لايرجى فائدة منه البته عند تفريغه.

وتجدر الآشارة إلى ان فضيحة الأسمنت النيجيرى أدت إلى ظهور ماأطلق عليه الشبكة الخفية للفساد. والتى تعنى أنه كلما ازداد حجم الاستيراد النيجيرى من الأسمنت كلما أزداد الطلب على السفن اللازمة لشحنة ونقله، وازداد تأخير تفريغ هذه الشحنات فى لاجوس، وازدادت كذلك الغرامات المستحقة على هذا التأخير. وهو مايعنى فى المحصلة النهائية تحقيق أقصى استفادة ممكنة لمختلف أطراف شبكة الفساد.

وعلى الرغم من تعقد الأطراف والعلاقات المتداخلة المرتبطة بقضية الأسمنت والتى تضم حلقه متصلة من المسئولين والوسطاء وموردى الأسمنت وملاك السفن أو مستأجريها وأنها قد تضم أكثر من علاقة فاسدة فان ذلك لايعنى بالضرورة ان كافة الأطراف المشتركة متهمة بالفساد. ولاشك ان ذلك أمر يزيد من صعوبة تعقيد عمليات الفساد متسعة النطاق ففى حالة الأسمنت النيجيرى فان أكثر الفئات استفادة تحقيقا للمنفعه من خلال الممارسات الفاسدة هم بعض كبار موظفى وزارات الدفاع والخارجية والاسكان والمالية وبعض كبار ضابط الجيش ومسئولين من البنك المركزى. ومن المستفيدين خارج الدوائر والحكومية نجد « الخمسة الكبار » من متعهدى الأسمنت النيجيرى وملاك السفن أو مستأجريها وموردى الأسمنت الأجانب. وطبقاً للتقديرات الرسمية فإن تكلفة فضيحة الأسمنت بلغت نحو بليون دولار أمريكى وإن كان الاعتقاد الشائع يرى أن هذا الرقم يجافى الحقيقة تماما. فاذا أخذنا كافة جوانب القضية فإن التكلفة ربما تصل إلى بليونين من الدولارات أى ضعف التقدير الحكومى. واذا صح التقدير الأخير فإن فضيحة

الأسمنت تكون قد أودت بنحو ربع عوائد النفط النيجيرى لعام ١٩٧٥.

خلاصة القول ان عمليات الفساد متسعة النطاق تشمل أطرافا وسيطة تحاول تحقيق الالتقاء بين موظفين فاسدين أو على استعداد للدخول فى ممارسات فاسدة وبين هؤلاء الذين يأملون فى الاستفادة من الاموال والنفقات الحكومية. كما انها تتضمن كذلك خبرات وموارد تقدمها عادة شركات ومؤسسات دوليه. ومن جهة اخرى فان التأثيرات السلبية لهذه العمليات الفاسدة ليست فى حاجة إلى تأكيد والواضح ان قضية الأسمنت فى نيجيريا تركت أثار اقتصادية سيئة إذ بددت جانبا كبيراً من الدخل القومى وقد تكون السمعة السينه التى ترتبت على هذه الفضيحة إحدى العوامل الرئيسية التى أفضت إلى الإطاحة بنظام يعقوب جوون العسكرى بعد ذلك.

## المبحث الثالث

## الفساد السياسى فى افريقيا : محاولة للتفسير

ثمة اتجاهات دراسية مختلفة تناولت قضايا الفساد السياسى فى افريقيا، وهى باختلافها قد تبدو فى كثير من الأحيان متناقضة وغير مترابطة. فالاتجاه الأخلاقى فى تفسير الفساد يرى أن الشراهة وحب المال، وليس العوامل السياسية أوالاقتصادية، هى المسئولة عن انتشار الفساد كما أنها تمثل الهدف الصحيح الذى ينبغى توجيه الاهتمام اليه عند البدء فى أية محاولة لاقتلاع جذور الفساد (٣٩)

وعليه فإن وجهة النظر الأخلاقية فى تفسير الفساد تؤكد على أن تدنى القيم والمبادئ الأخلاقية يؤدى الى الفساد. وفى المقابل فان الارتقاء بهذه القيم والمبادىء يمثل المدخل الصحيح للتخلص من امراض الفساد والوقاية منها. أى أن علاج الفساد الادراى على سبيل المثال يمكن ان يكون أمراً يسير التحقيق من خلال تجنيد وتدريب موظفين عموميين غير فاسدين ؛

بيد أن المشكلة الأساسية ترجع الى صعوبة ملاحظة ومراقبة النسيج الأخلاقى للفرد نظرا لارتباطه أساسا بالنوايا غير الظاهرة والسلوكيات غير المعلنة. فهؤلاء الذين تثار بشأن أخلاقياتهم الشكوك والشبهات ليسوا مسومين بعلامات مميزه وهو ما يجعل اكتشافهم بشكل مبكر أمراً صعباً ومعقداً. (٤٠)

وبايجاز فان النظرة الأخلاقية لتفسير الفساد فى المجتمع تشير إلى الأنهيار الأخلاقى للأفراد كسبب رئيسى. ومن ثم فان العلاج الناجع لهذا المرض الأجتماعى يتمثل فى الأهتمام والتركيز على هذا الجانب الأخلاقى.

أما الاتجاه الوظيفى فى دراسة الفساد فانه يركز على وظيفية الفساد بالأساس. ولاشك أن الوظيفية تحاول طرح نظرية عامة للمجتمع. وقد انتقلت الوظيفية من العلوم الطبيعية، حيث أن المفهوم يحمل اساسا دلالة عضوية بيولوجية، ومن ثم فانه قد اجتذب بعض دارسى الفساد الذين راحوا يستخدمون مفاهيم الوظيفية لتقديم نظرية عامة للفساد.

وقد إرتبطت المحاولات المبكرة لاستخدام الوظيفية فى العلوم الاجتماعية بجهود عدد

من علماء الانثروبولوجيا الاجتماعية فى أعوام العشرينيات. وعلى الرغم من تعدد التحليلات الوظيفية إلا أنها كانت تتفق على بعض المقولات النظرية الحاكمة. فعند دراسة نظام سياسى أو اجتماعى معين فان المنظور الوظيفى لايهتم بالتساؤل عن كيفية نشأة نمط معين من أنماط السلوك قدر اهتمامه بالتساؤل عن الدور الذى يلعبه هذا النمط السلوكى فى المحافظة على النظام ككل (٤١)

وعليه فإن الفساد السياسى فى افريقيا يمكن أن يؤدى وظيفة معينة من حيث.. (٤٢)

(١) أنه يحمى النظام السياسى الذى يظهر فيه حيث يخلق جماعة من المنتفعين تعمل على حماية النظام الفاسد بما يؤدى الى تحقيق الاستقرار اللازم لدفع عملية التنمية والتحديث فى هذه المجتمعات.

(٢) أنه يرفع كفاءة الأداء الحكومى حيث أنه يؤدى إلى تبسيط الاجراءات وتيسير المعاملات مع البيروقراطية. إذ يترتب عليه تحسين معاملة البيروقراطية للمواطنيين.

(٣) أنه قد يساعد على اعادة توزيع الثروة وخلق طبقة جديدة صاحبة مال ومن ثم صاحبة نفوذ وسلطان سياسى لازم لتحقيق توازن سياسى فى المجتمع.

ويدافع عدد كبير من الباحثين عن الاثار النافعه للفساد فى الدول النامية فيرى :ناى ان الفساد يمكن ان يؤدى دورا وظيفيا فى عملية تكامل النخبة الحاكمة فى الدول الأفريقية. وعلى سبيل المثال فان انتشار الفساد فى دول غرب افريقيا ساعد على أقامة روابط تجمع بين النخبة الحاكمة التى تتربع على عرش السلطة السياسية والنخبة الاقتصادية التى تتحكم فى مصادر الثروة والدخل فى المجتمع. اذ انه بفضل الفساد استطاعت كل من الجماعتين استيعاب الجماعة الأخرى بحيث نشأت نخبة حاكمه واحدة تربطها مصالح مشتركة. (٤٣)

وليس بخاف ان هناك انتقادات عديده يمكن توجيهها للأتجاهات السابقه فى تفسير ودراسة الفساد فى الدول النامية. بيد أنه من المفيد حقا عوضا عن ذلك، الاستفاده من الجدل واسع النطاق المتعلق باشكاليات التنمية والتخلف وطبيعة الدولة مابعد الاستعمارية فى افريقيا ومحاولة أقامة دوائر وعلاقات ارتباطيه بينه وبين الجدل الأدنى منه سواء من حيث الحدة أو النطاق والذى يدور حول طبيعة وأنماط الفساد السياسى فى افريقيا. ولاشك ان أقامة مثل هذه العلائق

الارتباطية تمكننا من فهم الفساد السياسى فهماً صحيحاً وأن نضعه فى إطاره المرجعى السليم. وتفريعاً على ذلك فإنه يمكن التمييز بين اتجاهين فكريين رئيسيين لتفسير الفساد السياسى فى افريقيا وهما:

### * الأتجاه الأول

وهو يستند على المقولات النظرية لمدرسة التبعية كاطار مرجعى. فالقوى الأقتصادية هى التى تشكل أوحتى تحدد طبيعة الدولة وكذلك توزيع المنافع السياسية. ويعد مفهوم «التخلف» مفهوماً محورياً فى هذا الإتجاه، كما أن التوجه العام للتحليل يركز على عملية التطور العالمى للرأسمالية وموضع افريقيا فى هذه العملية التاريخية.

وطبقاً لمدرسة التبعية فإن الدولة ما بعد الاستعمارية تقوم بحماية المصالح الأقتصادية الأجنبية. بل ان بعض الاتجاهات الفكرية داخل هذه المدرسة ترى فى الجماعات الحاكمه الأفريقية مجرد « عملاء للهيمنه الأجنبية »(٤٤)

ويفترض مفهوم التخلف أن الأقتصادات الأفريقية تعيش أسيرة منتجاتها الأولية. ومن ثم تعتمد ايرادات الدولة بشكل كبير على تنظيم التجارة وتصبح هذه العملية هى الشاغل الأساسى للحكومة. وفى هذا السياق تأخذ العمليات السياسية والادارية طابعاً جديدا طبقا لمفاهيم الدولة المركنتيليه الجديدة. وعليه فان الدولة الأفريقية فى مرحلة مابعد الاستعمار ينظر اليها دائما كما لو كانت مؤسسة استيراد وتصدير.

واذا نظرنا الى الحكومات الافريقية وارتباطها الوثيق بالنظام الرأسمالى العالمى لايكون من المستغرب تفسير الفساد السياسى على أنه نتاج طبيعى لتلك العلاقة الويثقة. فعندما تكون الأسواق الداخلية صغيرة ومحدودة النطاق فان التجارة الخارجية تقدم فرصا ثمينة لاكتساب الثروة والعملات الأجنبية. وعليه فان المسئولين عن تنظيم عمليات التجارة يحتلون مكانا استراتجيا يمكنهم من الحصول على ثروات طائلة. (٤٥)

ويمكن تفسير عمليات الفساد واسعة النطاق - استنادا الى التحليل السابق - بالرجوع ألى أنشطه البرجوازية الكمبرادورية التى تتعاون مع الشركات متعددة الجنسيات وغيرها من آليات النظام الرأسمالى العالمى (٤٦) ويلاحظ ان هذه البرجوازية لديها مكنة الوصول إلى السلطة

السياسية المحلية والتمتع بمزايا الوظائف العامة .

صفوة القول أن الاتجاه السابق فى تفسير الفساد السياسى فى افريقيا يعول بشكل كبير على أهمية العوامل الأقتصاديه الهيكليه . فطبيعة الاقتصاد فى الدولة الأفريقيه ووضع هذا الاقتصاد فى النظام الأقتصادى العالمى يحددان بشكل اساسى طبيعة النشاط السياسى والادارى فى تلك الدولة .

## * الاتجاه الثانى

وهو يعتمد على مفاهيم التنمية والتحديث كاطار مرجعى . كما أنه يركز على العوامل الداخلية وينظر الى الفساد باعتباره يمثل مرحلة انتقالية يمكن تجاوزها . وعليه فان المظاهر الضاره والسلبية للفساد عادة مايتم تشخيصها على أنها آلام متزايده بدلا من كونها تعبر عن مرض مميت . ويشير هذا الأتجاه إلى ان المجتمعات الصناعيه فى أوربا الغربية وأمريكا الشمالية قد مرت بحالة المجتمع الفاسد وتجاوزته . ومن المحتمل ان تحدو دول العالم الثالث حذو هذه المجتمعات . (٤٧)

وطبقا لهذا الاتجاه فى دراسة الفساد فان الدولة الأفريقية وليس النظام الاقتصادى العالمى، هى التى تشكل وحدة التحليل الأساسية . يعنى ذلك بعبارة أخرى أهمية العوامل والمتغيرات السياسية على العوامل الإقتصادية . فأصحاب هذا الإتجاه يعلون من شأن الخيارات السياسية والادارية أمام المحددات التى تفرضها طبيعة العوامل والأوضاع الأقتصادية . فهم يهتمون بكل ماهو داخلى ومحلى أمام كل ما هو خارجى وعالمى، ويركزون على كل ما هو عارض وطارىء أمام كل ما هو نظامى وهيكلى .

ان التركيز الاساسى فى هذا الأتجاه يكون على المتغيرات الداخليه فى النظام السياسى وبصفة خاصة على ديناميات السياسات المحلية والاجراءات والترتيبات التى تخلق فرصاً مواتية لإنتشار الفساد . ويمكن فى هذا السياق الحديث عن بعض الاعتبارات الثقافية والاجتماعية والنفسية التى تسهم فى تفسير انتشار الفساد . على أنه تجدر الإشارة إلى أن بعض الكتابات التى تعبر عن هذا الاتجاه قد تشير الى البعد الخارجى ودوره فى ظهور وانتشار الفساد وذلك باعتباره أحد العوامل المؤثره وليس باعتباره السبب الرئيسى .

ولاشك أن هناك جدلاً فكرياً واسع النطاق بصدد طبيعة وتفاعلات التغير السياسى

والاقتصادى والاجتماعى فى دول العالم الثالث. وما الاختلاف الحاصل فى تفسير الفساد السياسى فى افريقيا إلا أحد الأمثلة الواضحة لهذا الجدل. وعليه فانه يلزم لفهم اتجاه معين فى دراسة الفساد السياسى القيام أولا بتحديد الفروض الأساسية والمحورية التى يقوم عليها هذا الاتجاه.

ومع الاقرار بأهمية الأتجاهات الفكرية آنفه الذكر والمتعلقة بدراسة الفساد السياسى فإن الإقتراب الصحيح للدراسة إنما يكون بالربط بين ظاهرة الفساد السياسى والأزمه الحادة التى تواجه أفريقيا منذ الستينيات. إذ يكاد يتفق معظم الباحثين والمحللين على أن تجربة التنمية فى الدول الأفريقيه تعانى منذ الاستقلال من خلل بالغ وقصور شديد، وهو الأمر الذى يبرر وبحق تسميتها بمصطلح الأزمه. وتتميز الأزمة الأفريقيه بعدة حقائق:

أولها: ترابط وتشابك مختلف جوانبها. وهذا يعنى أنه لايمكن فهم جوهر اشكالية الأزمة فى افريقيا اذا اقتصرنا فى التعامل مع كل جانب من جوانبها على حدة. انه لابد من النظرة التحليلية المتكاملة التى تؤكد على ترابط مختلف أبعاد الأزمة.

ثانيها: هذه الحقائق أنها ليست قاصرة على عدد محدود من الدول الأفريقية ولكنها تشمل جميع الدول بلا استثناء. اذ أنه بغض النظر عن التنوع والتعدد فى التجارب التنموية التى شهدتها افريقيا منذ الاستقلال الا أنها جميعها قد عانت بشكل أو بآخر من تلك الأزمة. أضف إلى ذلك فان عمومية الأزمة تبدو واضحة حتى داخل الدولة الواحدة حيث ان مظاهرها تكاد تعصف بمختلف قطاعات الدولة والمجتمع على السواء.

ثالثها: أن هناك عوامل متعددة ومتشابكة (داخلية وخارجية وطبيعية) يمكن ان تفسر طبيعة هذه الأزمة. وعليه فإن النظرة الأحادية لتفسير هذه الأزمة أمر لا يقبله المنطق ولا طبيعة الأزمة ذاتها. فلا يمكن القول مثلا أن السياسات غير الملائمة التى ينتهجها الحكام الأفارقة هى المتغير المستقل الوحيد الذى يقضى إلى فشل جهود التنمية. وبالمثل لايمكن ان يعزى هذا التدهور إلى عوامل البيئة الخارجية أو موارد الدولة الطبيعية وحدها. حاصل القول أن البحث عن عوامل انتشار الفساد فى افريقيا إنما يكون فى إطار البحث عن المحددات العامة للأزمة الافريقية الراهنة. ومن ثم يمكن القول أن تفشى الفساد فى افريقيا يعزى إلى شبكة من العوامل الأساسية والأقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلا عن العوامل الخارجية. وسوف نشير بشكل

موجز الى أهم هذه العوامل :

## ١ - غياب الديمقراطية وتدعيم التسلطيه السياسية

تميزت السياسة الأفريقية بعد الاستقلال باحتكار السلطة السياسية على أيدي القلة وتحجيم مشاركة الجماهير الأفريقية، وهو الأمر الذى جعل الصراع على السلطة فى معظم الأحوال عنيفاً حيث أخذ شكل الأنقلابات العسكرية والحروب الأهلية. وتؤكد الدراسة المسحية أن افريقيا شهدت منذ عام ١٩٥٢ وحتى عام١٩٩١ سبعين (٧٠) انقلاباً عسكرياً ناجحاً. وبلغ عدد التغيرات العنيفه فى القيادة السياسية الأفريقية منذ الاستقلال وحتى يونيو ١٩٩٢ نحو ثمانين حالة (انظر الملحق رقم ٢).

ان الدول **الأفريقيه** تعيش أزمة مركبه ومتشابكة للديمقراطية تدورحول اسلوب التعامل بين الحاكم والمحكوم. وتتضمن تلك الأزمة عددا من الأزمات الفرعية التى تشكل النسيج العام لأزمة الديمقراطية فى افريقيا ومن ذلك :

[أ] **أزمة القيادة السياسية**: فالرعيل الأول من الأباء المؤسسين أحاط نفسه بهالة من القدمية والكاارزميه وبنى **شرعيته** فى اطار العلاقة السياسية على هذا الأساسى. فالرئيس جومو كينياتا أطلق على نفسه ( إمزى ) أى رب العائلة، والرئيسى نيريرى (مواليمو) أى المعلم، والرئيسى بورقيبة المجاهد الأكبر، والرئيس موبوتو ( نجابندا وازابنجا ) أى المقاتل المغوار الذى لايهزم

لقد كان من المفترض أن تقوم هذه الزعامات الوطنية بدور وظيفى فى عملية بناء الدولة القومية إلاأنها سعت إلى تكريس نمط من الحكم الشخصى حيث أضحى شخص الزعيم محور النظام السياسى فى معظم الدول الأفريقية.

وقد ترتب على الأتجاه السابق فى الحكم أن ظهرت منذ أوائل الثمانينيات نظرية الحكم الشخصى Personal Rule theory والتى أصل لها كل من جاكسون وروسبرج. وتعزى تلك النظرية جوهر اشكالية الأزمة السياسية الراهنه فى افريقيا إلى ديناميات سياسية داخلية ومحليه مرتبطه بالبينة الأفريقية فالسياسات الأفريقيه لاتحكمها أى مؤسسات أو قواعد عامة تحظى بالقبول العام.

ورغم أختلاف رؤية تلك النظرية لطبيعة الأزمة الراهنة فى افريقيا ومحاولتها التأكيد على عوامل البيئة الأفريقية الداخلية، وذلك عن المنحى البنيوى التكاملى لجوهر الأزمة الأفريقية والذى تتبناه هذه الدراسة فانه - مع ذلك - يمكن الاعتماد على بعض المعايير النظرية التى تستند إليها نظرية الحكم الشخصى فى تحديدها للنظم التسلطيه فى أفريقيا فى مرحلة مابعد الاستقلال.

فالتسلطيه السياسية تعنى وفقا لهذه النظرية - وجود حكومات تعسفيه تستخدم القانون وأدوات القهر المملوكة للدولة من أجل تحقيق أهدافها الخاصة باحتكار السلطة وحرمان الجماعات الأخرى فى المجتمع من مزاولة والتمتع بحقوقها السياسية (٤٨)

حاصل القول أن الزعيم السياسى فى النظم السياسية الأفريقية يمثل بؤرة النظام ومركز الثقل فيه، حيث يتمتع بسلطة مطلقة وتحيط به نخبة متميزه من الأتباع والمنتفعين من أهل الحظوه : وتتميز العلاقة الرئيسية بين القائد والنخبة المتميزه بأنها تسير فى اتجاه واحد من أعلى الى أسفل استنادا إلى الولاء الشخصى، أما العلاقات الأفقيه بين أفراد النخبة فانها تتسم بالصراع والتنافس الشخصى بسبب محاولة كل منهم التقرب إلى القائد والتودد إليه. ولاشك ان هذا النمط ( القائد - الأتباع ) يؤدى إلى انتشار الفساد فى المجتمع سواء على مستوى القمة (وهو ما يعرف باسم فساد القمة ) أو على مستوى النخبة ( أى فساد النخبة ).

[ب] أزمة الحرية السياسية والحقوق المدنية : فالديمقراطية تعنى أن لكل مواطن مهما كانت درجته الاجتماعية حدا أدنى من الاحترام للكرامة الأنسانية، كما أنها. تتضمن حرية الفكر والاعتقاد وابداء الرأى دون خوف من عقاب، وحرية التنقل والعمل وكذلك قدرة المعارضة على توصيل رأيها للسلطة الحاكمه فى اطار القنوات الشرعية المعترف بها، ويترتب على هذه الحرية السياسية تعدد الثقافات ومعايير الحكم على الأمور ولكن مع وجود حد أدنى للأتفاق القيمى.

ولاشك ان السجل الأفريقى حافل بانتهاك هذه الحريات السياسية والحقوق المدنيه الثابتة للمواطنين. ولنتذكر أنظمة الحكم التى قادها نجوما فى غينياالاستوائيه، وبوكاسا فى افريقيا الوسطى، وعايدى أمين فى أوغنده. وقد أشارت تقارير منظمة العفو الدولية إلى أن هناك انتهاكات مستمرة للحريات والحقوق السياسيه فى جل الدول الأفريقيه بما فيها دول الشمال الستة (٤٩)

وغنى عن البيان أن سيطرة نظام الحزب الواحد فى كثير من الدول الأفريقيه خلال معظم سنوات مابعد الاستقلال قد أدى إلى تكريس النظم التسلطيه والزعامات الشخصيه وعدم السماح بظهور أية آراء معارضة . اذ بدأت الأحزاب الأفريقية فى استخدام القوة بدلا من الاستمالة فى تحقيق الولاء والطاعة للنظام الحاكم، مستخدمة فى ذلك القضاء على كافة أشكال المعارضة السياسية . لاغرو اذن ان يصبح الفساد واقعا معاشا فى النظم الأفريقيه التى تسيطر عليها الأوضاع السابقة . فالموارد العامة تستخدم لتحقيق اغراض خاصة ، وأضحت السيطرة على السلطة السياسية أو الوظيفه العامة تعنى تحقيق المزايا المادية والأقتصادية .

## ٢ - تردى الأوضاع الأقتصادية فى افريقيا

ثمة اعتقاد راسخ بين دارسى التنميه الأفريقية مفاده أن افريقيا تواجه أزمة تنموية خطيرة . وقد انعكس ذلك الأعتقاد بشكل واضح على تقارير ومنشورات اللجنة الأقتصادية للأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا والبنك الدولى والعديد من المنظمات الدولية الأخرى . (٥٠)

وطبقا لتقديرات البنك الدولى فان معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى للدول ذات الدخول المنخفضه التى تشكل غالبية دول افريقيا قد انخفض من (٥ر٣٪) سنويا . خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٣ إلى (٤ر١٪) سنويا خلال الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٨٠ . وقد استمر هذا الأنخفاض حتى وصل الى (٥ر٪) سنويا خلال الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٥ . (٥١)

ومما يعمق من خطورة الأزمة الأقتصادية فى افريقيا الأرتفاع غير الطبيعى فى معدلات الديون الأفريقيه وكذلك مدفوعات خدمة هذه الديون . وعلى سبيل المثال فان تحليل تطور الديون وحجمها يشير إلى أن اجمالى ديون افريقيا الخارجيه قدزاد من نحو (١٦٧) مليار دولار عام ١٩٨٢ إلى نحو (٢٥٧) مليار دولار عام ١٩٨٧ . (٥٢)

ومن الملاحظ ان معظم الدول الأفريقيه تعمل وفقاً لبرامج التكيف الهيكلى التى يفرضها البنك الدولى . وفى عام ١٩٨٩ كان من المفترض ان تقوم الدول الأفريقية الأشد فقرا بدفع نحو (٤٣٪) من قيمة صادراتها خدمة لديونها الخارجية ، بينما قامت الدول ذات الدخول العاليه فى افريقيا بدفع نحو (٥١٪) من قيمة صادراتها . (٥٣)

وتجدر الأشارة إلى أن برامج التكيف الهيكلى قد أجبرت معظم الدول الأفريقية على انتهاج سياسات تقشفية حاده مثل تخفيض النفقات الحكومية وتسريح كثير من موظفى الدولة وعمال القطاع الحكومى، وتقليص الأنفاق على الخدمات العامة كالصحة والتعليم والمياه النقية.

ولاشك أن هذا التردى الأقتصادى قد أدى إلى كثير من الاضرابات والمظاهرات الجماهيريه التى شملت العديد من البلدان الأفريقية مثل كوت ديفوار والجابون والكاميرون ومالى وبنين والكونغو والنيجر وزامبيا وزانير وغيرها. وسرعان ماطالبت هذه الحركات الجماهيريه بتحقيق الاصلاحات السياسية بما يكفل للمواطنين حقوقهم وحرياتهم السياسية ويمنع احتكار السلطة على أيدى فئة قليلة من الحكام.

ومن المعروف أنه فى ظل الأوضاع الأقتصاديه المترديه وفى ظل غياب قواعد عامة ومتفق عليها، ومع ضعف النظام القانونى وانتفاء عنصر الجزاء، فان الفساد يستشرى فى كافة أجهزه الدولة ومؤسساتها وتصبح الوظيفه العامة وسيلة لتحقيق المصالح والمآرب الخاصه، ومن ثم تنتشر عمليات الأختلاس والرشاوى والعمولات. ويلاحظ ان انخفاض المستوى المعيشى للأفراد مع قلة وعيهم السياسى - يساعد على انتشار أنماط معينه من الفساد السياسى مثل شراء أصوات الناخبين والفساد الحزبى. ومع التغيرات التى شهدها النظام العالمى منذ أواخر الثمانينيات والتى فرضت ضغوطاً متزايده للأخذ بنظام السوق الحر فان كثيرا من الدول الأفريقيه اعلنت عن تبنيها لمجموعة من السياسات التى تدعم المبادرات الخاصة والانفتاح على الخارج. ولاشك ان مثل هذه السياسات تساعد على انتشار الفساد ولاسيما فى ادارات الدولة التى تمس أنشطه أقتصادية رئيسية مثل الجمارك والاستيراد والتصدير والضرائب والنقد الأجنبى وغيرها.

## ٣ - الإنقسامات الأجتماعية وسيادة وضعية عدم المساواه

ورثت الدول الأفريقية العديد من التناقضات والتعقيدات الأجتماعية الحادة والتى تركت أثارها على كافة الهياكل والأنشطه فى مرحلة مابعد الاستقلال. ومن أبرز هذه التناقضات قوة الأنتماءات الأوليه الضيقة ( القبلية والاثنيه) وسيادتها على الأنتماء القومى وهو مايؤدى إلى غياب مفهوم المصلحة العامة، الأمر الذى يؤدى بدوره إلى إنتشار الفساد ولاسيما ذلك النمط

المتعلق بمحاباه القبيلة التى ينتمى إليها القائد السياسى . وعلى سبيل المثال فانه بعد سيطرة عايدى أمين على السلطة فى أوغنده عام ١٩٧١ زالت سطوة ونفوذ قبيلتى الأتشولى واللانجو وبدلا من ذلك قام بمحاباة قبيلة الكاكوا والقبائل النوبية الأخرى الموالية له . (٥٤)

ولاشك أن الأوضاع الأجتماعية السائدة فى كثير من الدول الأفريقية تشجع على انتشار الفساد . فمن المتوقع ان يقوم الوزير الذى ينتمى إلى جماعة عرقيه معينة بالتعجيل بمشروعات التنمية الأجتماعيه والأقتصادية لهذه الجماعة على حساب غيرها . ومن الأمثلة الطريفة على ذلك أن أحد المثقفين النيجيريين عين وزيرا للتعليم فى أواخر الستينيات فأتاه الأهل والأصدقاء طالبين منه العون والمساعدة فى مصالح خاصة بهم إلاأنه أبى فى البداية وأصر على تطبيق القوانين المعمول بها فما كان من أهله وعشيرته الاأن أعلنوا استياءهم وتبرأهم منه ؛ وهو الأمر الذى دفع به فى النهاية لأن يزعن لمطالبهم . وعندما اكتشف أمره وقدم للمحاكمه بتهمه الفساد أكد أنه ليس فاسدا بطبيعته ولكن الظروف المحيطه به هى التى دفعته للفساد . (٥٥)

ومن جهة أخرى فان وجود أقليات غير أفريقية ( ولاسيما الأقليات الآسيوية فى شرق أفريقيا ) فى عدد من الدول الأفريقية ساعد على انتشار الفساد حيث أن هذه الأقليات استطاعت ان تحقق مركزا مسيطرا فى عمليات التراكم الرأسمالى منذ العهد الاستعمارى . ومن ثم عندما حاولت الحكومات الأفريقية المستقلة تقييد الأنشطه الأقتصادية لهذه الأقليات فان الاخيره عملت على المحافظة على مصالحها الأقتصاديه من خلال إقامة علاقات خاصة مع القاده السياسيين والاداريين ( مثل تقديم الرشاوى والعمولات ) .

وجدير بالذكر ان التفاوت والانقسام الاجتماعى الحاد الذى تعانى منه معظم الدول الأفريقيه يعد من أهم مسببات الفساد . فثمه انقسام حاد بين هؤلاء الذين يملكون ( the haves ) وهم نسبة ضئيلة ، وهؤلاء الذين لايملكون ( the have nots ) وهم أغلبية السكان .

## ٤ - المؤثرات والقوى الخارجية

لقد نجم عن المواجهة بين افريقيا والدول الغربية - بما فى ذلك الخبره الاستعمارية أن أضحت المجتمعات الأفريقية من أكثر مناطق العالم من حيث عدم المساواه وعدم العداله فى التوزيع . وقد ظهرت أنماط ثلاثة لعدم المساواه :

أولها عدم المساواه فى توزيع الدخول بين مختلف الشرائح الأجتماعية حيث ظهرت طبقه برجوازية صغيرة مسيطرة على مصادر الثروة والنفوذ وذلك فى مقابل باقى أفراد المحتمع الذين يعانون مرارة الفاقة والحرمان.

ثانيها عدم المساواه فى توزيع الخدمات والفرص التنمويه الحكوميه وهو ماأدي إلى ظهور تفاوت واضح بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية النائية .

ثالثها ويتمثل فى عدم المساواه بين مختلف المناطق الريفية.

ومن الملاحظ ان الخبرة الاستعمارية أسهمت فى خلق نخبة افريقية صغيرة ومثقفه طبقا للتعليم الغربى. وهذه النخبة هى التى مثلت فى فترة مابعد الاستقلال محور البرجوازية الصغيرة والتى ملكت زمام القوة السياسية والأقتصادية فى مجتمعاتها. كما قام النظام الاستعمارى ايضا بتركيز خدمات التنمية كالطرق الممهده والمستشفيات والمدارس حول المدن التى أنشأها لتكون مراكز ادارية فى خدمته. أضف إلي ذلك فان الدول الاستعمارية حينما حاولت تنمية المناطق الريفية فانها اقتصرت على بعض المناطق التى كانت تمثل فى حقيقه الأمر مراكز لأنتاج محاصيل التصدير النقدية. ولاشك ان انتشار مثل هذا التفاوت الاجتماعى والاقتصادي يؤدى إلى انتشار الفساد فى المجتمع. ولامراء فى أن الحكومات الاستعمارية جميعها كانت مستغلة بالمعنى الذى قامت من خلاله باستقطاع جانب من دخول الفلاحين والعمال الأفارقة وذلك لتغطية نفقات الادارة على الأقل. وكانت هذه الحكومات تحقق هذا الهدف من خلال مجموعة من الآليات مثل أعمال السخرة، وفرض الضرائب الباهظه ونزع ملكية الأراضى، والتجنيد الالزامى. (٥٦)

وبعد الاستقلال نلاحظ ان الدول الغربية لقيت دوراً أساسياً فى نشر الفساد مأنماطه المختلفه في الدول الأفريقية. ويمكن فى هذا الصدد ان نميز بين المسالك الثلاثة الاتية :

(١) توفير الدعم والحماية للعديد من القيادات الحاكمه الموالية للغرب بغض النظر عن طبيعة هذه القيادات. ولعل أبرز نموذج على ذلك الدعم الغربى وبصفه خاصه الأمريكى لنظام موبوتو فى زائير منذ عام ١٩٦٥. فعلى الرغم من أن هذا النظام يعد من أطول النظم فى افريقيا من حيث بقائه فى الحكم إلاأنه ظل دائما على شفا الانهيار. وهو يعتمد اعتمادا أساسيا فى استمراره على الدعم الأمريكى. (٥٧)

(ب) محاوله الاطاحة بالقيادات الوطنية التى تمثل خطورة على المصالح الغربية. ولنتذكر أن السياسات التى انتهجها كوامى نكروما فى غانا كانت ترمى إلى محاربة الاستعمار فى صورته الجديده وتعمل على اعلاء وتأكيد الشخصية الأفريقيه وهو الأمر الذى جعل الغرب يعتقد اعتقادا جازما بأن النكرومية خطر داهم يهدد مصالحه الاستراتجية فى المنطقة. وعندما أطيح بنكروما فى انقلاب عسكرى عام ١٩٦٦ اتخذ مجلس التحرير الوطنى كافة الاجراءات لطرد كافه الخبراء والفنيين الشيوعيين وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الصين الشعبية. وهنا طالبت الولايات المتحده الامريكية الدول الغربية الأخرى بضرورة تقديم كافة المساعدات المادية والفنية للحكومة العسكرية الجديدة فى غانا وهى تلك المساعدات التى رفضت منحها لحكومة نكروما من قبل (٥٨)

(ج) محاولات اختراق المجتمعات الأفريقية بهدف تكريس علاقات التبعية للنموذج الغربى الرأسمالى. فقد يلجأ الغرب من خلال مؤسساته المختلفة إلى اقامة علاقات (خاصة) مع القوى المحلية صاحبه النفوذ (مثل كبار الملاك ورجال الأعمال والسياسين والضباط وأصحاب الفكر والقلم). وربما تقوم المؤسسات الغربية بتقديم الرشوة المباشرة لهذه القوى او تقوم بتنظيم بعض الرحلات الترفيهية أو تمويل بعض الأبحاث المشتركة مع مراكز البحوث العلمية والجامعات الأفريقية.

# الفصل الثانى

## أنماط وآليات الفساد السياسى فى افريقيا

ثمة آليات عدة تشهدها معظم الدول الافريقية تسهم بدور بارز فى تسهيل ظهور وانتشار الفساد. وعليه فان معرفة هذه الأليات ضرورية وهامة عند صياغة أى استرتيجية للاصلاح. ومن جهة أخرى فان على الرغم من تعدد أنماط الفساد ومستويات انتشاره فى النظم السياسية الافريقية فانها تعانى جميعها من جملة مترابطة من المسببات والعوامل التى تسهم بشكل كبير فى انتشار الفساد. ويسعى هذا الفصل إلى طرح بعض الحالات التطبيقية للفساد السياسى فى ثلاثة من الدول الافريقية وهى زائير والتى تعد مثالا واضحا لنموذج الدولة القرصان، وكينيا التى تشهد انتشار الفساد فيها من خلال نموذج القائد / الاتباع، ونيجيريا التى تعبر بصورة واضحة عن نمط الفساد واسع النطاق. وسوف يتم دراسة هذه الحالات الثلاثة من خلال المباحث الثلاثة الآتية :-

## المبحث الأول

# الفساد السياسى فى زائير *

للفساد السياسى فى زائير خصوصية معينة. اذ انه أضحى قيمة فى حد ذاته، حتى هؤلاء الذين يحاولون البقاء متمسكين بقيمهم الأخلاقية التى تدين الفساد والانحراف لايستطيعون الصمود طويلا أمام الضغوط والأعباء المجتمعية التى تمثل المناخ العام الملائم لانتشار الفساد فى زائير. فثمة حالة من « حرية السطو » على الأقتصاد القومى من جانب المسئولين فى الدولة كافة. ويتمثل الفساد - فى المستوى الأعلى لجهاز الحكم - فى المحسوبية، والأبتزاز، والتلاعب فى الحسابات والأختلاس، والتحويل غير القانونى للأموال - الخ.

ولاشك أن الآليات المختلفة للفساد يشجعها ويحفزها قيام الرئيس موبوتو المتكرر باحداث تغييرات فى كافة المناصب الحكومية الهامة وذلك بغية خلق تحالف حاكم يساعده فى الأحتفاظ بالسلطة أطول فترة ممكنة.

وقد أشار بعض الدارسين الى طبيعة النظام السياسى الذى أرسى دعائمه الرئيس موبوتو فى زائير بأنه يمثل نمطا من أنماط القيصرية السياسية Caesarism (١)

وتعنى القيصرية السياسية تولى الحكم (عادة بواسطة حاكم عسكرى) فى ظل مناخ عام من حالة الفوضى السياسية والأنهيار الدستورى وتفشى الفساد. ويتمثل القيصر فى الحاكم القوى الذى يخلص الدولة ممن يتطاولون عليها. وتعد هيمنة هذا الحاكم المطلقة من قبيل الضرورة الملحة لتحقيق نوع من النظام العام والقانون وعليه فأن أستبداد الحاكم القوى وفساده يعد أفضل بكثير من حالة الفوضى، واللادولة. ومع ذلك فأن : القيصر : أو حاكم زائير القوى بعد نحو ربع قرن فى السلطة قد أقام وأرسى دعائم الأستبداد معتمداً على القمع والفساد. ولاشك

أن حالة الإستبداد والفساد الصارخة تميز الخبرة الزائرية عما عاداها من نظم الحكم الفردية الأخرى فى أفريقيا. (٢) إن جهاز الدولة فى زائير أضحى مؤسسة للفساد ونهب الفائض الأقتصادى لصالح حفنة صغيرة من المنتفعين (٣) ولعل ذلك هو جوهر ومضمون نمط : الدولة القرصان : الذى سبقت الأشارة اليه. إذ أنه من الملاحظ أن المسئولين عادة مايتجاهلون ويتحايلون

---

* نشر هذا المبحث فى د. اكرام بدر الدين ( محرر )، الفساد السياسى: النظرية والتطبيق القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٩٢.

على القوانين والقواعد التنظيمية. وثمة عدم أتفاق بشأن تطبيق السياسات والقوانين. أضف الى ذلك فأن موظفى الحكومة يدخلون فى أتفاقات مشبوهة وسرية مع رجال السياسة وذوى النفوذ الذين يفترض فيهم مراقبة والأشراف على تنفيذ سياسات الحكومة. ويشيع الفساد فى ظل هذه الوضعية حتى يصير واقعا معاشا كى يؤمن الأغراض الحقيقية لممارسيه والتى تختلف فى مجملها عن الأهداف المعلنة رسميا.

ويمكن تحليل الدولة القرصان كما تبرزه الخبرة الزائرية طبقا لمحورين أساسين:

أولهما: العوامل التى أدت الى ظهور وتدعيم نمط الدولة القرصان.

ثانيهما: الأنماط العامة للفساد التى تشيع فى ظل الدولة القرصان.

## - العوامل التى أدت الى نشأة الدولة القرصان فى زائير:

ثمة مجموعة من العوامل أسهمت فى ظهور وتطور نمط الدولة القرصان التى يصبح فيها جهاز الدولة مطية لهياكل أدارية فاسدة وضعيفة وغير كفوءة ومن أبرز هذه العوامل:

### (١) بيئة النظام السياسى التى سادت الكونغو فى أعقاب الأستقلال:

إن أحد الفرضيات التى تقوم عليها الدراسة تؤكد على أن ثمة علاقة أرتباطية بين بيئة النظام السياسى ودرجة أنتشار الفساد وتتضح مصداقية هذه الفرضية بالنظر الى خبرة زائير (الكونغو كينشاسا سابقا) فى السنوات الخمس التى أعقبت الأستقلال (١٩٦٠ - ١٩٦٥). فقد حصلت على الأستقلال من بلجيكا فى ٣٠ يونيو ١٩٦٠. وأعقب هذا الأستقلال حالة من الفوضى والأضطراب السياسى حيث لم تشهد الدولة الحديثة قوة سياسية واحدة لديها المكنات الكافية لتولى مقاليد الحكم. وقد أسهمت العوامل الآتية فى خلق ما يمكن أن يطلق عليه حالة اللادولة فى زائير بعد الأستقلال: (٤)

- أستخدام منصب كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء كوسيلة لتحقيق مآرب شخصية وتدعم سيطرة شاغليه.
- أضحت المناصب الحكومية والأدارية الأخرى عقبة أساسية أمام فعالية أجهزة الدولة وكفاءتها.
- تدهور الجيش بسبب أعمال التمرد وتنامى روح الصراع بين قياداته
- أنتشار الحركات التى نادت بالحكم الذاتى أو الأنفصال وهو ما مثل تحديا للوحدة الأقليمية للدولة.
- تنامى أعمال التمرد السياسى والدينى.

لقد بدا وكأن هناك حالة من الحرب الأهلية فى زائير بين جماعات وسلطات متصارعة. وأضحى جهاز الدولة نفسه مطية للصراع وممارسة الفساد. وهذا المناخ العام أدى الى قيام وتعضيد « القيصرية السياسية » كما ذكرنا آنفا

فقد نشب خلاف سياسى كبير بين الرئيس جوزيف كاسا فوبو ورئيس الوزراء باتريس لومومبا أدى الى تدخل الجنرال موبوتو فى ١٤ سبتمبر ١٩٦٠ وأستيلائه على السلطة. وقد أظهرت الوثائق السياسية الدور النشط والهام الذى لعبته وكالة الأستخبارات المركزية الأمريكية فى دعم الجنرال موبوتو والقضاء على الزعيم الوطنى باتريس لومومبا. فقد أماط موبوتو اللثام عن توجهه السياسى الموالى للغرب من خلال طرده لجميع الدبلوماسيين السوفيت والتشيك وأعلانه عن تشكيل هيئة من طلبة الجامعة لأدارة شئون البلاد حتى نهاية عام ١٩٦٠.

وتبرز الأدلة أن وكالة الاستخبارات الأمريكية قد تولت عملية نقل لومومبا وأتباعه الى اليزابيث قيل فى ١٧ يناير ١٩٦١ بناء على تعليمات الجنرال موبوتو. (٥)

وقد خلصت بعثة الأمم المتحدة لتقصى الحقائق فى الكونغو أن لومومبا ورفاقه قد قتلوا فى ظروف شنيعة وعلى أعين من السلطات المسئولة فى أقليم كاتنجا. أيا ما كان الأمر فإن الجنرال موبوتو مدين تماما سواء على المستوى الشخصى أو السياسى للأستخبارات الأمريكية التى ساعدته مرة أخرى فى السيطرة على السلطة عام ١٩٦٥. أذ أنه قبل تدخله الثانى نشب صراع سياسى بين رئيس كاتنجا السابق تشومبى والمعارضة الوطنية. أستطاع تشومبى أثناءها أقناع الدبلوماسيين الغربيين بأنه الشخص الوحيد الذى بمقدوره أن يحقق المصالحة الوطنية فى البلاد. بيد أنه عندما ولى منصب رئيس الوزراء أستبعد أى حوار مع معارضيه وهو الأمر الذى أدى الى أتساع نطاق المعارضة الشعبية عام ١٩٦٤، ١٩٦٥. وقد أضحت قاعدة : الفائز يحصل على كل شئ : هى المسيطرة مرة أخرى فى البلاد أثناء أنتخابات ١٩٦٥ حينما أراد تشومبى أن يحل محل كاسافوبو كرئيس للبلاد. غير أن الجنرال موبوتو أنقذ الموقف بتدخله العسكرى الثانى عام ١٩٦٥. (٦)

وغنى عن البيان إن حالة الفوضى وعدم الأستقرار السياسى التى سادت الكونغو فى أعقاب الأستقلال مثلت بيئة مناسبة للقيصرية السياسية التى تعتمد على ظهور حاكم قوى ( القيصر ) ينقذ الدولة من الأنهيار التام ويؤسس نمط للحكم معتمدا على الأستبداد والفساد. وقد ظلت تلك الوضعية قائمة فى البلاد منذ الأستقلال حيث أعتبرت الدولة القرصان التى تكرس الفساد بمختلف آلياته وأنماطه خيرا من حالة اللادولة التى تكرس الفوضى والأنهيار السياسى.

طبقا لتعاليم المكيافيللية فإن السمة الأولى للحاكم الصالح هى أن يعرف كيف يحتفظ بالسلطة. ومن المعروف أن مكيافللى فى نصانحه للأمير كان يضع نصب عينه المشكلات الداخلية والخارجية العميقة التى أعتصرت بلاده. أذ أنها خلقت حالة من الفراغ السياسى العام وأضحت السلطة تنتظر من يستولى عليها. ولعل ذلك يماثل تماما الوضع الذى كان سائدا فى زائير عندما تدخل موبوتو وأستولى على السلطة. (٧)

ففى نوفمبر ١٩٦٥ عندما أعلن موبوتو عن أستيلانه على السلطة وعزل الرئيس كاسافوبو ورئيس وزرائه كما أكد على أن حركته لا تمثل أنقلابا عسكريا وأنما هى حركة وطنية لأنقاذ الدولة من الفوضى والأنهيار. ولقد عمد هذا : القيصر : الى أتخاذ سلسلة من القرارات السياسية والأدارية أستهدفت تركيز السلطة فى يده. (٨)

وقد بدأ موبوتو منذ توليه السلطة الحكم من خلال مراسيم جمهورية حيث الغى الوظيفة التشريعية للجمعية الوطنية المنتخبة والتى أصبح دورها أستشارى فقط الى أن تم حلها قبل أصدار الدستور الجديد. الى جانب ذلك تم الغاء منصب رئيس الوزراء بحجة أنه أصبح معرقلا لتصريف أمور الدولة وأصبح موبوتو رئيسا للدولة والحكومة فى آن واحد.

وحتى يتسنى للحكومة المركزية السيطرة على كافة أجهزة الدولة تم الغاء الأحزاب السياسية وأستبدل نظام المجلسين بنظام المجلس الواحد وذلك طبقا للدستور الجديد المعدل عام ١٩٦٧. وفى مايو من نفس العام تم أنشاء الحركة الوطنية للثورة ويلاحظ أن هذه الحركة ليست حزبا سياسيا بالمعنى المتعارف عليه فهى ليست أداة للمشاركة الجماهيرية أو أداة للدولة من أجل التحريك والتأييد السياسى. بل أنها فى حقيقة الأمر أداة سياسية شخصية للحاكم. وقد أعلنت فى عام ١٩٧٠ كحزب سياسى وحيد فى البلاد. وقبل المؤتمر العام للحركة عام ١٩٧٠ قام موبوتو بتغيير كافة القوانين الأنتخابية لضمان تبعية ممثلى ومسئولى الحزب له بصورة شخصية. وقد أعلنت الحركة الشعبية للثورة أنها سوف تلتزم بالتوجه السياسى لرئيس الدولة وليس العكس. ويلاحظ أن مسئولى الحركة أكدوا دائما على أن موبوتو هو المرشح الوحيد لمنصب الرئيس. كما أكدوا على أنه لاتوجد حدود فاصلة بين الحزب والحكومة.

ومن الملاحظ أن الرئيس موبوتو كان يبذل قصارى جهده لكى يتحول من مفهوم البطولة العسكرية الى مفهوم الزعامة الكارزمية فقد أستغل حالة الفوضى والصراع التى سادت البلاد قبل توليه السلطة فى تشبيه الدور الذى قام به من أجل أعادة النظام والقانون فى زائير بدور أصحاب

الرسالات السماوية. فما فتئ فى مقارنة رسالته التى تهدف الى تحقيق الوحدة السياسية لبلاده برسالة كل من موسى وعيسى عليهما السلام. وفى هذا السياق تبنى الرئيس موبوتو أستراتجيتين هامتين لتدعيم سلطته الشخصية :

**أولهما** : الدعوة الى سياسة الأصالة الحضارية. إذ أنه فى ظل الحكم الأستعمارى اضطر الشعب الكونغولى الى التخلى عن عاداته وتقاليده المحلية أعتقادا بأنه من الأفضل له أستيعاب القيم البلجيكية أو الغربية. فجاءت سياسة الرئيس موبوتو هادفة الى إحياء الرموز والممارسات التقليدية للشعب الكونغولى فأعترفت الأمة بتقاليدها الخاصة ورفضت الأفكار والرموز الغريبة.

وبناء على ماسبق تم الأعلان فى أكتوبر ١٩٧١ عن تغيير أسم الكونغو كينشاسا لتصبح زائير. وعليه فإن نهر الكونغو أضحى يعرف بالتبعية بأسم نهر الكونغو. وفى نفس السياق قام الرئيس جوزيف موبوتو بتغير أسمه الذى أضحى: (٩)

« موبوتو سيسى سيكو كوكو نجبندو وازا بانجا » وهو يعنى المحارب المغوار الذى ينتصر دائما بسبب جلده وصلابته وهو ينتقل من نصر الى نصر مخلفا النار وراءه. ولعل ذلك يوضح بجلاء مدى هيمنة فكرة عبادة الشخص الحاكم فى النظام السياسى الذى أرسى دعائمه الجنرال موبوتو منذ عام ١٩٦٥ فى زائير. (١٠)

وطبقاً لبرنامج الأصالة قامت الحكومة بالأجراءات الأتية :

(أ) إلزام كافة موظفى زائير بتغيير أسمائهم الأوربية (مثل جوزيف وجون وسيمون .. الخ) وأختيار أسماء تشير الى أجدادهم وأصالتهم الحضارية

(ب) تغير أسماء المدن والشوارع والجبال والمنتزهات العامة للتخلص من الأسماء الأوربية.

(ج) أزالة كافة النصب والتماثيل الأجنبية ولا سيما تمثال ستانلى والملك ليوبولد الثانى والملكة اليزابث.

(د) الغاء الزى الأوربى وأرتداء زى أفريقى (وهو بالنسبة للرجال يتمثل فى الأباكو Abaco وهو زى من قطعتين يتم أرتداؤه مع ياقة مفتوحة ووشاح للعنق.

(هـ) تحية رؤساء الدول فى زائير بأستخدام الطبل الأفريقى بدلا من أطلاق ٢١ طلقة فى الهواء وهى تحية إستعمارية.

(و) تشجيع كافة الأعمال الفنية على العودة الى الأصالة التقليدية كمصدر للألهام الفنى.

ثانيهما : أعلان الموبوتيه كأيديولوجية رسمية للدولة فى يوليو ١٩٧٤. وتعنى الموبوتية ببساطة : كافة أفكار وتعاليم وأفعال الرئيس المؤسس. ومن مظاهر تلك العقيدة الجديدة أن يقسم كافة المسئولين بولانهم للرئيس موبوتو. كما أن أسم الرئيس عادة مايقرن بكلمات الإطراء والتبجيل مثل المرشد، المسيح، الرئيس المؤسس، الراعى الأكبر .. الخ. (١١)

ويلاحظ أن الحكومة قد تبنت برنامجا عاماً لنشر وشرح الموبوتيه ومن ذلك أغانى المدح والرقصات الفلكلورية وتعليق صور الرئيس فى كل مكان ( وعادة ما تسبق نشرات الأخبار المصورة صورة للرئيس كما لو كان هابطا من السماء مع تسجيل صوتى للرئيس مبشراً برسالة الأمل ). وقد تم أنشاء معهد حزبى لتدريس العقيدة الجديدة التى أضحت العقيدة الرسمية للدولة منذ ١٩٧٤ .

وقد دخل الرئيس فى صدام مع الكنيسة الكاثوليكية وذلك عندما قررت الحكومة عام ١٩٧٥ وضع كافة المدارس الإرسالية تحت سيطرة الحكومة. وفى حالة معارضة تلك المدارس يتم أغلاقها. أضف الى ذلك فأنه تم الغاء تدريس التعاليم الدينية فى المدارس وتدريس تعاليم الموبوتيه بدلا منها. بيد أن الحكومة أضطرت الى أعلان سياسة المصالحة والحوار مع الكنسية الكاثوليكية عام ١٩٧٦. وهو ما أدى الى اعادة المدارس التى كانت تحت أشراف الارساليات التبشيرية مرة أخرى.

وغنى عن البيان أن النخبة الحاكمة المستفيدة من نظام حكم الفرد وأستمراره فى زائير قد سعت الى تكريسى الموبوتية وبثها فى أذهان المواطنين. فقد أعلن وزير الداخلية أنجولو Engulu أن « فى الأديان كافة وفى كل العصور يوجد أنبياء فلماذا لايصدق الأمر اليوم؟ لقد أرسل الله نبيا عظيما إنه المرشد الجليل موبوتو. هذا النبى هو محررنا ومسيحنا، والحركة الشعبية للثورة هى كنيستنا ورئيسها هو موبوتو الذى نكن له كل أحترام تماما كما يحترم المرء البابا. إن الموبوتيه هى أنجيلنا المقدس ولهذا ينبغى أن تحل صورة مسيحنا وبجواره صاحبة المجد الوالده ماما يامو محل صورة الصليب المقدس » (١٢)

على أن الرئيس موبوتو قد أستخدم قبضة حديدية فى السيطرة على مقاليد السلطة فى زائير منذ نوفمبر ١٩٦٥. وعليه فقد قام بالتخلص من معارضية بكافة السبل .ويعتمد الرئيس بشكل كبير على القوات المسلحة الزائرية ( والتى يبلغ حجمها نحو ٤٠،٠٠٠ فرد )، وهى واحدة من أكثر المؤسسات العسكرية فى العالم من حيث الفساد والتسيب.

## ٣ - : الأوضاع الأقتصادية

تعانى زائير . على الرغم من مواردها الطبيعية الهائلة : من نقص شديد فى كافة السلع وعلى رأسها الغذاء والطاقة. كما أنها تشهد ترديا متزايدا فى الأنتاج الزراعى والصناعى وكذلك الخدمات العامة كالصحة والتعليم. وقد بلغ معدل التضخم نحو ١٠٠٪ ووصلت الديون الخارجية نحو خمسة بليارات دولار أمريكى عام ١٩٨٦ ( أنظر الجدول التالى ) :

عدد من المؤشرات الأساسية عن زائير ١٩٨٦. (١٣)

| الباب | المؤشر |
| --- | --- |
| – عدد السكان (بالمليون فى منتصف ١٩٨٦) | ٣١.٧ |
| – نصيب الفرد من الناتج القومى الأجمالى بالدولار عام ١٩٨٦ | ١٦٠ |
| – الزراعة كنسبة مئوية من الناتج القومى الأجمالى | ٢٩ |
| – نسبة الصادرات الزراعية من أجمالى الصادرات | ٤٥٪ |
| – الدين العام الخارجى القائم والمنصرف بملايين الدولارات | ٥٤٣٠ |
| – كنسبة مئوية من الناتج القومى الأجمالى | ٩٦.٨٪ |

وثمة علاقة ارتباطيه بين هذه الأزمة الأقتصادية التى تعانى منها زائير وبين نقص التبادل الأجنبى وأنخفاض أسعار النحاس منذ عام ١٩٧٤ وكذلك سوء الأدارة الأقتصادية بعد أجراءات أضفاء الطابع المحلى على الأقتصاد الزائيرى عام ١٩٧٣. أضف الى ذلك فأن السياسات الحكومية الفاسدة وأنشطة النهب والأبتزاز التى تمارسها النخبة الساسية والأدارية الحاكمة تلعب دورا كبيرا فى توضيح هذه الأزمة. وقد أظهرت أحدى الدراسات أن نحو (٦٠٪) من عائدات الدولة يتم تحويلها الى أغراض غير رسمية وهى تمثل فى واقع الأمر الأنشطة الأقتصادية غير الرسمية مثل الأبتزاز والتدليس والغش والتحايل الضريبى والتى أضحت تشكل قطاعا إقتصاديا آخر يوازى القطاع الأقتصادى الرسمى فى زائير (١٤)

لقد أسهمت الظروف والأوضاع الأقتصادية التى سادت فى زائير منذ الأستقلال أستخدام

الوظيفة العامة والمنصب السياسي كوسيلة أساسية للحصول على منافع وأمتيازات مادية. ولعل ذلك يمثل السبب الرئيسي وراء قيام ما أطلق عليه بعض الدارسين أسم الأقتصاد الثاني غير الرسمي في زائير.

ولتوضيح ما سبق نستشهد بالحادثة التالية. (١٥) ففي ديسمبر ١٩٨٠ قدم ثلاثة عشر برلمانيا خطابا مفتوحا للرئيس موبوتو يطالبونه برفع الأجور والمرتبات التي أضحت لا تتلاءم بأي حال من الأحوال مع الأسعار المرتفعة لتكاليف الحياة. وطبقا للخطاب فإن تكلفة وجبتين سريعتين يوميا ( عبارة عن كوب من الشاي وبعضا من السكر والخبز ) بالإضافة الى وجبة واحدة رئيسية ( تتألف من الكاسافا والذرة والخضروات والزيت والثوم والطماطم وقطعة من اللحم ) تساوي نحو ( ٩٢٣ ) زائيري شهريا مع العلم بأن مرتب وكيل الوزارة يساوي نحو (٨٥٥) زائيري شهريا فقط. ومرتب رئيس قسم في مصلحة حكومية نحو (٣٨٤) زائيري شهريا فقط أما الموظف الحكومي البسيط فأن مرتبه يبلغ ( ١٠٩ ) زائيري شهريا.!!*

فكيف يستطيع هؤلاء إطعام أنفسهم؟ ناهيك عن دفع تكاليف الأسكان والخدمات الأخرى كالملبس والصحة والتعليم .. الخ ولاشك أن الأجابة على ألأوضاع السابقة تمثلت في الأشتراك والأنغماس في الأنشطة الأقتصادية غير الرسمية مثل التهريب والغش في التصدير والسرقة والسمسرة والرشوة والأختلاس. وعلى سبيل المثال فأن الحاكم الأقليمي لشابا أستطاع أن يحصل على ( ١٠٠,٠٠٠ ) مائة ألف دولار شهريا عام ١٩٧٥ بينما يقل مرتبه الشهري عن ( ٢٪ ) من جملة هذا المبلغ. (١٦).

لقد أستطاع كثير من الناس في زائير أن يحققوا ثروات طائلة عندما أرتفعت الأسعار العالمية للبن بشكل مفاجئ عام ١٩٧٦. فقد أرتفعت أسعار الكيلو الواحد من ( ٤٠ ) فرانك بلجيكي عام ١٩٧٥ الى ٩٢ فرانك عام ١٩٧٦، ٢٤٠ فرانك عام ١٩٧٧. ومن ثم أنتشرت على نطاق كبير عمليات تهربب البن عبر الحدود. وعلى سبيل المثال فأن تجار البن كانوا يشترون الكيلو الواحد من البن عام ١٩٧٨ بنحو زائيري واحد من منطقة ايسيرو Isiro وهي منطقة لزراعة البن في زائير، ثم يقومون بتهريبه وبيعه بحوالي (١٠) زائيري للكيلو الواحد في

* وحدة العملة الرئيسية هي : الزائير : الذي ينقسم الى ١٠٠ ماكوتس وطبقا لتقديرات ١٩٨٠ فأن الزائير يعادل ٣٤, من الدولار الأمريكي

السودان. وعليه فقد ضاعت على الدولة أموالا طائلة من عائدات البن نتيجه التجارة غير المشروعة فيه

والتى شارك فيها أفراد من كافة مستويات المجتمع. سياسيون وبيروقراط ومالكى المزارع ورجال الأعمال وحتى صغار المزارعين. وبالأضافة الى عمليات التهريب أنتشرت وسائل أخرى مثل التزوير فى وثائق التصدير مثل تسجيل الأنواع الجيدة من المحصول على أنها أقل جودة وهو يعنى دفع ضرائب أقل وبالتالى بيعها بسعر أعلى فى أسواق التصدير. لقد قدرت خسارة زائير من جراء التجارة غير المشروعة فى البن بنحو ٢٨٠ مليون دولار عام ١٩٧٧. وتجدر الأشارة الى أن الاحصاءات الرسمية لأجمالى صادرات البن عام ١٩٧٨ بلغت ( ٩٠٠٠٠ ) طن فى حين أكدت التقديرات أن نحو ( ٦٠٠٠٠ ) طن أخرى قد تم تصديرها من خلال وسائل الغش والتدليس ويصدق ما سبق أيضا على تجارة العاج والذهب وغيرها من الصادرات. (١٧)

لقد أعلنت زائير مرات عديدة عن افلاسها وأنها لاتقوى على سداد ديونها. صحيح أن جانبا من مشكلات الأقتصاد الزائيرى تعزى الى تذبذب الأسعار العالمية لمنتجات التصدير الأساسية مثل النحاس. غير أن السبب الجوهرى يعزى الى الفساد وسوء الأدارة. وقد أرسل صندوق النقد الدولى مرات عديدة مندوبين عنه للأشراف على الخزانه العامة ووزارة المالية فى زائير من أجل تحقيق قدر من النظام والكفاءة غير أنهم كانوا يرجعون فى كل مرة ملتحفين صندوق النقد الدولى مرات عديدة مندوبين عنه للأشراف على الخزانه العامة ووزارة المالية فى زائير من أجل تحقيق قدر من النظام والكفاءة غير أنهم كانوا يرجعون فى كل مرة ملتحفين بمشاعر الاحباط وخيبة الأمل. وقد جاء على سبيل المثال فى تقرير قدمه أحد مبعوثى صندوق النقد الدولى ( أروين بلو منثال ) : أنه لا تلوح فى الأفق على الأطلاق أى بادرة تدل على قدرة زائير على سداد ديونها والعائق الأساسى كان وسيظل متمثلا فى فساد النخبة الحاكمة :. (١٨)

## ٤ - العوامل الخارجية

يعتبر نظام حكم الرئيس موبوتو من أكثر نظم الحكم فى افريقيا الحديثة استمراراً فى السلطة - غير ان النظام كان فى مرات عديدة قاب قوسين أو ادنى من الأنهيار والأطاحة به. ويعزى استمرار موبوتو فى السلطة بصورة اسياسية إلى الدعم الخارجي ولاسيما الدعم الأمريكى.

وتعد زائير واحدة من أكبر الدول المتلقية للمعونه الأقتصاديةالأمريكية فى افريقيا. كما أنها تمثل ثانى أكبر دولة فى افريقيا جنوب الصحراء من حيث اعتمادها على الأسلحة

الأمريكية. وعلى الرغم من سجله الحافل بانتهاك حقوق الانسان وسوء الادارة الاقتصادية فان الولايات المتحدة تنظر إلى موبوتو على انه صديق حميم يدافع عن المصالح الغربية في المنطقه.

ويمكن القول بأنه من غير المحتمل ان تتغير السياسة الأمريكية تجاه زائير وذلك لأمرين هامين أولها حاجة أمريكا للمواد الخام التى تنتجها زائير مثل النحاس والكوبالت والماس والبن وثانيها خوف امريكا من امكانية تولى الحكم بعد موبوتو أشخاص معادين لها وللغرب عموما.

ويرى بعض الدارسين أن الدول الغربية المانحة للمعونه تتغاضى عن فساد النظام الحاكم فى زائير طالما انه يبقى على التوجه الزائيرى الموالى للغرب. ومنذ ان تولى موبوتو السلطة عام ١٩٦٥ وهو يدعم من علاقات بلاده مع الغرب وبصفة اساسية بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وان كان يستطيع المناوره فى علاقاته مع كل دولة على حساب الأخرى. وقد تعرض نظام موبوتو لهزه كبيرة خلال عامى ١٩٧٧، ١٩٧٨ عندما نشبت الأضطرابات المسلحة فى اقليم شابا. ففى مارس ١٩٧٧ تدفقت القوات المعارضة لنظام موبوتو إلى اقليم شابا وهددت المركز التعدنيى الهام فى كولويزى kolwezi غير ان كلا من فرنسا وبلجيكا استجابتا على الفور لدعوة الرئيسى موبوتو بتقديم العون المادي والعسكري. ويلاحظ ان الولايات المتحدة اكتفت فقط بتقديم الدعم غير العسكرى. ويلاحظ ان المغرب ساندت موبوتو بخيلها ورجالها. فقد نقلت المقاتلات الفرنسيه نحو (١٥٠٠) جندى مغربى إلى اقليم شابا فى ابريل ١٩٧٧ وذلك لدحر المتمردين. (١٩)

وفى ١٥ مايو ١٩٧٨ حدث هجوم آخر على أقليم شابا حيث سيطر المتمردون على كولويزى وقتلوا العديد من الأوربيين والزائريين. وفى هذا المرة تدخلت كل من فرنسا وبليجكا بشكل مباشر فى الحرب. واسهمت الولايات المتحدة بتوفير (١٨) مقاتلة للمساهمة فى تحرير شابا من القوات المعارضة لموبوتو.

وجدير بالذكر أن الرئيس موبوتو يقوم من وقت لأخر بشن حملات قومية ضد الفساد وذلك بهدف تحسين صورته لدى الغرب والدول المانحة للمعونة. بيد أن كبش الفداء دائما يتمثل في صغار الموظفين والبروقراطيه. أما فساد القمة فهو فوق القانون وذاته مصونة لاتمس. ولا أدل على ذلك من تصرف الرئيس موبوتو عام ١٩٨٤ حنيما استجاب لمطالب صندوق النقد الدولى بضرورة تحقيق الكفاءة الأقتصادية وذلك من خلال فصل ما يقرب من سبعة ألاف من مدرسى الجامعات والمدارس الثانوية تاركا الحالات الاكثر فسادا. (٢٠)

وقد قام موبوتو فى هذا السياق بترتيب زيارة للبابا جان بول الثانى لزائير خلال جولته الأفريقية ( وقد تمت هذه الزيارة عشيه زواج موبوتو من احدى صديقاته وذلك فى احتفال كاثوليكى مهيب ). وردا على الأنتقادات التى وجهت لسياساته فى الكونجرس الأمريكى والتهديد بقطع المعونات الأمريكية قام موبوتو باعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، وعليه فقد اكتسب مصدرا جديدا للمعونه العسكرية كما ان تصريحاته المعادية للأتحاد السوفييتى أكسبته ود وثقة الصين التى تغاضت عن سلوكه الداخلى. (٢١)

وعلى الصعيد الاقليمى الافريقى قام الرئيس موبوتو بتدعيم علاقاته بعدد من الدول والتنظيمات الأقليمية فى إفريقيا وتعد زائير عضوا بمنظمة التضامن الأفرو ملاجاشى ( أوكام ) وهى أداة لتحقيق الروابط بين الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية ودول الغرب. كما إن زائير تعد احدى الدول المؤسسة لمنظمة الأندوجو وهى تنظيم سياسى يجمع بين دول حوض النيل ويسعى لتحقيق كافة أوجه التعاون الاقليمى بين هذه الدول.

## الأنماط العامة للفساد التى تميز نمط الدولة القرصان

يمكن التميز بين نمطين عامين للفساد فى ظل الدوله القرصان كما توضحهما الخبرة الزائيرية فى ظل حكم الرئيس موبوتو :

أولهما « يتعلق بفساد القمة «الرئيس والنخبةالحاكمة » وثانيهما يتعلق بالفساد كحقيقه حياتية وهو يتمثل فى فساد المؤسسات والأعمال الحكومية وكذلك الفساد المرتبط بتنفيذ السياسات والبرامج الحكومية. ويمكن ان نطلق على هذا النمط بصفة عامة اسم الفساد البيروقراطى.

### فساد القمة فى زائير

يشير فساد القمة إلى انماط السلوك المختلفة التى يأتى بها رئيس الدولة والمستويات العليا من النخبة السياسية والادارية الحاكمة بغرض الحصول على مزايا ومنافع مادية أو معنوية وبغض النظر عن مقتضيات المصلحة العامة. ومن ثم فان فساد القمة ينطوى على نمطين فرعيين رئيسيين هما الفساد الرئاسى وفساد النخبة :

### (أ) الفساد الرئاسى :

لقد أكدت العديد من المصادرأن الرئيس موبوتو صاحب السلطة المطلقة فى زائير يستخدم كافة الوسائل الممكنة، سواء كانت مشروعة أوغير مشروعة، للحفاظ على بقائه فى السلطة. ويحصل الرئيس على نحو (١٧٪) من اجمالى الميزانية القومية للدولة نظير خدماته الرئاسية.

بالاضافة إلى استثمارات الدولة التى يسيطر عليها بنفسه. وهو يستخدم أموال الدولة لرشوة العناصر المعارضة وخلق جماعة من المنتفعين لتدعيم وتأييد نظام حكمه. وتظهر الأدلة أن الرئيس موبوتو يقوم بتحويل الأموال العامة لحسابه الشخصى فى الخارج، بصفة أساسية فى سويسرا حتى انه أضحى واحدا من اغنى اغنياء العالم. (٢٢)

لقد اتهم جون ستوكول john stackwall المدير السابق لوحدة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكيه العاملة فى انجولا الرئيس موبوتو بأنه استطاع ان يسيطر بطريق غير مشروع على نحو (١٫٤) مليون دولار من الأموال المقدمة للجبهة الوطنية لتحرير انجولا ( FNLA ). وان كانت بعض المصادر الدبلوماسية فى كتيشاما قد أكدت ان الأموال الحقيقية التى تم الاستيلاء عليها من جانب موبوتو بلغت نحو (٢٫٥) مليون دولار. (٢٣)

انه مما لايدع مجالا للشك أن الرئيس موبوتو قد استطاع ان يحيا حياة ملأى بالأبهة والفساد دعامتها الرغبة الجارفة فى الحصول على أكبر قدر ممكن من الممتلكات والمزايا المادية. وتتضمن ممتلكات الرئيس قصورا منيفة ليس فقط فى فرنسا وبلجيكا وسويسرا ولكن ايضا فى كافة الأقاليم الثمانية لزائير بما فى ذلك قلعة حصينة فى نسيلى Nsele على بعد أربعين ميلا من كينشاسا والتى تحوى أكبر وأضخم حمام سباحة فى افريقيا قاطبة.

أضف إلى ذلك فان الرئيس موبوتو عادة مايستخدم شركة الطيران الوطنيه : طيران زائير : على أنها بمثابة ملكية خاصة له.

وجدير بالذكر أن الرئيس موبوتو يسيطر على معظم الأسهم فى أكبر شركة لسيارات الأجرة فى البلاد، وبنك كنيشاسا، وناطحات السحاب فى كوت ديفوار. كما ان له نصيب الأسد فى كل من تجارة الجملة والتجزئة فى زائير مثل شركة السلع الترفيهية والكمالية، زائيرلوكس Zaire lux. (٢٤)

ومن المعلوم اضافة لكل ماسبق انه فى عام ١٩٧٤ استطاع الرئيس موبوتو ان يحصل على نحو (٤٠٪) من جملة ايرادات مباراة الملاكمة العالمية التى اقيمت فى كنيشاسا بين محمد على كلاى وجورج فورمان. ان البعض قد يحاجج بان مهام السلطة ومسئولياتها قد تتطلب مثل هذا النمط الترفى من الحياة لشخص الرئيس. وانه فى اطار المناخ السياسى السائد فى دولة مثل زائير والتى تكرس من وضعية « شخصية » الحكم فإن نمط الفساد الرئاسى أمر لامفر منه. وطبقاً لأحد الدارسين فى زائير فانه « اذا لم يكن موبوتو فسوف يكون شخص أخر » أى ان البديل فى ظل الأوضاع الراهنه والتى سبقت الأشارة اليها، سوف لايكون بأفضل أواحسن حالاً من الرئيس

موبوتو . غير ان المشكلة الحقيقية فى نظر البعض ان الرئيس موبوتو استطاع ان يخلق حوله نخبة حاكمة فاسده تتألف من افراد عائلته وكبار البيروقراط والضباط وغيرهم والذين يسهمون مع شركائهم فى الخارج من خلال الممارسات الفاسدة فى استغلال جماهير الشعب الزائيرى .

ويعترف الرئيس موبوتو بالفساد كحقيقة واقعيه فى مجتمعه . وهو ما ظهر فى خطابه امام جمع من بنى وطنه فى ٢٠ مايو ١٩٧٦ . إذ يقول لهم ناصحا :

« اذا أردتم السرقة والنهب فليكن ذلك بأسلوب هادىء ومهذب وفى حدود المعقول . أما اذا أردتم السرقة بغية تحقيق الثراء الفاحش بين عشية وضحاها فإن مآلكم إلى السجن لامحالة وايا ما كان الامر اذا استطعتم الافلات بمسروقاتكم فأرجو ان تعيدو استثمارها فى بلدنا . ان كل من يحاول تهريب هذه الأموال المسروقة إلى الخارج سوف ينظر إليه على انه عدو لهذه الأمة » (٢٥)

وبعد مضى نحو عام ( أى فى عام ١٩٧٧ ) على تلك النصيحة غير المعقولة التى وجهها موبوتو إلى كل من يقدر على سرقة الأموال العامة واستغلال الجماهير فى بلده اعترف مرة أخرى فى خطابه امام الحركة الشعبية للثورة بفساد النخبة الحاكمة ووصفها بأنها شرذمة تجمع بين الفساد والخيلاء اذ أكد الرئيس على ان كل شئ يباع ويشترى فى زائير . وفى هذا السياق يمثل الحصول على الوظيفة العامة أداة اساسية للتبادل من أجل الحصول على الأموال والسلع المختلفة . وأن المجتمع الزائيرى مهدد بفقدان طابعه السياسى ليصبح سوقا واسعة تحكمها القوانين الأساسية للاستغلال والتجارة المحرمه. (٢٦) .واقع الأمر أن الدولة بكافة أجهزتها وهيئاتها تبدو وكأنها معتمدة تماما على الرئيس وأعوانه وهى تستخدم بصورة اساسية لتحقيق الاثراء الشخصى لشاغلى المناصب العامة ؛ لقد وجد الرئيس نفسه على قمة كافة المؤسسات السياسية الهامة فى الدولة . ويتعامل مع الدولة كما لو كانت اقطاعية خاصة له. فكافة العوائد والحوافز والتعينات تعتمد فى التحليل الأخير على الحالة المزاجية للرئيس. ان كل شئ يحتاج إلى قرار من الرئيس موبوتو : إن الرئيس موبوتو يعتمد كغيرة من الحكام الأفارقة إلى تعيين أصحاب الحظوة من الموالين له والمعتمدين عليه سياسيا فى المناصب الحكومية المختلفة بغض النظر عن معايير الكفاءة والانجاز . وعلية فانه فى اطار وضعية تتسم بالاستغلال المطلق من جانب الحكومة لمواطنيها يصعب الحديث عن المعايير الموضوعية فى التجنيد السياسى. لقد أضحى الفساد حقيقة موضوعية وهيكلية فى زائير ومن ثم فإن القضاء عليه يقتضى تغيير الاطار السياسى والاقتصادى والاجتماعى السائد فى البلاد ومايترتب على ذلك من تغيير الشكل العام لممارسة

السلطة .

وغنى عن البيان أن الرئيس موبوتو يعتمد فى تدعيم سلطته السياسية على استيعاب بعض الجماعات العرقية الكبرى فى زائير. فتعيين أحد اعضاء جماعة عرقية معينة فى مؤسسة حكومية كبرى كفيل باقناع بقية اعضاء الجماعة بأنهم سوف يحصلون على منافع مادية كبيرة من وراء هذا التعيين وعلية فإن التكامل السياسى فى زائير ينظر اليه على أنه تكامل بين جماعة النخبة الحاكمة ومختلف القطاعات الإثنية والعرقية . إن القيصرية السياسية السائدة فى زائير تشير إلى أن الرئيس موبوتو ينطلق دائما من هدف واحد أساسى يتمثل فى ضرورة الاحتفاظ بالسلطة مهما كان الثمن. ويتضح ذلك مثلا فى عمليات الانتخابات الرئاسية التى تأخذ شكل الاستفتاءات نظراً لأن الرئيس هو المرشح الوحيد للحزب الحاكم. ففى انتخابات ١٩٨٤ فاز الرئيس موبوتو بنسبة (١٦ر٩٩٪) ويلاحظ أن الناخبين كان بإمكانهم ولو نظرياً التصويت ضد موبوتو باستخدام بطاقات حمراء غير أن معظم أماكن التصويت كانت خلواً من هذه البطاقات (٢٧)

### (٢) فساد النخبة الحاكمة :

ان سلطة الرئيس فى زائير كما ذكرنا آنفاً مطلقة ولاتحدها حدود أو ضوابط وعليه فان تولى أى منصب سياسى أو المشاركة فى المكانة والثروة يرتبط بشخص الرئيس مباشرة . وقد استطاع موبوتو أن يؤسس تحالفاً حاكماً يعتمد عليه . وهو يتكون بالأساس من نحو خمسين شخصاً يتولون أرفع المناصب السياسية والادارية والاقتصادية فى الدوله. ومعظم هؤلاء من أقارب الرئيس . ثم هناك بضعة مئات من الأفراد يتولون بقية المناصب الهامة فى الدولة . أضف إلى ذلك فهناك فئة المتطلعين للمشاركة فى النخبة الحاكمة . ويرى بعض الدارسين أن النخبة الحاكمة بمعناها الواسع فى زائير والتى تتمتع بمزايا مادية وأدبية كبيرة تتألف من مجموعات ثلاثة أساسية : (٢٨)

**المجموعة الأولى** : وهى تضم أفراد عائله موبوتو الممتدة . ويطلق عليها المواطنون فى زائير اسم « عائلة القدس Jerusalem clan

**المجموعة الثانية** : وهى تضم الرؤساء التقليديين وكبار السياسة والبيروقراط والذين يتمثل دورهم فى تجنيد خريجى الجامعات من مناطقهم الاقليمية وتقديم قائمة بأسماء نخبة مختاره منهم للرئيس موبوتو الذى يحرص منذ عام ١٩٧١ على تعيين موظفى الدوله فى كافة المؤسسات بنفسه .

**المجموعة الثالثة** : تتألف من أفراد المؤسسه العسكرية الذين ينحصر دورهم فى حماية موبوتو من

اية محاولة للتمرد ومراقبة اى تحركات مريبه داخل النسق العسكرى.

ولاشك أن هذه الجماعات الثلاثة تؤلف تحالفاً حاكماً يضمه نسيج واحد من المصالح المنظمة ونظام القرابة ولايخفى أن هذا التحالف الذى أسسه موبوتو يمثل عقبة أساسية أمام تنفيذ سياسات التنمية فى كافة المجالات. وجدير بالذكر أن النخبة الحاكمة قد اعتمدت فى قوتها منذ الاستقلال على سيطرتها على جهاز الدوله وليس من خلال سيطرتها على أدوات الأنتاج التى ظلت إلى حد كبير فى أيدى أجنبية. وقد استخدم اعضاء هذه النخبة مراكزهم السياسية للحصول على مزايا مادية وتحقيق السيطرة على الأقتصاد القومى. ويستخدم أفراد النخبة الحاكمة نمطا من العلاقات الشخصية فيما بينهم للسيطرة على الموارد الأقتصادية. فالروابط الشخصية مع مديرى تجارة الجملة أومع مدير مصنع للبيرة أو مع أى مسؤل يتحكم فى حصص الوقود تكاد تكون المنفذ الوحيد للحصول على السلع غير المتوافره فى السوق المحلى وتخزينها ثم بيعها بأضعاف السعر الرسمى وعاده ماتكون أساس هذه الروابط الشخصية متمثلا فى القرابة أوالزواج أو الانتماء لقبيلة واحدة أو منطقة إقليمية معينةأو زملاء الدراسة القدامى. وتمثل العضوية فى نوادى اللوينز والروتارى مصدراً آخر لتدعيم الروابط الشخصية بين أفراد النخبة الحاكمة. وعلى سبيل المثال فإن قائمة عضوية نادى اللوينز يأتى على رأسها مسؤلى البنوك ومصانع البيره ومديرى شركة الطيران الوطنية ووكالة الشحن ( أونتارا ONTARA )، وشركة السكك الحديدية وكذلك كبار تجار الجملة الأجانب، واعضاء من مكتب تسويق البن الزائيرى. ولاشك ان اقامة مثل هذه العلاقات الشخصيةمع هولاء تمثل مدخلا هاما للحصول على السلع المختلفة وعلى العملة الأجنبية وغيرها من الخدمات.

على أن هناك صراعاً ومنافسة شديدة بين أعضاء النخبة الحاكمة التى تلتف حول الرئيس وبقية أفراد النخبة المسيطرة. إذ تتمتع النخبة الحاكمة بسلطة سياسية مطلقة تمكنهم من السيطرة على القطاع الأقتصادى غير الرسمى وتحقيق ثروات اقتصادية طائلة ولاسيما من خلال التجارة غير المشروعة فى الكوبالت والماس والبن والعاج، إضافة إلى استغلال مناصبهم السياسية فى ممارسات فاسده. ويقوم الرئيس موبوتو بصفة مستمرة بتغيير طبيعة التحالف الحاكم وهو مايعنى استبعاد كثير من أفراد النخبة الحاكمة الأمر الذى يؤدى إلى خلق حالة من عدم الأستقرار وعدم الأمان الشخصى بين فئات النخبة. ولاشك أن ذلك يوضح حقيقة لماذا أضحى الأستغلال والفساد يمثل جزء لايتجزء من الحياة فى زائير. فهؤلاء الذين يتقلدون مناصب السلطة العليا يسعون جاهدين لاستغلالها فى تحقيق منافع خاصة قدرالمستطاع وذلك لخشيتهم الدائمه من فقدان مناصبهم فيقومون باستغلال الموارد الخاصة ممن يلونهم فى السلم الطبقى. ومن الملاحظ أن الرئيس موبوتو يتخلص من الادارة اليومية لشئون الدوله تاركا إياها للنخبة الحاكمة المعتمدة عليه. وهو الأمر الذى يمكنه من توجيه النقد اللاذع الخاص بسوء الادارة وفساد الممارسة وهو مايحسن من صورته أمام منتقديه فى الخارج. وعلى سبيل المثال ففى يونيو ١٩٩٠ أصدر الرئيس أوامره بالقاء القبض على الحاكم الأقليمى لشابا وعدد من كبار المسؤلين من بينهم

رئيس الجامعة هناك وذلك بعد اتهامهم بقتل عدد من طلاب الجامعة .

## الفساد البيروقراطى

اذا كان الاسكيمو يعبرون عن « الجليد » بنحو خمسين كلمة مترادفه يصعب على غيرهم ان يدركوا حقيقه الاختلافات الدقيقه بينها . فإن شعب زائير يعبر عن الفساد بأكثر من كلمة فى لهجتهم الفرنسية . ويلاحظ أن الفساد البيروقراطى أكثر أهمية فى الخبرة الزائرية نظراً لارتباطه بمصالح الجماهير وحياتهم اليومية . ويميز ديفيد جولد GOLd بين نمطين أساسيين للفساد البيروقراطى وهما : فساد المؤسسات والأعمال الحكومية . والفساد المرتبط بتنفيذ البرامج الحكومية الهامة .

أولا : فساد المؤسسات والأعمال الحكومية ومن ابرز الأمثله على ذلك مايلى :

- التلاعب والعبث بالوثائق : ويتضمن ذلك الأسلوب دفع رشاوى للتخلص من الوثائق الهامة والخطيرة من الملفات الحكومية . وقدانتشر هذا الأسلوب فى البيئة السياسية والادارية الزائرية التى تتسم بغلبية الشك وعدم الثقة المتبادلة . ويلاحظ أنه طبقا لتقاليد مابعد الاستقلال فى زائير فان أى مكتب حكومى يقوم بتعيين « سكرتير » خاص تكون وظيفته الأساسية هى استلام وفتح الرسائل البريدية وتصنيفها قبل عرضها على رئيس المكتب . وأى خطاب لايتم تسجيله بواسطة السكرتير المختص لايمكن عرضه اطلاقا على رئيس المكتب . ومن هنا اكتسب هذا السكرتير اهمية استراتجية بالغة بغض النظر عن مرتبه الشهرى المحدود . فالمسؤلين الذين يعملون فى دائرة اختصاص المكتب يستطعيون رشوة هذا السكرتير لاخفاء أى وثائق قد تعرضهم للخطر . وتتحدد قيمة الرشوة طبقا لمدى خطورة مثل هذه الوثائق .

- اساءة استخدام الأختام والأوراق الحكومية : ويشيع هذا الأسلوب فى زائير منذ عام ١٩٦٠ عندما تم التأكيد على استخدام الأختام الحكومية فى كافة المعاملات الرسمية . فأى خطاب من اى مسؤل مهما علا شأنه يصبح عديم القيمة مالم يتم ختمه بخاتم المصلحه المعتمد . ومن ثم أضحى التحكم فى مثل هذا الخاتم أمرا عظيم النفع من الناحية المادية . وعلى سبيل المثال رأت مجموعة من رجال الأعمال الذين يحصلون على حصصهم من الدقيق من الطاحونه التى تديرها الحكومة انه بامكانهم تحقيق ارباح طائلة اذا قاموا برشوة المسؤل المختص بالاشراف على هذه الطاحونه . فبإمكان هذا المسئول ان يعطيهم خطاب توجيه مختوم ومعتمد لادارة الطاحونه وذلك من اجل زيادة مخصصاتهم من الدقيق . ونظرا لسوء ادارة السجلات والحفظ فى الطاحونه فان مثل هذه العمليات يصعب اكتشافها . ويلاحظ انه فى ظل هذه البيئة الفاسدة راجت وانتشرت صناعة الأختام والأوراق الحكومية المزيفة لتسيير الأعمال والتخلص من عنت الموظفين حاملى الأختام .

- **استخدام الرشوة لمقابلة المسئولين الحكوميين** : على الرغم من أن الموظفين البيروقراطيين يتقاضون مرتبات شهرية محدودة الاأنهم فى كثير من الأحوال يسيطرون على مواقع استراتجية هامة تودى إلى أصحاب السلطة والنفوذ من كبار رجال الدولة . فللحصول على مقابلة مع أى مسئول حكومى كبير يتعين ملء استمارة بذلك لدى السكرتير المختص . ويستطيع هذا الموظف تسهيل اتمام المقابلة أو عرقلتها . اذ بمقدوره أن يهمل كثيرا من الطلبات أو يرد باقضاب أن المدير أو المسئول الكبير « مشغول هذا اليوم » أو « انه لايتلقى اى مكالمات اليوم » أو «فوت علينا بكره » وماشاكل ذلك . ومن ثم أضحت الرشوة هى السبيل الوحيد لتسهيل اجراء المقابلات مع المسئولين الحكوميين .

- **اساءة استخدام التوصيات من ذوى النفوذ** : إن خطاب توصية من شخصية ذات نفوذ كبير - وان كانت لاتحتل سلطة مباشرة - يعدأمرا بالغ القيمة فى كثير من المواقف مثل الحصول على الموافقة للقبول فى مدرسة أوجامعة أو للتعيين والترقى لدرجات أعلى فى السلم الوظيفى، أو للحصول على مزايا مهنية أوتجارية . وتعد « التوصية » بهذا المعنى فى التقاليد البيروقراطية الزائرية أمرا مؤكد، ولا سيما اذا كان صاحبها ذا نفوذ كبير . ومع ذلك فإن الحصول على التوصية ليس أمراً يسيرا فلا بد أن يكون هناك مقابل . ويتحدد هذا المقابل طبقا لعدد من الاعتبارات والمواقف . فإذا كان طالب التوصية رجلا يمكن ان يكون المقابل فى صورة أموال تدفع على سبيل الرشوة . أما اذا كان طالب التوصية امرأة فان المقابل تكون عادة فى صورة علاقات جنسيه غير مشروعة .

- **بيع الوظائف العامة وتراخيص إقامة الحوانيت** :يتمتع المسئول الذى يمتلك سلطة التعيين فى الوظائف الحكومية بأهمية بالغة وذلك بالنظر لكساد سوق العمل ولاسيما فى المدن الكبرى، ووجود نسبة كبيره من البطالة بين صفوف قوة العمل فى زائير .

وطبقاً لأحد الدراسات فانه فى عام ١٩٧٧ قام أحد المسئولين عن التوظيف الحكومى فى زائير بجمع ما بين ٣٥ ، ٥٠ زائيرى من كل مرشح لوظيفه لم تكن متاحه بعد .

وتجدر الاشاره إلى أن الاعتبارات الشخصية والعائلية والقبلية تلعب دورا حاسما فى عملية الوظائف العامة فى زائير . وعند الحصول على الوظيفة فإن هذا الأمر يعد مغنماً كبيراً لصاحبها ومن ثم فانه يسعى لتحقيق هدفين أساسيين :

أولهما يتمثل فى الحصول على أكبر قدر من المزايا المادية، ويتمثل ثانيهما فى تأمين بقائه فى هذه الوظيفه أطول وقت ممكن .

- **التلاعب فى وثائق السفر والانتقال** : ثمة تسابق محموم للفوز بالرحلات الحكومية . ويتمتع كبار المسئولين بحرية واسعة فى اختيار الموالين لهم للاشتراك فى الوفود الحكومية . وبعد الحصول على التصريح بالسفر يشيع التلاعب فى وثائق السفر مثل زيادة عدد أيام الرحلات فى الخارج للحصول على عائد مادى كبير . ومن الملاحظ ان تصاريح السفر تحتاج إلى توقيع بعض مسئولى العلاقات العامة فى الهيئات الحكومية وذلك للحصول على بدلات السفر مقدما . وليس

ضروريا ان يتم القيام بهذه الرحلات فى الواقع.

أضف إلى ذلك فإن المسئولين الحكوميين عادة ماينزلون أثناء تنقلاتهم الرسميه فى دور الضيافة الحكومية أو فى فنادق مدفوعة الأجر سلفاً. وهذا يعنى أن الحكومة تقوم بدفع تكلفة هذه الرحلات مرتين نظراً لحصول المسئول على بدل سفر نقدى مقدماً.

وتعتبر الرحلات الخارجية الرسمية أكثر افادة من الرحلات الداخلية. فالشخص الذى يسافر إلى خارج البلاد فى مهمة رسمية يحصل على مائة دولار يوميا (وفقاً لتقديرات عام ١٩٧٦) وإن كان قد ارتفع بعدذلك تدريجياً ليصل إلى مائتى دولار فى اليوم الواحد. وإذا كان هذا الشخص حريصاً واستطاع أن يدبر أماكن إقامته لدى أحد اصدقائه أو أقاربه فى الخارج فان بمقدوره ان يوفر مبلغا لابأس به بالعمله الصعبة.

ثانيا: اساءة استخدام مزايا الخدمة المدنية:

ويتضمن هذا النمط من انماط الفساد الحكومى فى زائير الاستيلاء على أموال عامة. اذ انه من مزايا الوظيفه العامة أن تقوم الدوله بتوفير المسكن الملائم بالمجان للموظفين الذين نزحوا من أقاليم أخرى ويتمثل ذلك فى:

* اعطاء الموظف أحد المساكن الحكومية
* انزاله فى احد دور الضيافة الحكومية أو الفنادق التجارية.
* تأجير مكان مناسب له من طرف ثالث
* اعطائه بدل سكن وترك حرية الاختيار أمامه كاملة ليقوم بكافة الترتيبات اللازمة بنفسه.

ومن هنا يمتلك المسئول الحكومى المكلف باجراءت الاسكان فرصة كبيرة للتلاعب فى الاجراءات سواء بتسهيلها أو بعرقلتها وذلك طبقا لقيمة الرشاوى التى يتلقاهامن طالب المسكن الحكومى.

ومن الملاحظ انه يحق للموظف الحكومى ان يحتفظ بمنزله الحكومى حتى بعد تركه لوظيفته أو الانتقال لوظيفة أخرى وذلك مقابل دفع مبلغ شهرى لمسئول الاسكان. وعلى سبيل المثال فإن مسئولاً ادارياً كبيراً بأحد المؤسسات الحكومية عام ١٩٧٨ قد احتفظ لنفسه بمنزل حكومى واسع انفق على تزيينه وتحسينه نحو (٢٥) ألف دولار وذلك بعد تركه لوظيفة. ولايخفى ان كثيرا من المسئولين الحكوميين قاموا ببناء منازل خاصة بهم وذلك باستخدام الأموال التى استولوا عليها عن طريق الوظيفة العامه.

وعادة مايتم تأجير هذه المنازل المشيده على الطراز الغربى للآجانب والحصول على ايجار شهرى بالعملة الصعبة.

- القيام بأعمال غير قانونية اثناء تولى الوظيفة العامة: يحرم قانون الخدمة المدنية فى زائير

على الموظف الحكومى ان يقوم بأى نشاط تجارى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وتشمل أوجه التحريم (أ) أى نشاط تجارى يزاوله الموظف بنفسه أو من خلال طرف أخر (ب) أى نشاط مهنى (ج) وأى عمل خاص يدر ربحاً. على ان القانون السابق أضحى مجرد « حبر على ورق » ولاسيما منذ إعلان اجراءات زائرية الإقتصاد Zairianiz atian حيث سيطر بضعة مئات من كبار الموظفين الحكوميين واسرهم على تجارة الجملة والتجزئة والمزارع وغيرها من المشروعات الأقتصادية التى كانت مملوكة للأجانب. (٣٠) ومنذ ذلك الوقت اضحت مزاولة أعمال خاصة بالإضافة إلى الوظيفة العامة أمراً شائعاً على كافة المستويات الوظيفية. فالرئيس موبوتو نفسه يعمل كرئيس تنفيذى لمجموعة صناعية وزراعية يطلق عليها اسم سيلزا CELZA وتغطى أنشطتها الأقتصادية معظم انحاء شمال زائير. وعلى المستوى الأدنى فى السلم الوظيفى فإن الموظف الحكومى عادة مايدير مشروعاً خاصاً وذلك عن طريق زوجته. ومن ثم فإنه عادة ما يتغيب لساعات طويلة عن عمله الحكومى لمباشرة أعماله الخاصة.

- الابتزاز والاختلاس: يكتسب الابتزاز فى التقاليد البيروقراطية الزائرية معنى جديدا إذ يتعين على طالب الوظيفة بعد أن يتمكن منها أن يخصص نسبة من راتبه الشهرى وكذلك جزءاً من الرشاوى والمزايا الأخرى التى توفرها له للشخص الذى قام بتعيينه.

وعلى صعيد آخر فان الإختلاس والإستيلاء على الأموال والممتلكات العامة فى زائير أضحى أمراً شائعاً. فمعظم المؤسسات الحكومية تخصص جانباً من مواردها الماليه تحت بند نفقات عامه : أو : متنوعات : ويمتلك رئيس المؤسسة السلطة المطلقة لتحديد هذه النفقات بما يحقق اعلى مصلحة كما يراها. وعادة ما يتم تقديم تقرير مكتوب عن هذه المصروفات مرفقاً بفواتير وكشوف تفصيلية تحدد الأوجه التى تم فيها الانفاق. على أن عملية تزوير هذه الفواتير فى البيئة الزائرية تعد أمراً سهلاً ميسوراً.

ومن الملاحظ أن طبيعة الوظيفه العامة تيسر على شاغلها عملية الاستيلاء على الأموال العامة. وربما تتم عملية التحويل تلك لصالح كبار الموظفين بتأيد من الرئيس موبوتو نفسه. وقد كشف احد الدارسين النقاب عن خطاب أرسله وزير الشئون السياسية فى زائير عام ١٩٧٣ إلى مأمورى الأقاليم متضمناً موافقه الرئيس على زيادة مخصصاتهم الماليه بشكل كبير. (٣١)

- فساد النظام البريدى: من مألوف الظواهر اذا كنت فى أحد المطارات الزائرية حيث يكون المسافرون بصحبة اصدقائهم وعشيرتهم أن يتم تسلم الرسائل يداً بيد ولاسيما إذا كان المسافر قاصدا كنيشاسا. أما اذا كان متوجهاً إلى أوربا فيطلب منه أن يأخذ هذه الرسائل معه ويرسلها بالبريد فى الدولة الأوربية التى يتوجه اليها. ولايعزى السبب وراء إرسال الخطابات باليد بدلا من النظام البريدى فى زائير إلى الرغبة فى توفير مصاريف ونفقات البريد أو اختصار الوقت ولكنه يرجع إلى اعتبارات الأمن والضمان. فليس هناك مايضمن وصول الرسائل إلى الجهات المرسلة اليها دون فتحها أوالعبث بها أوحتى سرقتها. وعادة مايكون السبب فى فتح الرسائل البريديه هو اعتبارات الأمن القومى ومنع تسرب المعلومات الهامة إلى الخارج. أما

السبب الثانى لفتح الرسائل فيتمثل فى الرغبة فى سرقة محتوياتها ويصدق ذلك بصفة أساسية على الطرود والمظاريف الضخمة . أما السبب الثالث فيرجع إلى سرقة الطوابع البريدية وإعادة استخدامها .

- فساد النظام القضائى : على الرغم من شعارات المساواه أمام القانون : وأن المواطنين سواسية فى زائير : فإن عدوى الفساد إنتقلت الى النظام القضائى وأضحى رفع دعوى مدنية أو حتى جنائية أمراً مكلفاً لايقوى عليه كثير من الأفراد . وداخل قاعات المحاكم ذاتها فإن كل شئ يباع ويشترى . والذين يدفعون مبالغ ماليه أكثر من غيرهم أو أنهم على صلة بأصحاب النفوذ والسلطان هم فقط القادرين على حسم القضايا لصالحهم .

تجاوزات المؤسسة العسكرية : يتمتع أفراد المؤسسة العسكرية (الجيش والشرطة أساساً) بسلطات واسعة فبا ستطاعة أى حملة من رجال الجيش أو الشرطة أن تستوقف المواطنين وتوجه لهم الإتهامات مثل «السير فى وقت متأخر من الليل » أو «عدم حمل بطاقة هوية أو « عدم حمل تصريح العمل » . ولاينجو من هذه الحملات إلاأصحاب الحظوة الذين تربطهم علاقة ما بأصحاب النفوذ . كما أن القادرين على دفع مبالغ ماليه على سبيل الرشوة لهؤلاء العساكر يخلى سبيلهم فورا .

وتجدر الإشارة إلى أن المواطنين فى معظم مقاطعات زائير ينظرون إلى الجنود على أنهم عصبة من قاطعى الطرق وليس باعتبارهم حماة النظام العام والمدافعون عن ثغور الأمة . فكثيراً ماتعجز الحكومة عن دفع رواتب الجنود وهو الأمر الذى يدفعهم إلى السرقة والاختلاس وغيرها من الممارسات الفاسده . وعلى سبيل المثال فانه عندما قامت قوات المتمردين بالهجوم على مدينة كولويزى KalWezi بإقليم شابا كان الخطر المحدق بمعظم أهالى المنطقة يعزى بالأساس إلى الجنود النظاميين وليس إلى المتمردين . لقد أضحى الجيش الزائيرى متورطاً دائما فى جرائم الإبتزاز والنهب والإغتصاب والقتل وذلك بغض النظر عن وظائف حماية الأرواح والممتلكات .

إن الفساد السياسى فى زائير يعد أمراً وظيفياً من وجهة نظر البرجوازية المحلية لتدعيم سيطرتها على جهاز الدولة والحصول على التأييد السياسى اللازم وعلى مزايا إقتصادية كبيرة .

ويؤكد التحليل السابق أن الفساد بكافة صوره أضحى طريقه حياتيه مسيطرة فى زائير . فلا يستطيع المرء ان يحصل على علاج طبى مناسب أو رخصة استيراد أو درجة علمية أو مكان لطفله فى المدرسة أوحتى على مقعد فى الطائرة دون ان يدفع رشوة فى المقابل .

وطبقا لروتين الحياة اليومى فى زائير اذا كنت فى المطار فعليك ان تدفع رشوة حتى تحصل على أمتعتك، واذا أردت أن تجرى مكالمة دولية فعليك ان تدفع رشوة لعامل التليفون . وحتى مكاتب البريد يقوم موظفيها بنزع الطوابع من على الرسائل ويعيدون بيعها مرة أخرى بينما يلقون هذه الرسائل فى سلة المهملات . وفى شوارع كنيشاسا يلاحظ الرائى العديد من مشروعات البناء غير المكتملة إما بسبب نقص التمويل أوسرقة مواد البناء أو احباط المستثمرين واستسلامهم . وفى ذات الوقت يجد المبانى الشاهقه والتى تحوى المكاتب الضخمة والمكيفه

لمسئولى الحكومة ورجال الأعمال والذين يستفيدون بشكل مباشر من نظام موبوتو .

ويمكن القول إجمالا أن الخبرة الزائرية فى ظل حكم الرئيس موبوتو تبرز بشكل واضح العديد من ملامح الدولة القرصان التى تكرس من وضعية الفساد السياسى فى المجتمع وأبرز تلك الملامح مايلى :

[ ١ ] هيمنة نظام حكم الفرد وهو ماأطلقت علية الدراسة ظاهرة القيصرية السياسية . حيث اراده الحاكم فوق كل اعتبار . وقد ابرزت الدراسة نموذج : الموبوتية ؛ وسماح الرئيس موبوتو بل وتشجيعه لكثير من مظاهر الفساد بغية الحصول على التأييد السياسى اللازم لنظام حكمه .

[ ٢ ] السيطرة على جهاز الدولة تضمن الحصول على مزايا اقتصادية عديدة. فقد استخدمت البرجوازية المحليه الحاكمة بزعامة موبوتو سلطاتها السياسية فى الحصول على الموارد الاقتصادية ومحاولة منع الآخرين من الوصول الى هذه الموارد . ومن ثم أضحى جهاز الدولة أداة للنهب وسلب الموارد الإقتصاديه لصالح أفراد النخبة الحاكمة .

[ ٣ ] أضحى الفساد قيمة فى حد ذاتة واسلوبا حياتياً مميزا للمجتمع الزائيرى . فثمة تحالف مصلحى قائم بين أفراد النخبة الحاكمة يدفع ويدعم من نظام « قرصنة » الدولة حتى على المستويات الدنيا وهو ما أدى إلى آثار سلبية بالغة السوء على تنفيذ برامج التنمية الوطنيه ووضع زائير على حافة الإفلاس الأقتصادى .

وغنى عن البيان أن استمرار نظام موبوتو فى السلطة رهن باستمرار الدعم والتأييد الغربى . ومن ثم فإن المتغيرات الخارجية بما فى ذلك المؤسسات الماليه المانحة للمعونه تمثل مدخلاً هاماً لفهم طبيعة النظام السياسى السائد فى زائير .

## المبحث الثانى

# الفساد السياسى فى كينيا

عادة ما كان يتردد فى كينيا فى أواخر السيتنيات أن التكوين العرقى فى البلاد أصبح يضم بين جنباته جماعة عرقية جديدة أطلق عليها أسم wabenzi ملمحها الاساسى أن كل فرد من أفرادها يمتلك سيارة أو سيارتين ماركة مرسيدس بنز (١) ولاشك ان المواطن الكينى الذى ردد ذلك القول على سبيل التندر كان على وعى تام بأن الممارسات الفاسدة لنظام الحكم فى فترة مابعد الاستقلال أدت الى زيادة الفجوة بين الاثرياء والفقراء وتكريس وضعية عدم المساوة فى المجتمع الكينى. وقد إزداد قلق البرلمان الكينى بشأن الفساد فى عمليات توزيع المزارع والمشروعات الاقتصادية التى سيطرت عليها الدولة بعد رحيل ملاكها من غير المواطنين. وفى عام ١٩٧١ تم تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق فى قضايا الفساد والمحسوبية والقبلية ولاسيما قيام بعض الافراد بامتلاك وادارة عدد من المشروعات الاقتصادية فى وقت قصير (٢)

ولاشك ان تشكيل هذه اللجنة انما يعكس الاهتمام الجماهيرى بالممارسات غير المشروعة فى القطاعين العام والخاص. على أن الجدل البرلمانى الذى سبق الاعلان عن تشكيل اللجنة أكد على أن السبب الرئيسى للتفكير فى مثل هذه اللجنة يعزى الى المخاوف الحقيقية من قيام بعض الافراد الذين ينتمون الى عدد من القبائل الرئسية فى كينيا بتحقيق مزايا ومكاسب مادية طائلة على حساب الآخرين (٣)

ويمكن القول أن الفهم الصحيح لاشكالية الفساد السياسى فى كينيا خلال فترة حكم كينياتا، يتطلب دراسة وتحليل عاملين أساسيين أولهما طبيعة الخبرة الاستعمارية ثانيهما طبيعة نظام الحكم الشخصى لكينياتا، خلال فترة امتدت لنحو خمسة عشر عاما. لقد أعتبرت كينيا مركزا للاستيطان الأوربى، ومن ثم تلقت أستثمارات أكثر من غيرها من المستعمرات غير الإستيطانية. كما تمتعت بنسبة عالية من الانفاق الحكومى فى مجال الطرق والمواصلات والتعليم والصحة. ففى عام ١٩٠١ تم أستكمال الخط الحديدى الذى يربط بين مومباسا وبحيرة فكتوريا. وكان التوسع فى زراعة المحاصيل النقدية ومحاولات تدعيم الاقتصاد الكينى يستهدف ليس فقط تغطية النفقات الادارية الاستعمارية ولكن أيضا سداد القروض المستخدمة فى أقامة مشروعات البنية الاساسية اللازمة لعملية التنمية (٤)

ومن الملاحظ أن الادارة الاستعمارية قامت بتشجيع وتدعيم المزارع التى يمتلكها

المستوطنون البيض فى ذات الوقت الذى حرم فيه المواطنون الأفارقة من أرضهم ودفعوا دفعا للعمل الأجير فى مزارع البيض. لقد كان المستوطن الاوربى يحصل على حاجته من العمالة الافريقية الرخيصة إما غصبا أى باستخدام القوة وأما من خلال الضرائب الباهظة التى تفرضها عليهم الادارة الاستعمارية.. وأما من خلال منع هؤلاء الفلاحين من زراعة المحاصيل المربحة حتى لا يتمكنو من سداد الضرائب المقررة عليهم. نجم عن ذلك كله تزايد عدد الافارقة الذين أرضهم وراحوا يعملون بأجر فى المزارع الاوربية. وفى كان هناك مايربو على نصف عدد رجال الكيكيويو واللوو يعملون فى المزارع الاوربية. (٥) ومن الجدير بالذكر ان الكيكيويو تأثروا تأثيرا بالغا برأسمالية الاستيطان المركزية التى أقامها المستعمر الأوربى. صحيح أن ارضهم التى أنتزعت منهم غصبا لمصلحة مزارع البيض كانت أقل من تلك الاراضى التى فقدتها قبائل الماساى الجاورة، الا أن عظيم الضرر الذى لحق أساسا بالكيكيويو يعزى أساسا الى سببين أساسيين أولها أرتفاع الكثافة السكانية لافرادها ثانيها أعتمادهم الكبير على الزراعة باعتبارها اهم قطاع أقتصادى.

فى هذا السياق برز دور الكيكيويو فى قيادة الحركة الوطنية - نظرا لتأثرهم كذلك بمظاهر المدنية والتعليم الاوربى - وأشارت حركة الماوماو Mau Mau فى أوائل الخمسينيات الى عداء الكيكيويو السافر للمستعمر، الا أنها أبرزت مع ذلك الإنقسام الاقتصادى فى صفوف الكيكيويو حيث أن غالبية مقاتلى هذه الحركة كانو ينتمون إلى جماعات إلى العاطلين عن العمل وغير الملاك (٦) وقد تمثلت قيادة الكيكيويو للحركة الوطنية فى تزعمها : لاتحاد كينيا الوطنى الافريقى ؛ الذى عرف باسم « كانو » وأضحى الحزب الحاكم - والوحيد منذ عام ١٩٦٦ - فى البلاد. وقد حمل كانو تبعة أنتفاضة الماوماو ولاسيما زعيمه جومو كنيانا الذى لقبه الاوربيون بقائد الظلمة والموت.

ورغم هزيمة مقاتلى الغابات الا أن حركتهم الاجتماعية اعتبرت بمثابة لطمة قاسية لوضع المستوطنين البيض الإستعلائى، ومن ثم كانت الظروف السياسية تقضى ضرورة الوصول الى توفيقى لاشباع التعطش الى الاراضى فى مناطق الكيكيويو. وكانت الخطوة الأولى على هذا الطريق تتمثل فى خطة سونيرتون. swynaerton Plan التى أعطت الأفراد الحق فى تسجيل الأراضى وتملكها وقد ترتب على هذه الخطة وغيرها من الخطط الخاصة بترتيبات الاستقلال ظهور طبقة رأسمالية محلية فى أراضى الكيكيويو . (٧)

وبعد الاستقلال الذى تحقق عام ١٩٦٣ أعلنت الحكومة الكينية خياراتها الخاصة بتشجيع

المبادارات الخاصة والاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال تحقيق الاستقرار السياسى والتجانس الاجتماعى الكينى. وفى هذا السباق لعبت شخصية الرئيس جومو كينياتا دورا مؤثرا ومسيطرا فى الحياة الكينية على وجه العموم. وهو الأمر الذى يستلزم شئ من التفصيل والتحليل.

## كينياتا : ونمط الحكم الشخصى

لقد بدت السنوات الأولى جومو كينياتا أنها ذات طابع دستورى وقانونى حيث رفعت شعارات تؤكد على الحكم وفقا للقانون. غير أنه بعد تمكينه فى السلطة واستتاب الأمور له ظهر نظام غير رسمى يقوم على المحاباه والمحسوبية ويوازى فى ذات الوقت النظام القانونى. فسلطة الرئيس وعائلته « الملكية » أضحت أمرا لايمكن تحديه أو مناقشته فى ذلك الوقت. (٨)

لقد إنتشرت خلال فترة حكم كينياتا مفاهيم وقيم المشروع الخاص والملكية الخاصة وأضحت السياسة بالنسبة للنخبة فى كينيا هى طريق الرخاء المادى سواء كان ذلك بشكل شرعى أو غير شرعى. وبالنسبة للطبقات الدنيا والوسطى كانت الفرصة تعتمد على الإرتباطات الشخصية والمهارات الخاصة والمشاركة فى نمط العلاقات الاجتماعية القائمة.

لقد استطاع كينياتا تركيز السلطة فى يديه من خلال تغير إجراء تغييرات وتعديلات فى هياكل جهاز الدولة الرئيسية وذلك على النحو التالى. (٩)

(أ) على المستوى الدستورى تم إلغاء نظام المجلسين عام ١٩٦٦ وشكلت جمعية وطنية واحدة. إضافة لإلغاء الإقليمية لصالح تدعيم السلطة المركزية، وقد صدر فى نفس العام: قانون « التحفظ الوقائى » الذى اعطى الحكومة حق تقييد تحركات بعض الأشخاص اذا رأت أن ذلك ضرورى للأمن العام. ويلاحظ أن الصورة الجديدة للدستور الكينى التى صدرت عام ١٩٦٩ قد عكست التغيرات القانونية التى أخذ بها كينياتا منذ عام ١٩٦٥ .

(ب) على المستوى التنفيذى : استطاع كينياتا بمهارة فائقة أن يستخدم رموز السلطة والهالة التى تحيط بمنصب الرئيس فى أن يطوع الجهاز التنفيذى لخدمة أهدافه السياسية ولحماية نظامه السياسى . فقد خول القانون منصب الرئيس سلطات واسعة فهو رأس الدولة والحكومة المركزية والجهاز البيروقراطى والقائد الأعلى للقوات المسلحة وزعيم الحزب الحاكم ومرشحه الأوحد. وكان من حق كينياتا اختيار مجلس وزرائه الذى يضم نائب الرئيس والمدعى العام والوزراء المعينين لتولى الوزارات الحكومية. وكان هؤلاء الوزراء يختارون من بين الأعضاء المنتخبين فى البرلمان ومن خلال عمليات للتعيين والاختيار استطاع كينياتا ان يسيطر على الجهاز التنفيذى والبرلمان معا.

جـ - على مستوى جهاز الخدمة المدنية : ابتغى كينياتا فى السنوات الأولى من حكمه أن يجعل الخدمة المدنية جهاز محترف يدين له بالولاء ويساعده على تركيز السلطة فى يديه. ومن ثم أحتفظ بسلطات واسعة من خلال رئاسته : للجنة الخدمة العامة : التى كان من حقها التعيين فى الوظائف العامة، ووضع معايير للأجور وقواعد لنظام العمل وفصل بعض الأشخاص إذا كان ذلك لازماً وضروريا.

(د) على مستوى الحزب الحاكم : استغل كينياتا حزب كانو لتحقيق وظيفتين أساسيتين : الأولى هى جذب التأييد لبعض السياسات الوطنية أو الأستجابة لبعض الأزمات التى تواجه النظام الثانية هى توجيه السياسيين صوب نيروبى بغرض سحب النشاط السياسى من أيدى الساسة المحليين ووضعه تحت رقابة الحكومة المركزية. فيما عدا ذلك لم يقم حزب كانو بأى دور فعال فى السياسة الكينية.

## أنماط الفساد السياسى فى كينيا

شهدت كينيا خلال فترة حكم كينياتا أنماطا متعددة من الفساد السياسى كان أبرزها وأشدها خطورة ذلك النمط الذى يرتبط بالرئيس وحاشيته « والبارونات » من رجال السياسة المقربين. كما أن عملية التراكم الرأسمالى الذى لعب جهاز الدولة فى مرحلة ما بعد الأستقلال دوراً رئيسياً فى أحداثها قد شابها نمط واضح من الفساد الذى أدى الى إثراء مجموعة محدودة من الأفراد وذلك على حساب الجماهير الكينية التى عانت مرارة الفاقة وسوء التوزيع.

### (أ) فساد القمة

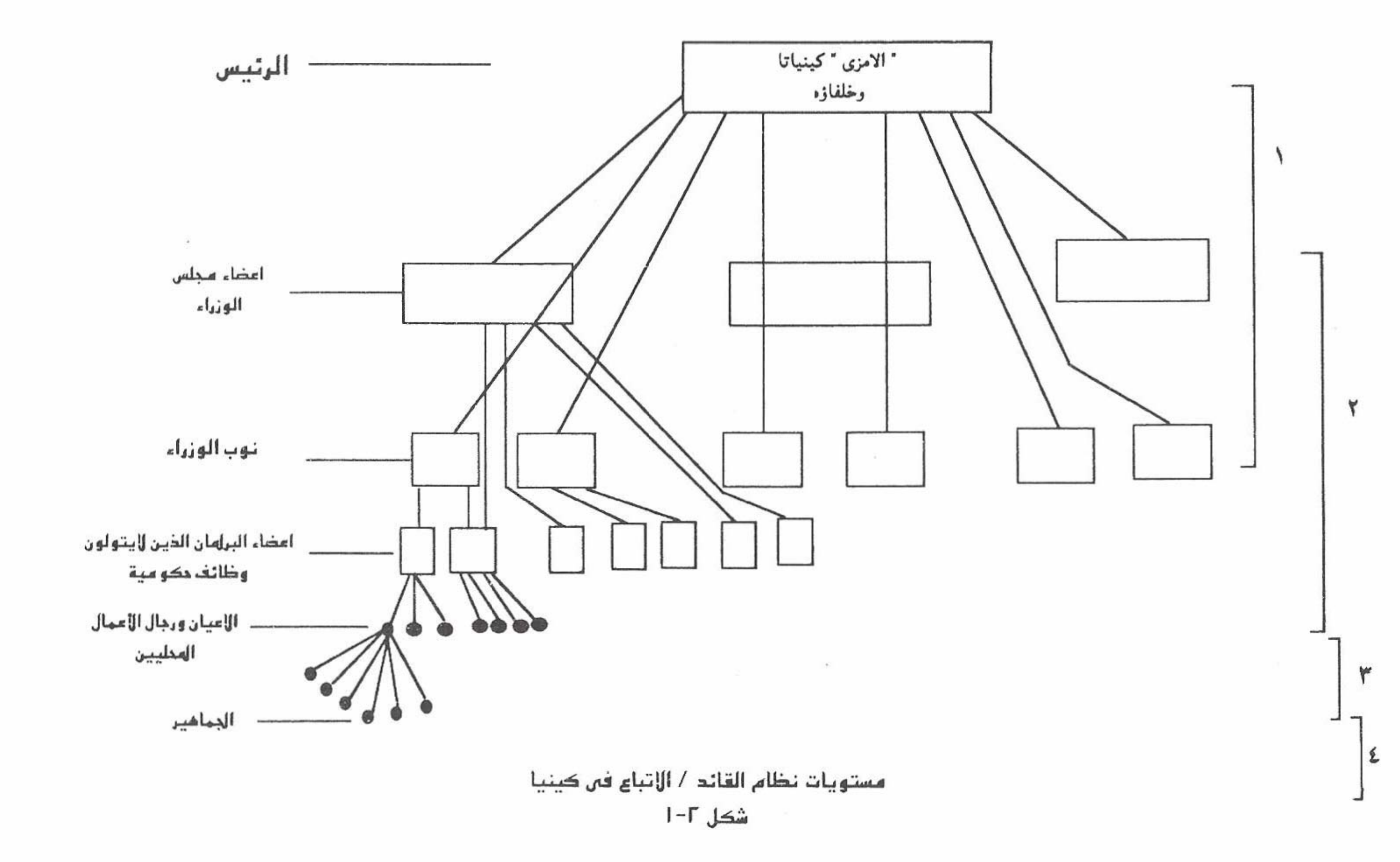
كان كينياتا بمثابة محور النظام السياسى فى كينيا والوصول اليه أصبح شرط لازم لجميع السياسيين ورجال الأعمال والأدارة. لقد تربع الرئيس على قمة الهرم السياسى والأجتماعى فى كينيا وأصبح كما لو كان ملكا متوجاً. فأضحى يعقد المجالس مثل غيره من الملوك الأفارقة يستقبل فيها كبار رجال الدولة والوفود والرسل وأصحاب الحاجات والالتماسات الذين يأتون من كل حدب وصوب ومن مختلف المهن والوظائف والقبائل والأمصار. ومعظم هؤلاء الوفود كانوا يأتون بأعداد غفيره تصاحبهم فرق الرقص المحلية وتسبقهم صيحات تلاميذ المدارس. وكان قادة هؤلاء الوفود يعربون عن إحترامهم وتأييدهم للامزى كينياتا. ويقومون بتقديم مساهمة مالية فى أحد المشروعات التى تخضع لرعايته، ثم بعد ذلك يعرضون عليه حاجتهم. وفى المقابل فأن الرئيس يشكر لهم مسعاهم ويعرب لهم عن أمتنانه لتأييدهم، ثم يناقش بعد ذلك مطالبهم فيشرح لهم

استحالة تحقيق بعضها، ويؤكد فى نفس الوقت أنه سوف يلبى بقية هذه المطالب. (١٠)

ومن الجدير بالذكر أن كينياتا كان لايشجع ظهور قيادات شعبية على الصعيد القومى وانما كان ينظر إلى القادة المحليين على أنهم بمثابة ممثلين لأقاليمهم أو جماعاتهم العرقية لدى الحكومة المركزية / وذلك فى نفس الوقت الذى يقومون فيه بدور السفراء حيث يشرحون وجهة نظر الحكومة لمواطنيهم فى دوائرهم المحلية. هذا الدور ثنائى الوظيفة الذى كان يقوم به القادة المحليين تم تكريسه من خلال نظام القائد / الأتباع الذى يعتمد بشكل أساسى على العلاقات الشخصية وغير الرسمية. (١١) وكان يأتى على قمة هذا النظام غير الرسمى من علاقات القائد / الأتباع رئيس الجمهورية، والذى أصبحت مهمته بأعتباره القائد الأعلى التنسيق والموازنة بين المطالب المتنافسه لاتباعه. وباعتباره رئيسا للحكومة، فإن كينياتا كان يقوم بتوزيع المناصب الوزاريه فى حكومته على كبار السياسيين الذين يتعدى سلطانهم ونفوذهم السياسى دوائرهم الإنتخابية المحلية، أو على هؤلاء القادة الذين، أظهروا مقدرة فى تشكيل قاعدة إقليمية أو قبلية مؤيدة للحكومة. يعنى ذلك أن المناصب الوزارية فى الحكومة المركزية وما يستتبعها من سيطرة على بعض الموارد القومية فى حدود الإختصاص كانت تعد ثمناً تستوعب من خلاله القيادات السياسية الطامحة والتى قد تمثل تحديا لسلطة كينياتا.. ومن جهة أخرى فأن عملية توزيع المناصب الوزارية كانت ترمى أيضا الى خلق قواعد شعبية لتأييد سياسات الحكومة المركزية.

وأذا نظرنا الى هؤلاء القادة الذين تولوا مناصب وزارية على أنهم أتباع للرئيس فأنهم يمثلون من جهة أخرى قادة لصغار السياسيين الطامحين، ولاعضاء البرلمان الذين لايتولون مناصب حكومية. ويعد هؤلاء الأخيرون – صغار السياسين من أعضاء البرلمان – قادة للأعيان ورجال الأعمال فى دوائرهم الأنتخابية. ثم تأتى المرتبة الأخيرة من نظام القائد / الأتباع حينما ينظر بعض الأعيان الذين يشغلون مناصب محلية منتخبة مثل، مجالس المدن والمجالس البلدية، الى أنفسهم بأعتبارهم قادة لجانب محدود من عموم المواطنين.

وعليه فإن نظام القائد / الاتباع وكما يتضح من الشكل ٢ – ١.




مستويات نظام القائد / الاتباع فى كينيا

شكل ٢-١

يقوم على أربعة مراتب، يأتى على قمة المرتبة الأولى الأمزى كينياتا ثم يليه الوزراء وثوابهم فى الحكومة المركزية. أما المرتبة الثانية فأنها تضم الوزراء ونوابهم، وباقى أعضاء البرلمان وتشمل المرتبه الثالثه كلا من صغار السياسيين اعضاء البرلمان وبعض الأعيان ورجال الأعمال المحليين. أما المرتبة الرابعة والأخيرة فأنها تضم بعض الأعيان الذين يمثلون قطاعا من المواطنين المحليين فى بعض المؤسسات المحلية التى يكون التجنيد اليها بالأنتخاب.

ومن الملاحظ أن النظام السابق لم يشمل بالضرورة كل أعضاء البرلمان لأنه يقوم أساسا. وكما سبق ذكره، على العلاقات الشخصية وغير الرسمية. وعلى سبيل المثال فأن نواب الوزراء على عهد كينياتا وعددهم (٣٥) نائبا ليسوا بالتبعية (وكلاء) لوزراء الحكومة أو للرئيس كينياتا نفسه. إذ أن معظمهم كان من السياسيين النشطين الذين يرتبطون بمراكزهم الأنتخابية. ومن ثم نظر اليهم على أنهم مصدر تهديد خطير للنظام. ومن هنا يأتى قرار الرئيس باستيعاب هؤلاء القادة فى نظامه الحاكم من خلال أعطائهم وظائف حكومية هامة (نواب وزراء). ومن ناحية أخرى فأن هذه المراتب الأربعةسالفة الذكر التى كان يقوم عليها نظام القائد / الاتباع لم تكن قائمة بالضرورة فى كل أنحاء كينيا، ففى بعض المناطق لم يوجد هذا النظام أصلا وفى مناطق أخرى كان الوزراء الحكوميون يلجأون مباشرة الى جماهيرهم الأنتخابية دون المرور بالقادة المحليين من نواب الوزراء أو أعضاء البرلمان. (١٢)

وقد أفرزت الممارسة السياسية فى كينيا، أضافة لما سبق، نمطا من القادة السياسيين الذين رفضوا هذا النظام من العلاقات الشخصية وقاموا بتأسيس قاعدة تأييد شعبية خاصة بهم. وهو ما مثل تحدياً خطيراً للنظام. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك قضية عضو البرلمان البارز كاريوكى والذى أغتيل فى ظروف غامضة عام ١٩٧٥. فقد أسهم كاريوكى إسهاماً واضحاً وملموساً فى مشروعات التنمية المحلية. التى كانت تعرف بإسم مشروعات هارمبى harambee – كما قدم العون اللازم للعديد من القادة المحليين، وهو ما ساعده على تكوين قاعدة سياسية له على الصعيد القومى. واستند كاريوكى على هذا الدعم الشعبى فأضحى من أبرز المعارضين والمنتقدين لسياسات الحكومة، الأمر الذى دفع نظام كينياتا الى اللجوء الى أسلوب التصفية الجسدية للتخلص منها بصفة نهائية

واذا كان نظام القائد / الاتباع من النماذج المعروفة لانتشار الفساد حيث أن القائد يمثل القدوة ويعطى المثل، فقد أنطبق ذلك بشكل كبير على الواقع الكينى. وساعد على ذلك سيادة قيم المشروع الخاص وتشجيع أجهزة الدولة لعمليات التراكم الرأسمالى، كما أضحت النقود تمثل :

البقرة الحلوب للممارسة السياسية. ولايخفى أن المسئولين السياسيين والحكوميين فى كينيا لم يعانوا من قيود تذكر على أنشطتهم الأقتصادية كتلك التى عانى منها نظراؤهم فى تنزانيا. فنجد أن المسئول الكينى يحصل عادة على رواتب أخرى غير راتبه الرسمى، كما أنه يدير مشروعات أقتصادية أخرى. بل الأكثر من ذلك فقد يسرت له الدولة عملية التراكم الرأسمالى. وكان يعطى على سبيل المثال الأولوية على المواطن العادى فى الحصول على القروض الحكومية وبفوائد ميسرة.

وقد دأب كينياتا على تكريس النظام السابق فأحاط نفسه بحاشية من الأتباع والمقربين وكانت مثل بلاط الملوك ترافقه دائما فى حلة وترحالة. وكان أقرب أفراد الحاشية ينتمون الى الكيكيويو وبلدته جاتندو التى تبعد عن نيروبى نحو ٢٥ ميلا. ونادرا ما كان كينياتا يظهر فى مكان عام دون مرافقه أى من الثلاثة المقربين أو جميعهم أكونيا نجى وزير الدولة برئاسة الجمهورية (صهر الرئيس)، مونجاى، وزير الشئون الخارجية (أبن عم الرئيس)، ونجونجو الذى كان يشغل منصب النائب العام.

أما باقى أفراد الحاشية فكانوا يتألفون من جماعتين أساسيتين تتمثل الأولى فى قادة الكيكيويو الذين سيطروا على معظم الوزارات الهامة الباقية مثل الدفاع والمالية والتخطيط، والحكم المحلى، والزراعة، والأراضى والتوطين، وتتمثل الثانية فى قادة أكبر ثلاث قبائل متحالفة مع الكيكيويو وهم موى، زعيم الكالنجين وشغل منصب نائب الرئيس ووزير الشئون الداخلية، وأونجاى وهو زعيم الكامبا وشغل منصب وزير الأسكان، ونجالا وهو زعيم المقاطعه الساحلية وشغل منصب وزير الطاقة والموصلات. (١٢)

وقد أعتمد كينياتا فى بسط هيمنته السياسية على إستراتيجية القمع والقهر وذلك بغية تحقيق نمط من الاستقرار السياسى الظاهرى. ويتضح ذلك بجلاء من قيام النظام بأنشاء «وحدة الخدمة العامة» تحت قيادة الكيكيويو. وتمتعت بوضع مستقل عن كل من جهاز الشرطة والجيش. وتمثل الغرض الأساسى من إنشاء هذه الوحدة فى تحقيق الأستقرار السياسى أثناء المواقف التى يستحيل إستخدام الجيش فيها دون أن تكون له وصاية على القرارات السياسية. وعلى سبيل المثال فقد إستخدمت هذه الوحدة فى قمع مظاهرات طلاب الجامعة عامى ١٩٧٠، ١٩٧١ على التوالى، وطرد واضعى اليد على المزارع الكبيرة، وإظهار القوة فى الحالات التى تستدعى ذلك.

وقد تم التأكيد على هذا الجهاز القمعى من خلال الصلاحيات التى أعطيت له فأضحى من حقه

الاعتقال دون محاكمه، ومراقبة كافة الأجتماعات السياسية، ورفض التصريح بأى اجتماع سياسى الأمر الذى يضفى عليه صفة اللامشروعية حالة إنعقاده.

وقد وصلت سيطرة الكيكويو على جهاز الخدمة العامة مدى كبيراً عام ١٩٧١ حينما تمت محاكمة. ثلاثة عشر رجلا بتهمة التخطيط لانقلاب عسكرى وأجبارهم على الاعتراف. وقد استخدم نظام حكم كينياتا دائما تهمة التآمر عليه ذريعة لقمع المعارضة. (١٤)

ولم يتورع كينياتا من التخلص من معارضية داخل البرلمان. ففى أعقاب اغتيال كاريوكى - وهو من ابرز المعارضين البرلمانيين لنظام كينياتا - عام ١٩٧٤ اشتدت حدة المعارضة البرلمانية لكينياتا فقام باعتقال نائب رئيس البرلمان وأحد الاعضاء فى وضح النهار، بل وأثناء أنعقاد جلسة البرلمان.

لقد كانت رابطة الدم هى المعيار الأهم الذى يحدد الولاء للرئيس ومن ثم تمتعت أسرته بمكانة عالية. وكلما أصبح النظام أقرب الى الملكية أزدادت وأنتشرت المحسوبية وإستغلال النفوذ وتفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة. لقد إشتملت تعاملات عائلة كينياتا الفاسدة على استخدام النفوذ والسلطة فى الحصول على عقود للقطاع الخاص، ومزايا فى ميدان الأعمال التجارية. وقد تم التوفيق بين أنشطة الدولة من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وأنشطة التجارة المحلية فى الأراضى وأمتلاك المزارع والفنادق وشركات التأمين والنقل وتجارة السلع والمنتجات البرية ولاسيما العاج منها.

ومن الملاحظ أن الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٧٨ تميزت بظهور عائلة كينياتا كقوة سياسية فعاله. فبعد أطلاق سراحه من المعتقل تزوج كينياتا مرة أخرى. وكانت زوجته ماما نجينا قد حققت من قبل مركزا أقتصاديا رصينا عملت بأستمرار على التوسع فيه بحيث أضحى يشتمل على مساحات كبيرة من المزارع والأراضى غير المنزرعة، والصيد البرى والتعدين بالأضافة الى تجارة العاج والنقل البرى. وعليه فأن هذه الفترة شهدت أيضا أنتقادا علنيا وصريحا لأسلوب أداء كينياتا والذى تمثل فى المحاباه والمحسوبية والفساد الجماعى ولاسيما مع اشتداد وتنامى الصعوبات الأقتصادية التى عصفت بكينيا آنذاك من جراء الجفاف وأرتفاع أسعار البترول. (١٥)

### (ب) الفساد المؤسسى

شهدت كينيا خلال حقبة جوموكينياتا أنماطاً متعددة من الفساد المؤسسى حيث أن جهاز الدولة ما بعد الأستعمارية استخدم فى تدعيم وسيطرة نخبة برجوازية محلية. وقد قامت النخبة

الحاكمة بتركيز سلطة جهاز الدولة فى قبضتها من خلال تقوية وتعزيز السلطة التنفيذية. فمنذ عام ١٩٦٥ سعت االحكومة الكينية الى تدعيم سيطرتها الأداريه الكاملة على كافة أنحاء الدولة واستخدمت فى ذلك الجهاز البيروقراطى بدلا من الحزب الذى أضحى مركزه يتدهور كقوة سياسية.

وتعتبر سياسات الأراضى بأعتبارها أحد المكونات الهامة لمرحلة تصفية الأستعمار فى كينيا مثالاً واضحاً على مدى فساد مؤسسات جهاز الدولة ما بعد الأستعمارية واستخدمها فى تركيز السلطة فى أيدى النخبة الحاكمة. فقد كانت الأراضى الزراعية الخاضعة لسيطرة المستوطنين البيض ( نحو سبعة ملايين فدان ) محور المظالم التى طالبت الحركة الوطنية برفعها. ومن ثم لم يكن هناك تصور لوجود صياغة لنظام حكم يتمتع بالأغلبية دون أن يكون هناك بالمقابل سعى ملموس صوب تفكيك عرى هذا القطاع. وعليه فقد كانت خطط التوطين تمثل مرحلة رمزية لتحويل السلطة من أيدى المستوطنيين البيض الى الدولة الأفريقية. وإذا كانت الأنظار قد جذبت الى عمليات تبدل الأدوار بين الفاعلين الا أن وضعية إقتصاد السوق ظلت بلا تبدل أو تغير. ولاشك أن استفادة الفلاحين البسطاء من سياسة الأراضى فى عهد كينيانا كانت محدودة للغاية، إذ حصلت النخبة البرجوازية الأفريقية الجديدة على معظم عوائد سياسة نقل الأراضى وتمليكها للأفارقة.

فمن المعروف أن الجناح المتشدد فى حزب كانو ( والذى يضم معظم مقاتلى الغابات القدماء الذين أشتركو ا فى حركة الماوماو ) كان يتبنى إستراتيجية اصلاحية تقوم على أساس مصادرة الدولة لأراضى الأوربيين وتقسيمها الى مساحات صغيرة ثم توزيعها بعد ذلك بالمجان على غير الملاك من المواطنين . غير أن الحكومة الكينية رفضت هذه الاستراتيجيه وذلك للأعتبارات التالية:

- أن عبء التعويض الناجم عن عمليات المصادرة لو تمت سوف يلقى عل كاهل الدولة بالكامل وهو الأمر الذى يقوض من مشاركتها فى أسواق رأس المال الخارجية، أو يؤدى الى تفاقم عبء الديون نتيجة تحملها المسئولية كاملة.
- تحويل الوحدات الرأسمالية الواسعة الى ممتلكات صغيرة قد يؤثر سلبا على إجمالى الناتج القومى فى ذات الوقت الذى يزداد فيه الاستهلاك المحلى وهو الأمر الذى يؤدى الى إنخفاض الفائض القومى الذى تحصل الدولة على جز ء من قيمته.
- على أن الأعتبار الأكثر أهمية يتمثل فى أنه اذا ما تم توزيع الأراضى على غير الملاك، لكانت

بالاساس من نصيب الجماعة العرقية التى تنتمى الى الاقليم الذى توجد به هذه الأراضى. وعلى سبيل المثال كان قادة الكيكيويو يخشون من تطبيق مثل هذه الاستراتيجية لأنه اذا تم تقسيم أراضى الرفت فالى بين القبائل فإن أفراد الكيكيويو سوف يحصلون على نسبة محدودة جدا منها. فقبائل الماساى سوف تحصل على كل المساحات الواقعة غرب كيجالى. أما جماعات الكالنجين فسوف تحصل على معظم المساحات الباقية. ومن ثم أقتنع قادة الكيكيويو بضرورة أن يتم بيع هذه الأراضى لمن يقدر على الشراء من المواطنين. (١٦)

ومما يؤكد الاتجاه النخبوى لنظام الحكم فى كينيا بعد الاستقلال قرار كينياتا بالإبقاء على نحو (١.٦ مليون فدان) من الاراضى الخاصة بالمزارع الكبرى كما هى وتحويلها الى الاثرياء من المواطنين. وقد أثار هذا القرار العديد من الانتقادات التى اتهمت الحكومة بالمحسوبية وتكريس النخبويه فى المجتمع الكينى. ومن المعروف أن المزارع الكبرى لاتوفر فرص العمل أو التملك لغير الملاك وهو ما أكدته دراسة منظمة العمل الدولية عام ١٩٧٢ حول التوظيف والدخل والمساواة فى كينيا. (١٧)

ويمكن القول أنه أذا كانت النخبة الحاكمة قد استغلت جهاز الدولة بمؤسساته المختلفة فى تقوية وتعزيز سلطاتها ومكانتها فى المجتمع فإنها سلكت أيضا مسالك غير قانونية أسهمت بشكل كبير فى تركيز السلطة وتكريس وضعية عدم المساواة فى المجتمع الكينى ومن بين هذه المسالك. (١٨)

### ١ - الأستيلاء على الأراضى بشكل غير قانونى :

فمن المعروف أنه خلال الفترة الأخيرة من حكم كينياتا أضحى الاستيلاء على أراضى صغار الملاك عملا شائعا. فتخصيص الأراضى بواسطة مجموعة من ذوى النفوذ أدى الى أن تذهب الأراضى الحكومية الى أيدى النخبة بدلا من صغار الملاك المستهدفين أصلاً.

### ٢ - الأستيلاء على الموارد الطبيعية :

فقد تم الأستيلاء على منتجات الغابات من أجل صناعة الفحم النباتى. والاستيلاء على الثروة الحيوانية لاستغلالها فى تجارة العاج والجلود والفراء. وقد شارك فى هذه العمليات غير القانونية كبار أفراد النخبة الحاكمة وعلى رأسهم أسرة الرئيس كينياتا نفسه.

### ٣ - أنشطة التهريب :

وقد أشتملت هذه الانشطة على عمليات تهريب البن الأوغندى والعديد من السلع المصنعة

والمنتجات البرية ( وعلى رأسها تجارة العاج ). وفى أثناء فترة الجفاف والتى أمتدت طيلة النصف الأول من أعوام السبعينيات تم تهريب مواد الإغاثة الدولية لتجد طريقها خارج كينيا الى كل من أثيوبيا والصومال والسودان وتنزانيا وهو ما أدى الى خلق أزمة شديدة فى الغذاء داخل كينيا. .......

## (جـ) الفساد البيروقراطى

إعتمدت النخبة الحاكمه فى كينيا على جهاز بيروقراطى قوى لبسط سيطرتها على كافة أنحاء الدولة. ومن ثم إكتسبت البيروقراطية مركزاً متميزاً فى الهرم الأجتماعى.

فقد حصل أفرادها على رواتب ومزايا مادية تفوق كثيرا مايحصل عليه نظراؤهم فى دول أفريقية أخرى مثل تنزانيا. فضلا عن ذلك فانه لم يوجد فى كينيا أى قيد على حركة موظفى الجهاز الإدارى والسياسيين فى الحصول على مصادر إضافية للدخل. (١٩)

ومن الملاحظ أن قطاع الإدارة الإقليمية قد أكتسب أهمية خاصة نظراً لإعتماد كينياتا الشديد عليه. فمثلما كان الوضع خلال الحقبة الاستعمارية فقد أضحى كينياتا يقوم بدور الحاكم الاستعمارى معتمداً على الادارة الاقليمية ومتمتعا بثقة وولاء كبار موظفيها الذين أكتسبوا سلطات سياسية واسعة. وكان حكام الأقاليم على وجه الخصوص يتمتعون بمكانة سياسية رصينة حيث أعتبروا أنفسهم موظفين ملكيين يمثلون الحاكم ( الملك ) فى أقاليمهم ، ولا يسأل هؤلاء الحكام إلا أمام مكتب الرئيس مباشرة حيث تولى صهر الرئيس كينياتا مراقبة أمور الإدارة اليومية لحكام الأقاليم الكينية المختلفة. وقد أعتبر بعض الحكام الثقاة المرجع الأخير فى أمور الإدارة الخاصة بمجتمعهم المحلى طالما كانوا يعملون فى إطار توجيهات الرئيس كينياتا.

ولا مراء فى أن موظفى الأدارة المحلية أحتلوا مكانة سياسية مرموقة وذلك فى مواجهة مسئولى الحزب المحليين وكذلك ممثلى الوزارات المحلية وأعضاء البرلمان المنتخبين، وحتى فى مواجهة الوزراء الحكوميين اذا ماتدخلوا بأنفسهم فى أمور تخص المجتمع المحلى. (٢٠)

ومن الأمثلة البارزة التى تؤكد أستغلال موظفى الخدمة المدنية والادارة الأقليمية لمناصبهم قضية تخصيص وتوزيع المساكن العامة فى مدينة نيروبى (٢١)

فالنفوذ والعلاقات والإرتباطات الشخصية كانت تمثل المدخل الأساسى لعملية توزيع هذه المساكن. فعلى الرغم من إلتزام الحكومة المعلن بتوفير الإسكان الإقتصادى منخفض التكاليف فإن الموارد المخصصة للإسكان قد تم توجيهها من الناحية الواقعية لتلبية احتياجات الأحياء الراقيه فى نيروبى. وربما يعزى فشل الادارة فى توفير الإسكان الإقتصادى منخفض التكاليف الى أن

موظفى جهاز المدينة كانوا يمثلون جماعة صاعدة من الطبقة الوسطى وتشترك مع نخبة نيروبى فى تطلعاتها الإستهلاكية. ومن ثم فقد أستفادوا سياسيا من توزيع المساكن العامة على بعض أفراد هذه النخبة.

صحيح أن عملية تخصيص وتوزيع المساكن العامة أدت الى تدعيم شبكة من العلاقات والارتباطات الشخصية بين أفراد النخبة وكبار موظفى الجهاز الادارى إلا أنها أستخدمت كذلك فى مكافأة الأتباع والمؤيدين من الاهل والاصدقاء.

أضف الى ما سبق فقد استخدم مشروع المساكن العامة فى نيروبى للحصول على مزيد من مصادر الدخل حيث كان يقوم بعض المنتفعين بتأجير المساكن المخصصة لهم من الباطن ومن ثم يحصلون على فارق سعر الإيجار الرسمى الذى يحدده مجلس المدينة وسعر الإيجار الحقيقى الذى يحدده سوق العرض والطلب فى نيروبى.

وتجدر الاشارة الى أن الفساد البيروقراطى قد أدين فى كثير من الدوائر داخل كينيا بما فى ذلك الدائرة الحكومية نفسها كما اتضح ذلك بجلاء من المؤتمر الذى عقد حول الخدمة المدنية بعنوان ( كينيا التى نريدها ). ولاشك أن ذلك أمر منطقى بعد أن كثرت الانحرافات غير القانونية فى قطاع الخدمة المدنية والتى أخذت شكل الرشاوى وتوزيع العطايا « والبقشيش » وأعطاء تسهيلات لتولى الوظائف وتوقيع العقود.

بعد الأستعراض السابق لاهم أنماط الفساد السياسى فى كينيا بعد الاستقلال وحتى نهاية حكم كينياتا تبقى ملاحظتين أساسيتين الأولى تتعلق بالفساد الأنتخابى - اذ أنه على الرغم من وجود حزب واحد ( سواء بشكل واقعى أو قانونى ) طيلة هذه الفترة ألا أنها شهدت أنحرافات كبيرة فى الحملات الانتخابية ولاسيما فى عامى ١٩٦٩، ١٩٧٤. حيث ظهرت بصورة ملحوظة عمليات شراء الأصوات الانتحابية واستخدام التهديد والقمع لاعطاء الأصوات لمرشح ما دون غيره (٢٢)

وأما الثانية فتتعلق بالفساد فى قطاع الشركات المحلية والشركات متعدية الجنسيات. حيث أن ذلك النمط كان يأخذ دائماً شكل شراء النفوذ والدفع مقابل الحصول على الحماية. وتقديم الرشاوى من أجل الحصول على تراخيص الاستيراد أو تصاريح العمل، وشراء ذمم البيروقراط للتجسس على الشركات المنافسة، والتحايل على الضرائب من خلال التزوير فى الحسابات الخاصة بهذه الشركات. (٢٣)

يتضح مما سبق بيانه أن نمط الفساد السياسى الذى ساد فى كينيا خلال فترة حكم كينياتا انما

يرجع بصورة أساسية الى غياب قواعد الحكم المؤسسى حيث لعبت شخصية الرئيس دوراً محورياً فى الحياة العامة الكينية. وترسخ فى العقل الجماعى للشعب الكينى شكل معين للعلاقة السياسية باعتبارها علاقة تربط بين الملك ( كينياتا ) ورعيته ( الشعب الكينى ) ومن ثم كان القرب من الملك والحصول على ثقته هو مصدر النفوذ والمكانة فى المجتمع.

ومن الواضح أن أنماط الفساد السياسى التى أنتشرت فى كينيا خلال عهد كينياتا استمرت مسيطرة على الواقع الكينى وأضحت تمثل ملمحا هاما لنظام دانيل آراب موى وذلك مع تبدل فى الأدوار وأختلاف فى بعض المواقف. ويمكن فى هذا الصدد أن نشير على سبيل المثال إلى واقعتين ينطويان على فساد كبير وهما الأنتخابات البرلمانية عام ١٩٨٨، وقضية مقتل الدكتور أوكو عام ١٩٩٠.

## (أ) التزوير فى أنتخابات ١٩٨٨

أخذت الحكومة الكينية بنظام التصويت من خلال وقوف الناخبين فى صفوف منتظمة خلف مرشحيهم ( OUEUING ELECTIONS ) وقد جاءت هذه الفكرة من اقتراح تقدم به للحكومة ماثيو مولى MATHEW MULI - الذى أضحى نائبا عاما بعد ذلك - وزعمت الحكومة أن الهدف من وراء هذا الأجراء هو منع تزوير الأنتخابات. (٢٤)

بيد أن المواطنين أعتقدوا أعتقادا راسخا ان تنظيم عملية التصويت بهذه الصورة أنما ينطوى على ترهيب ووعيد واضحين. اذ كان شباب حزب كانو يطوفون بكل مكان كعمل من أعمال المراقبة وأظهار القوة، ومن ثم أضحى على الناخبين أن يقفوا وراء المرشح المفضل من قبل الحكومة والحزب وإلا تعرضوا لنتائج لاقبل لهم بها.

وقد أظهرت النتائج العامة للأنتخابات نجاح بعض المرشحين الذين لم تكن لهم أى قاعدة سياسية على الأطلاق. اذا كان مؤهلهم الوحيد للتنافس هو خضوعهم المطلق لرغبات الحكومة والحزب، وعليه فقد اعتقد المواطنون الكينيون أن انتخابات ١٩٨٨ تم تزويرها على نطاق واسع.

ومن الملفت للنظر أن كينيث ماتيبا ( K.MATIBA ) - الذى أضحى بعد ذلك وزيرا للنقل والمواصلات - قاطع الأنتخابات فى دائرته الأنتخابية بكيهارو على أساس أنها شهدت تزوير واسع النطاق. وقد حاول أنصاره تنظيم مسيرة احتجاج الى قصر الرئاسة. وعندما أتهم (١) بعض أعضاء الحكومة ماتيبا بأنه لايكن أدنى إحترام للرئيس موى، فإنه سارع بتقديم استقالته تعبيرا عن موقفه السياسى المنتقد لسياسات الحكومة. وبعيد ذلك أجتمع المجلس القومى الحاكم

لحزب كانو وقرر طرد ماتيبا من الحزب.

وخلال هذه الأنتخابات أيضا فقد تشارلز روبيا ( CHARLES RUBIA ) السياسي المحنك وأول عمدة أفريقي في البلاد - مقعده الانتخابي عن ستار يهي ( STAREHE ). وقد أشتكى روبيا من التزوير والغش في الأنتخابات.

ومن المعروف أنه كان من أشد المنتقدين لنظام ؛ الصفوف ؛ في عملية التصويت وهو الأمر الذي أثار عليه حفيظة زملائه من أعضاء المجلس النيابي. وقد ترتب على الأنتقادات العلنية التي أثارها روبيا ضد الأداء الحكومي والحزبي طرده من كانو عام ١٩٨٩.

وتجدر الاشارة الى أنه طبقا لقاعدة ال ٧٠٪ فأن أي مرشح يحصل على أكثر من ٧٠٪ من جملة الأصوات من خلال الأنتخابات الاولية يصبح بصورة تلقائية عضوا منتخبا في البرلمان. وقد نجح (٦٤) عضوا بهذه الطريقة. أما باقي المقاعد وعددها ١٢٢ مقعداً فقد تنافس عليها في الأنتخابات العامة مرشحين يحظون جميعهم بثقة كانو.

وعليه فأن البرلمان الكيني الذي أفرزته انتخابات ١٩٨٨ أضحى يعرف بأسم مجلس « آمين » نظرا لأنه لم يقدم أي انتقادات يعتد بها للأداء الحكومي. ونظرا لتصاعد الأنتقادات من جانب المثقفين ورجال الكنيسه فقد استحوذ الرئيس على سلطات جديدة حيث صدر قانون جديد أصبح بمقتضاه من حق الرئيس عزل النائب العام وتم الغاء منصب « السكرتير الأعلى » كرئيس لجهاز الخدمة المدنيه. غير أن موجة الإحتجاجات وأعمال الرفض ما فتنت تحدث في كل مكان وهو ما دفع الرئيس موى الى اللجوء للمجلس التشريعي مرة أخرى للحصول على صلاحيات تنفيذية واسعة. وهو ما حصل عليه بالفعل اذ صدق المجلس النيابي على قانون يقضي بإعطاء الرئيس سلطات تنفيذيه تصل الى حد أعتقال الأشخاص المشتبه فيهم لمدة أسبوعين بدلا من يوم واحد، كما أنها تمكنه من عزل القضاه اذا لزم الأمر.

## (ب) قضية مقتل الدكتور أوكو

لقد بات واضحا سواء داخل كينيا أو خارجها أن مقتل وزير الخارجة السابق الدكتور أوكو في الرابع من فبراير ١٩٩٠ أنما يرجع أساسا الى انتقاده الحاد لقضايا الفساد المتفشية في كينيا، وقيامه المتكرر بفضح حسابات الوزراء وكبار المسئولين في الخارج. (٢٥)

ومن المعروف أن فساد الوزارة ومؤسسات الدولة الكينية أضحى واقعا ملموسا ومعاشا، فالوزراء والمسئولين يطالبون مثلا بأن يكون لهم أنصبة في المشروعات الأستثمارية تصل في بعض الأحيان الى (٥٠٪) من القيمة الاجمالية للمشروع. وقد هاجم الدكتور أوكو هذا النمط من

الفساد، بل أنه أعد ملفاً متكاملاً عن الفساد الحكومى ضمنه أسماء بعض الوزراء من بينهم بيووت biwott وزير الصناعة آنذاك. وقد توصل محققون من أسكوتلانديارد استدعتهم الحكومة الكينية للتحقيق فى مقتل الدكتور أوكو الى أن الباعث على القتل هو الفساد. كما أن لجنة التحقيق القضائية أظهرت وثائق حصلت عليها من شركة استثمار سويسريه تفيد بأن أحد أصحاب البنوك كشف النقاب عن شخصيات كبيرة كانت قد أبتزته بمبالغ تقدر فى جملتها بنحو (٥٠٪) من أجل إقامة مشروع صناعى فى منطقة الوزير المقتول. وطبقاً لما ذكره صاحب البنك فأنه كان سيتم أقتسام مقدار التخفيض بين الرئيس موى، ونائبه جورج سيتوتى، ونيكولاس بيووت وزير الطاقة، وأثنين أخرين من كبار المسئولين. (٢٦)

ومع أن الرئيس الكينى أعلن فى نوفمبر ١٩٩١ بصورة مفاجئة عن وقف التحقيق القضائى فى قضية مقتل الدكتور أوكو، ومطالبته جهاز الشرطة تقديم تقرير شامل. فإن هذه القضية أسهمت بشكل واضح فى الكشف عن طبيعة الأنماط المسيطرة للفساد السياسى فى كينيا. فثمة استمرار لنمط الحكم الشخصى الذى يتميز بوجود وتغلغل الفساد فى قمة الهرم السياسى. كما أن مؤسسات الدولة تصبح أدوات للنهب والأستغلال وتحقيق مكاسب مادية سريعة بشكل غير قانونى.

ونظراً لاعتماد كينيا المتزايد على المساعدات الأجنبية حيث حصلت خلال عامى ١٩٩٠، ١٩٩١ على قروض من الدول والمؤسسات الأجنبية بلغت (١.٦) بليون دولار وذلك لتعويض عجز ميزان المدفوعات- الذى بلغ عام ١٩٩٠ (٤٧٦) مليون دولار، ولتلبية الأحتياجات الأساسية للشعب الكينى الذى وصل تعداده نحو ٢٧ مليون نسمة فأن الحكومة الكينية أقرت برنامجا للأصلاح التدريجى وذلك أتفاقا مع مطالب هذه الجهات المانحة. وفى محاولة لتحسين صورة نظام الرئيس موى تم التخلص من بعض الوزراء وكبار المتورطين فى قضايا الفساد وعلى رأس هؤلاء نيكولاس بيووت، وجوزيف آراب سكرتير مجلس الوزراء، وهزكياه أوجى السكرتير الدائم فى مكتب الرئيس، وتشارلز مبينو السكرتير الدائم لوزارة المالية. وقد حل محل هؤلاء مسئولون بعيدون عن أى شبهة. (٢٧)

## المبحث الثالث

## انماط الفساد السياسى فى نيجيريا

تعد نيجيريا نموذجا صريحا لدراسة الفساد فى افريقيا . ومن الأمور التى تبرهن على ذلك ولايخلو ذكرها من طرافةأنه فى أواخر الثمانينيات قام أحد رجال الأعمال النيجيريين بتقديم تظلم لمفتش الضرائب بخصوص تقدير الضرائب المستحقه عليه وذلك بحجة أنه يعول زوجة وطفلين وثلاثة من موظفى الدولة . فما كان من مفتش الضرائب الا أن قبل التظلم على أساس أن الرجل أصبح الآن يعول بالاضافة إلى زوجته وطفليه أربعة من موظفى الدولة (١)

ولايقتصر إنتشار الفساد فى نيجيريا على فترة زمنية دون غيرها أو على شكل معين من أشكال الحكم دون غيره ففى عام ١٩٥٥ أمر رئيس وزراء الاقليم الشرقى بتشكيل لجنة قضائية للتحقيق فى قضايا الفساد التى تتصل بكافة مناحى الحياة العامةفى الأقليم . وفى عام ١٩٦١ منح «مكتب تنمية شرق نيجيريا » قرضاً بمليون جنية لإحدى الشركات الخاصه ، على أنه لم يرد ذكر لهذا القرض فى التقرير السنوى لمكتب التنمية وذلك لسبب بسيط هو أن رئيس المكتب هو نفس الشخص الذى يرأس الشركة الخاصه . (٢)

ومن الملاحظ بصفة عامةأن النظام الحاكم خلال فترة الجمهورية الأولى قد قام بامتصاص فائض الزراعة من خلال ماكان يسمى بمكاتب التسويق التى عملت على شراء التأييد السياسى حيث قامت بتوصيل المياة النقيه والكهرباء إلى الجماعات التى تصوت فى الاتجاه الصحيح أثناء الإنتخابات . وقد استخدم فائض الزراعة ايضا لاستيراد السلع الاستهلاكية اللازمة لتلبية مطالب النخبة المتعلمة الصاعدة من موظفى الادارة الحكومية . (٣)

وفى منتصف السبعينيات إرتبط الفساد فى نيجيريا بنظام الجنرال يعقوب جوون ، إن لم يكن بشخص جوون نفسه ، وقد وصل فى إنتشاره مدى بعيدا . فعمليات الفساد الكبيرة مثل قضية الأسمنت التى سبق أن تناولناها بالتحليل ، أكدت قناعات المواطن النيجيري بأن ثروات الإقتصاد النفطى قد إمتصتها نخبة طفيلية بمعدلات كبيرة . وطبقاً لأحد الدارسات فإن الطفرة النفطية أدت إلى تحويل صانعى القرار من السياسيين والعسكريين واعوانهم من البيروقراط الى طبقه مالكة جديده تعمل بالتنسيق والتعاون مع المصالح الأجنبية من أجل تحقيق هدف واحد هو امتصاص فائض النفط واستغلاله لتحقيق منافعهم الخاصة والذاتية . (٤)

بل إن الجنرال جوون كان يتصرف فى كثير من الأحيان . بروح ملكيه لاتفرق بين المال

العام والمال الخاص. ففى عام ١٩٧٥ قرر جوون الموافقه على دفع رواتب موظفى جزيرة جرينادا بعد زيارتها. وقد برر هذا القرار بانه مجرد مساعدة لدولة صديقه على شفا الانهيار وذلك بالرغم من صعوبة تصديق أن جرينادا تقع ضمن قائمة الدول الصديقه لنيجيريا (٥) وأيا ما كان الأمر فإن هذا الكرم الشخصى للرئيس جوون يعتبر بمثابة سوء استخدام للأموال العامة فى نيجيريا.

وغنى عن البيان أن الفهم الصحيح لظاهرة الفساد السياسى فى نيجيريا بعد الاستقلال يقتضى البحث أولاً فى الجذور التاريخية والمواريث الاستعمارية. فسياسات الحكم غير المباشر والفيدرالية الهشة التى تقوم على أساس أقاليم محددة عرقياً والتى طبقتها بريطانيا فى نيجيريا قد ترتبت عليها زيادة التوترات العرقية وتمهيد الطرق للمحاولات الإنفصالية والحرب الأهلية.

وقد ساعد الاستعمار البريطانى على تكريس العرقية وتدعيم الاقليمية من خلال الإبقاء على البنى والهياكل الاجتماعية التقليدية. فالبنيه الاقطاعيه لامارات الشمال ظلت كما هى تحت الحكم البريطانى، بل أن ارستقراطية الفولانى حظيت بتأييد البريطانيين. ولاشك أن البنية الاقطاعية للشمال تختلف عن التنظيمات القبلية للمجتمعات الجنوبية التى قبلت واستوعبت التعليم الغربى فى مرحلة مبكرة وهو الأمر الذى سهل لها عملية السيطرة على قطاع الأقتصاد الحديث. وعليه فقد ظهرت فجوة واسعة بين الشمال والجنوب، فالشماليون رغم تخلفهم الأقتصادى وقلة تأثرهم بالتعليم والثقافة الغربية كانت بأيديهم السلطة السياسية، أما الجنوبيون فكانت لهم قوة اقتصادية هائلة ولاسيما بعد ظهور النفط، وهو الأمر الذى شجعهم على المطالبة بقدر أكبر من السلطة فى مواجهة الشماليين. (٦)

وعليه فإن انهيار الجمهورية الأولى (١٩٦٠-١٩٦٦) يرجع إلى الميراث الاستعمارى والتنافس العدائى بين اعضاء النخبة الحاكمة التى سيطرت على مقاليد الأمور فى لاجوس وفى الأقاليم الثلاثة شبه المستقلة وهى الشمال والشرق والغرب. فقد كان النظام الفيدرالى هشاً بحيث أعطيت الأقاليم سلطات أكبر من المركز. وارتكزت كل من البرجوازية المسيطرة والأحزاب السياسيه على أسس إقليمية للحصول على التأييد السياسى اللازم. (٧)

وعندما وقع انقلاب ١٥ يناير ١٩٦٦ فإنه كان تعبيرا عن الانقسام داخل الجيش النيجيرى نفسه، كما أنه عبر عن الشعور العام بعدم الرضا ازاء عملية تقسيم السلطة فى المجتمع النيجيرى. فقد عم انطباع عام بعدم الثقه فى الاداء السياسى للحكومة، إذ انتشر الفساد فى المستويات

الادارية العليا سواء على المستوى الفيدرالى أو الإقليمى. وكان الشعور بعدم الرضا حادا فى الأقليم الغربى بسبب تزوير انتخابات اكتوبر ١٩٦٥ فى الأقليم.

وعلى الرغم مما سبق فإن الإنقلاب الأول فى تاريخ نيجيريا الحديث هو بكل المقاييس انقلابا فئويا ذا طابع عرقى حيث ان غالبية القائمين به من المتحدثين بالايبو. لذلك لم يكن غريباان يأتى الأنقلاب الثانى فى يوليو من نفس العام كرد فعل من جانب العناصر الشمالية فى الجيش. وقد ترتب على الطريقه التى تم بهاالأنقلاب الثانى اعمال عنف دامية وجهت ضد ابناء الشعوب المتحدثه بالايبو. وهو الأمر الذى أسهم فى اشعال حرب أهلية طاحنه استمرت نحو ثلاثين شهرا من يونيو ١٩٦٧ وحتى ١٥ يناير ١٩٧٠. (٨)

وعلى صعيد آخر فإن الدور الذى لعبه النفط فى الحياه الأقتصادية والسياسية والأجتماعية النيجيريه خلال حقبه مابعد الحرب الأهلية يعد محوريا فى فهم ظاهرة الفساد السياسى التى ميزت كلا من النظم العسكرية والمدنيه التى تعاقبت على الحكم بعد ذلك. (٩)

ومن الملاحظ أن الدوله النيجيريه تحولت منذ منتصف الستينيات من الاعتماد على المحاصيل النقدية إلى النفط. ومع حلول عام ١٩٧٣ أضحى النفط هو المصدر الأساسى للدخل القومى. ويعزى ذلك إلى ثلاثه عوامل أساسية :

أولها : أن نيجيريا تفتقر من الناحية التاريخية إلى وجود برجوازية محليه لديها تراكم رأسمالى فى قطاع الزراعة.

ثانيها طبيعة الدولة والبرجوازية الحاكمة. فنظرا لضعف جهاز الدولة وعدم قدرته على بسط هيمنته الكاملة على البلاد فإنه لم يتمكن من تدعيم ظهور طبقه برجوازية وطنية منتجة. وعليه فإن إرتفاع أسعارالنفط بعد حرب ١٩٧٣ بين العرب واسرائيل أدى إلى قيام الدولة النيجيريه بتحويل اهتمامها من مجال الزراعة والمناطق الريفيه الى ميدان النفط.

ثالثها : أنه نظراً للطبيعة الخاملة التى ميزت البرجوازية النيجيريه فإنها كانت غير قادرة على التحرك الايجابى إزاء تزايد العوائد من صادرات النفط. لقد اكتفت بالأنضمام لمنظمة الأوبك عام ١٩٧١، وتبنت سياسات تهدف إلى زيادة مشاركة الدولة ( وليس سيطرتها) فى صناعة النفط. وعلية فان الدولة كانت تأمل باستمرار تحسن احوال سوق النفط الدولية حتى يمكن لشركات النفط الأجنبيه زيادة أعمالها النفطيه فى نيجيريا. وهو مايعود بالنفع على الحكومة فى لاجوس.

لقد ازداد انتاج النفط النيجيرى بشكل ملحوظ فى السبعينيات : اذا ارتفع الأنتاج من (١ر٢) مليون برميل يوميا عام ١٩٧٠ إلى (٣ر٢) مليون برميل يوميا عامى ١٩٧٣، ١٩٧٤، واستمر معدل الأرتفاع فى الأنتاج ليصل الى (٤ر٢) مليون برميل يوميا عام ١٩٧٩، بيد أنه مع

وفره النفط فى السوق الدوليه فى بداية اعوام الثمانينيات أصبح إنتاج النفط النيجيرى يقف عند معدل (٢ر٢) مليون برميل يوميا . (١٠)

وفى ذات الوقت فان عوائد الدوله من النفط ارتفعت من نحو (٤ر١) بليون نيرة عام ١٩٧٣ لتصل الى نحو (٤ر٦) بليون نيرة عام ١٩٧٧ . وقد وصلت هذه العوائد النفطيه إلى نحو (١٠) بليون نيرة عام ١٩٧٩ .

وبدلاً من الاستفاده من هذه العوائد الضخمة فى تنفيذ برامج تنمويه حقيقيه فان الحكومة النيجيريه كرست اعتمادها على الدول الغربية حتى أنها بدأت تستورد كل ما يمكن استيراده . فارتفعت قيمة الواردات من نحو (٧ر١) بليون نيرة عام ١٩٧٤ لتصل إلى نحو (٧ر٨) بليون نيره فى منتصف عام ١٩٧٨ . ومن الملفت للنظر حقاانه فى نفس الوقت الذى اعلن فيه ايرل بوتز Earl Butz وزير الزراعة الأمريكى الأسبق عن إستخدام الغذاء كأداة أساسية لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية ، كانت نيجيريا توظف عوائدها النفطيه فى استيراد المزيد من المواد الغذائيه من الأسواق الغربية . ففى عام ١٩٧٦ بلغت واردات الأسماك لنيجيريا نحو (٣٠) مليون نيرة ، إزدادت إلى (٧٧) مليون نيرة عام ١٩٧٧ ووصلت فى عام ١٩٧٨ إلى نحو (١٠١) مليون نيرة . وارتفعت قيمة واردات السكر من (٦ر٧٦) مليون نيرة عام ١٩٧٦ إلى (١٢٩) مليون نيرة عام ١٩٧٧ . وفى عام ١٩٧٥ قامت نيجيريا باستيراد (١٥) مليون كجم من الارز تم تضاعفت لتصل إلى (٤٥) مليون كجم عام ١٩٧٦ ، وبنهاية عام ١٩٧٧ ارتفع معدل استيراد الأرز ليصل الى (٣٠٠) مليون كجم . وفى حقيقه الأمر فإنه خلال شهر ستمبر عام ١٩٨٣ استوردت نيجيريا (٢٩١ر٤٩) طن أرز من تايلاند بتكلفه (١ر١٠) مليون نيرة . وفى اغسطس من نفس العام أنفقت نيجيريا (٤ر١١) مليون نيرة على استيراد الأرز التايلاندى . (١١)

ولا مراء فى أن الطفرة النفطية فى نيجيريا أسهمت فى زيادة معدلات الفساد فى المجتمع النيجيرى . وطبقاً لقادة انقلاب يوليو ١٩٧٥ فان الأسباب الحقيقية التى أدت الى الاطاحة بنظام حكم جوون تتمثل فى سوء الادارة عقب إنتهاء الحرب الأهلية حيث انتشر الفساد الرسمى حتى فى أعلى المستويات الأدارية الأمرالذى ترتب عليه حالة من السخط العام وعدم الرضا تجاه السلوك الشخص للحكام العسكريين السابقين الذين قاموا بادارة ولاياتهم كما لو كانت مقاطعات خاصة بهم . (١٢)

وعلى الرغم من ان نيجيريا خلال فترة مابعد الإستقلال شهدت أنماط متعدده من الفساد السياسى شاركت فيها كل من النظم المدنيه والعسكرية على السواء فاننا سوف نشير بشئ من التفصيل إلى ثلاثة أنماط بارزه تتعلق بسوء استغلال الوظيفه العامة والعمليات الفاسده واسعة النطاق، وتزوير الأنتخابات العامة وفساد اجراءاتها .

## ١ - استغلال واهدار الأموال العامة

فى عام ١٩٨٣ بات واضحا ان حكومة الحاج شيهو شاجارى غير قادرة على مواجهة

الأزمات الأقتصادية الحادة. وانتقدت الصحافة ووسائل الاعلام الأخرى فى نيجيريا بشكل علنى سوء الأدارة الحكومية والفساد. بيد أن الحكومة - من قبيل حفظ ماء الوجه - أعلنت بأن الكساد الأقتصادى على الصعيد الدولى هو المسئول عن كافة المشكلات التى تواجهها، ودعت المواطنين إلى إنتهاج سلوك تقشفى، مع تقديم الوعود البراقه فى نفس الوقت بأن السلع والمواد الغذائية سوف تغمر الأسواق المحلية (١٣)

على أن نمط حياه السياسيين والنخبة الحاكمة لم يتفق وهذه الإجراءات التقشفيه التى طالبت الحكومة بإتباعها. فقد وجهت حكومة الرئيس شاجارى جانبا كبيرا من موارد الدولة لتدعيم الطبقة البرجوازية الحاكمة. فمن الملاحظ أن معظم السياسيين أصبحوا يعملون فى ميدان المقاولات الخاصة والتى حققت لهم أرباحا طائلة. فكثير من العقود أسئ تنفيذها أو أنها لم تنفذ أصلا. ليس بمستغرب إذن أن يحصل هؤلاء المقاولون على أموال لتأثيث بيوت لم يتم بناؤها، أو لتزويد فلاحين لاوجود لهم بالأسمدة، أو لإزالة الغابات والأحراش فى مناطق مجهولة.. الخ ومن الأمثله الصارخة على قيام مؤسسات الدولة بتبديد الأموال العامة انه فى عام ١٩٨٢ قامت وزارة الاسكان والبينه بمنح عقد قيمته خمسين مليون نيرة لعدد من المقاولين تبين بعد ذلك أنهم أشخاص وهميون. وعليه فإنه لايمكن تقدير حجم الخسارة التى ترتبت على هذه العمليات. وحتى فى حالة وجود عقود حقيقية تم تنفيذها بالفعل فإن التكلفة عادة ماتكون مرتفعة ولاتتفق مع العائد الحقيقى المترتب على تنفيذ هذه العقود (١٤)

وقد اعترف شاجارى نفسه بظاهرة المغالاة فى تقدير ثمن العقود وأن ذلك يمثل أحد مصادر إهدار المال العام حيث أكد على ذلك بقوله :

« من الملاحظ حقا أنه منذ ما سمى بالطفرة النفطية فى بلدنا ساد إنطباع خاطئ مفاده أن الأموال لاتمثل أدنى مشكلة بالنسبة للحكومة. وعليه فإن تكاليف المشروعات المقترحة أضحى مبالغا فيها بدرجة كبيرة كما أن تصميم هذه المشروعات لم يوضع ليتلاءم مع إحتياجات مجتمعنا، بل ليرضى ببساطة أذواق المصممين والمهندسين العاملين فى هذه المشروعات..... وقد دفعنى ذلك كله لتشكيل لجنة علمية ناقشت هذه المشكله وتوصلت الى نتيجه مؤداها أنه عادة ماتمنح العقود فى نيجيريا بأسعار باهظة. وقد قبلت الحكومه بتوصيات هذه اللجنة وسوف تنظر اليها بعين الاعتبار عند وضع خطة التنمية القومية الرابعة. وتتجه النية لتشكيل وحدة لحساب التكلفة الحقيقية تتألف من الخبراء المتخصصين فى هذا الميدان. (١٥)

على أن الرئيس لم يقم باتخاذ أى إجراءات ملموسة. بل أن نظام شاجارى كان يعتبر من

أكثر النظم التى عانت من سوء الادارة وإهدار المال العام. وعلى سبيل المثال فإن نحو (٥٥٠) نيرة على الأقل كانت تنفق لتنظيف ميدان مساحته عشره آلاف متر مربع (مايعادل مساحة ملعب كرة قدم). فى حين أن الفلاح الذى يعمل بفأسه يحصل على عشرة نيرة فقط وذلك على أقصى تقدير.

وعلى الرغم من أن الرئيس شاجارى وعد بعدم الدخول فى مشروعات ترفيه (غير ضرورية) تؤكد ملامح الأبهة والفخامة، وأن الحكومة. عوضاً عن ذلك- سوف تهتم اهتماماً بالغاً بالمشروعات البسيطه الملحة مثل المستشفيات والمدارس والمبانى السكنية. فإن ذلك كله لم يتعد حدود التصريحات البيانية. فقد أضحت عملية بناء وحدات سكنية فيدراليه فى أبوجا. وكذلك إنشاء مصنع للحديد تمثل مشروعات مربحة لشركات المقاولات التى استطاعت ان تحصل على الملايين من جراء العقود الخاصة بها.

ولم يقتصر الفساد الخاص بإهدار الأموال الحكوميه على العقود والمبالغة فى تقدير قيمتها. فالجمهورية الثانية شهدت صوراً صارخة للتزوير والغش حيث دفعت مبالغ مالية كبيرة لعمال لاوجود لهم، وتم استيراد منتجات مغشوشه بغرض الحصول على العمله الصعبة. كما أن الاستيلاء على ممتلكات الدولة أضحى أمراً شائعاً. وقد قام كثير من كبار موظفى الدولة بتحويل الأموال العامة لحساباتهم الخاصة. ويحرص المتورطون فى مثل هذه العمليات الفاسده على ألا يتم إفتضاح أمرهم. أما اذا ما ساورهم الشك فإنهم يعمدون إلى التخلص بشكل كامل من جميع الملفات والوثائق الرسميه.

ومن جهة أخرى فقد تبارت كافة مؤسسات الحكم فيما بينها لإنفاق وإهدار المزيد من الأموال العامة. فحكام الأقاليم التسعة عشر ورئيس الجمهورية حصلوا على أموال طائلة. اذ كان الرئيس يحصل على نحو (١٥٠) مليون نيرة سنوياً فيما عدا عام ١٩٨٣ حيث حصل على ضعف هذا المبلغ لأسباب لايعلمها إلا هو وكبار مساعديه المقربين. أما بالنسبة لأعضاء البرلمان فانهم عاشوا حياة رغدة حيث امتلكوا سيارات فارهة ومنازل مجهزه تجهيزا فاخرا.. الخ (١٦)

أما أفراد النخبة السياسية فقد حصلوا على مرتبات مجزية ومنافع كثيره وبرروا ذلك بقولهم أن النظام الرئاسى ذو تكلفة مرتفعه. وعلى سبيل المثال فإنه خلال تسعة أشهر فقط عام ١٩٨٠ حصل أعضاء البرلمان (٥٤٥ عضوا) على مرتبات وبدلات بلغت قيمتها مايربو على (٤٤) مليون نيرة (انظر الجدول ٢-٢) وقد ازدادت هذه القيمة فى العام التالى. وكان مرتب الرئيس ونائبه يصل الى (٧١) ألف نيرة سنويا، أما الموظفين العاملين معه فإنه يصعب تقدير

المرتبات والبدلات التى كانوا يحصلون عليها نظراً لكثرتهم العددية وعدم ثبات العدد الاجمالى لهم. فثمة عدد كبير ممن يعملون كمستشارين سياسيين وضباط اتصال لشؤون الرئاسه، وأعضاء مكتب الرئيس، والوزراء.. الخ. ومن المعلوم أن هذه الوظائف كانت توجد على مستوى الولايات التسعة عشر أيضاً حيث قامت هذه الهيئات التشريعية والتنفيذية بها بتحديد المرتبات والبدلات الخاصة بأعضائها وفقاً لأهوائهم ورغباتهم الخاصة ونسى هؤلاء أن عامة المواطنين يعانون مرارة الفاقة والحرمان وأن قليلاً منهم يمكن أن يحصلوا على نحو (١٢٠٠) نيرة سنويا.

لقد أثقلت النفقات السابقه كاهل الخزانه العامة النيجيرية التى أضحت بحلول عام ١٩٨١ على شفا الإفلاس. وكان على حكومة شاجارى أن تستجدى المؤسسات والدول المانحه فى العالم للحصول على قروض مناسبة. وكانت هذه القروض ضرورية ليس لإقامة مشروعات تنموية حقيقية وإنما لاستخدامها فى ترسيخ أقدام نظام شاجارى فى السلطة.

مرتبات وبدلات اعضاء البرلمان النيجرى (لمده تسعه أشهر عام ١٩٨٠)

(جدول ٢-٢)

| البنود | المصروفات المعتمدة (بالنيرة) |
|---|---|
| مرتبات | |
| رئيس مجلس الشيوخ | ١٢٧٥٠ |
| رئيسى مجلس النواب | ١٢٧٥٠ |
| نائب الرئيس | ١١٢٥٠ |
| زعيم مجلس الشيوخ | ١٢٨٩٠ |
| زعيم مجلس النواب | ١٢٨٩٠ |
| زعماء الأحزاب | ١٠٣٠٩٠ |
| الأعضاء | ٦٠٥٣٣٧٠ |
| مستحقات أخرى | |
| مرتبات وبدلات للمساعدة التشريعية | ١٥٨٢٥٣٥٠ |
| ايجار مكاتب فى الدوائر الأنتخابية | ٥١١٢٣٠٠ |
| تأثيث مكاتب فى الدوائر الأنتخابية | ١٩٠٤٨٦٠ |

| | |
|---|---|
| انتقال وسفر محلى | ١٢٠٠٠٠٠ |
| علاوات ثابته | ١٨٠٤٠٠٠ |
| بدل تجهيز مكتب | ٥٠٠٠٠٠٠ |
| بدلات تمثيل | ٦٢٠٠٠٠٠ |
| بدلات زائرين : سفر وترفية | ١٧٥٠٠٠ |
| بدل اعباء تشريعية | ٨٧٥٠٠٠ |
| بدل ترفية | ٣٢٥٥٠ |
| الأجمالى | ٤٤٣٠٩٣٠٠ |

حاصل القول أن نيجيريا عانت بعد ظهور الطفرة النفطية من تفاوت وانقسام اجتماعى حاد وعنيف. اذ أن قلة من النيجيريين استفادت بشكل كبير من هذه الطفرة على حساب الجماهير. لقد بنى الفقراء أمالهم وأحلامهم على أساس ان ينالوا حظا ولو يسيرا من أموال النفط، بيد أن هذه الأمال تبددت فى ظل جقيقه الأوضاع غير العادله فى نيجيريا. ويعبر عن هذا المعنى بصدق مدير الأبحاث والتثقيف فى « الاتحاد الوطنى للعاملين بقطاع النفط والغاز الطبيعى » بقوله:

« لقد سمعنا فقط عن الطفرة النفطية، ورأينا بأعيننا السيارات الفارهة، وحفلات الليل الممتده حتى الصباح . والفنادق الفاخرة، والقصورة المنيفة...الخ. وثمة نفر من أصدقائنا إنغمس فى هذا الترف الأستهلاكى الناتج عن أموال النفط بل الأكثر من ذلك ان بعض قادة العمال بدأ يتحدث عن مبدأ التعايش السلمى فى قطاع الصناعة. ومع ذلك كله فإن الطفرة النفطية بالنسبة للغالبية العظمى من الجماهيربما فى ذلك هؤلاء الذين يعملون فى ميادين انتاج وتكرير ونقل وتسويق النفط كانت تعنى قدراً مشئوماً...(٢١)

ولم تقتصر عملية استغلال ونهب ثروة نيجيريا النفطية على مؤسسات الأستعمار الجديد متعدده الجنسيات، بل شارك فيها بدأب ونهم شديد فاعلون محليون ، ومن أبرز هؤلاء، على سبيل المثال، رجل الأعمال النيجيرى عمرو ديكو. أدى ذلك كله إلى ان التحالف الحاكم الذى يضم التكنوقراط والبيروقراط والسياسيين والعسكريين ، أضحى يعمل على تكريس التنمية غير المتوازنة والتراكم الرأسمالى غير العادل.

ومن الجدير بالذكر حقاً أنه لايوجد فى نيجيريا حاكم ولاية أو وزير فيدرالى أوضابط فى الجيش برتبة نقيب فصاعداً أحيل إلى التقاعد وهو لايملك قصرا منيفا وحسابات وأرصده فى الخارج، وكذلك مشروعات بملايين النيرات سواء داخل نيجيريا أو خارجها. وفى واقع الأمر فإن جميع جنرالات الجيش النيجيرى الذين أحيلوا للتقاعد ابتداء من الجنرال أوباسنجو ومرورا بشيهو يار دوا وحتى الجنرال دانجوما يمكن النظر اليهم باعتبارهم من ذوى الملايين. وقد عبر عن هذه الظاهرة بحق أحد الكتاب النيجيريين بقوله:

« إنى أعرف من الناس من خدم فى عمله طيلة ربع قرن أويزيد وتقاعد وهو يمتلك فى معصمه ساعة من الذهب ويتقاضى معاشا شهريا، اذا كان من المحظوظين، لايتجاوز مائه نيرة. بيد أننى أتحدى أن أرى ضابطا كبيرا متقاعدا لايدخل فى عداد أصحاب الملايين. وربما تعزى سهولة الحصول على هذه الثروة بالنسبة لهؤلاء الضباط إلى الطريقة التى ينضمون من خلالها إلى الطبقة الحاكمة.. (٢٢)

ولايخفى أن الظاهرة السابقة توضح أن ثروات نيجيريا القومية تم استنزافها بصورة منتظمة من خلال عمليات الغش والاحتيال وسوء الادارة. وعلى الرغم من الطفرة النفطية فى ظل الجمهورية الثانية فإن كثيراً من حكومات الولايات أضحت غير قادرة على دفع رواتب الموظفين المدنيين أوشراء الأدوية والعقاقير اللازمة للمستشفيات. كل ذلك فى الوقت الذى ازدادت فيه الفجوة بين النخبة السياسية والحكومية المترفة وعامة المواطنين الذين يعانون من بؤس وشظف العيش. وهو ما أدى إلى تعقيد المشكله السياسية فى نيجيريا وأفضى إلى سقوط الجمهورية الثانية.

### ٢ - الفساد واسع النطاق large scale corrauption

نظراً لطبيعة نشأة الدولة النيجيرية والتأثيرات السلبية التى خلفتها الخبرة الأستعمارية على مرحلة مابعد الاستقلال، بالاضافة إلى تعقد وتشابك الواقع السياسى والأجتماعى فى نيجيريا فإنها لم تستسلم لفساد حاكم ديكتاتور أو أقلية فاسدة كما هو شائع فى كثير من الدول الأفريقية الأخرى ولكنها شهدت عمليات فساد واسعة النطاق أسهمت فيها مؤسسات الدولة ومعظم أفراد النخبة الحاكمه سواء على المستوى المحلى أو الفيدرالى. كما أن الطفرة النفطيه التى شهدتها نيجيريا أفضت إلى أن يصبح النفط عماد الإقتصاد النيجيرى فى الوقت الذى أوشكت فيه القطاعات الأخرى على الإنهيار ( مثلما حدث فى قطاع الزراعة ) أدى ذلك إلى أن الثروة النفطية وإن لم تخلق واقع الفساد فى نيجيريا فإنها أسهمت فى زيادة إنتشار عملياته ووجود

أنماط معينه كالفساد واسع النطاق- أضحت ملمحا خاصا بالواقع النيجيرى.

ورغم أن الحكام العسكريين يعلنون دائما أنهم يسعون إلى تطهير بلدانهم من الفساد ويبرز ذلك واضحاً من قراءة التصريحات الأولى التى يعلنوها فور استيلائهم على السلطة فان كلا من النظم العسكرية والمدنيه (بإستثناء محدود) أسهمت أسهاماً كبيراً فى انتشار الفساد على نطاق واسع فى المجتمع النيجيرى. وقد سبق وان أشرنا إلى عمليات الفساد الكبيرة فى ظل حكم الجنرال جوون (فضيحة الأسمنت). ولابراز مدى فساد الجمهورية الثانية فى نيجيريا سوف نشير على سبيل المثال الى قضيتين من قضايا الفساد واسع النطاق وهما الفساد فى قطاع النفط، وفضيحة الأرز.

(أ) الفساد فى قطاع النفط النيجيرى: (١٨)

لاشك ان اعتماد الدولة بشكل متزايد على عوائدها النفطية فى ظل واقع الفساد الذى استشرى فى جنبات المجتمع النيجيرى حتى أنه أكتسى بصفه قيمية ومؤسسيه قد أسهم فى انتشار عمليات الفساد واسعة النطاق فى كل مايتعلق بصناعة البترول وربما يعد ذلك أحد المقومات الأساسية التى أودت بحياة الجمهورية الثانية فى نيجيريا.

ففى ٢٣ نوفمبر ١٩٨٤ أعلن وزير النفط النيجيرى أن بلاده خسرت ما يربو على (١٦) بليون دولار من عوائد النفط خلال الفترة الثانية من حكم الحاج شيهو شاجارى. وأن هذا الرقم يمثل عشرين فى المئة من اجمالى العائدات الحكومية المتوقعه من صناعة النفط. وتمثل الفساد فى قطاع النفط خلال تلك الفترة أساسا فى عمليات التهريب، وسرقة منتجات النفط، والتحايل على تطبيق اللوائح المنظمه لصناعة وتجارة النفط.

لقد كانت الأجراءات الرسمية تقضى بأن تقوم «هيئة البترول القوميه النيجيريه» ببيع منتجات النفط المستخدمه فى الصناعات الثقيلة ومحركات السفن بسعر محدد هو عشره كويو للتر الواحد- لعشرة من الموزعين المعتمدين، على ان يقوم هؤلاء بتوزيع المنتجات للأستهلاك المحلى. غير ان هذه الأجراءت ضرب بها عرض الحائط اذ كانت تلك المنتجات تباع لموزعين غير معتمدين بشكل غير قانونى وبسعر أعلى من السعر الرسمى (١٤ كويو للتر الواحد) ثم يقوم هؤلاء الموزعين غير المعتمدين بالبيع لمجموعة من الوسطاء المزودين بمكنة النقل والشحن، بعدئذ يتم نقل النفط ويباع إلى السفن الأجنبية فى المياه النيجيرية. وكان سعر اللتر الواحد يصل إلى نحو عشرين كويو.

ومن الملاحظ إن وسطاء النفط حققوا أرباحاً طائلة لأنهم كانوا يتلقون الثمن بالدولار

طبقا للأسعار السائده فى السوق غير الرسمية ( كان سعر الدولار بالعملة المحلية فى ذلك الوقت اعلى مرتين ونصف من السعر الرسمى ).

وطبقا للتقديرات الرسمية فان سرقة النفط النيجيرى كانت تأخذ شكل الإستيلاء على حمولات ناقلات النفط وتغيير مسارها وبيع حمولاتها لعملاء أجانب أخرين. وفى هذا السياق فإن نحو (١٨٩) ناقلة نفط فشلت فى الوصول الى جهة التصدير المقصوده، حيث قام بعض ذوى النفوذ النيجيريين ببيع حمولة هذه الناقلات بأسعار مرتفعة لحسابهم الخاص. وقد بلغت قيمة الصادرات غير القانونيه من الجازولين والوقود المأخوذ من مصفاه (وارى) Warri نحو (٤٠٠) مليون دولار سنويا. وتورط فى هذه العمليات بعض مسئولى « الهيئة القوميه للبترول » وموزعيهم المعتمدين، وكذلك بعض الوسطاء الممثلين لمصالح أجنبية.

وتجدر الأشارة إلى أن الحصول على تصاريح للتجارة فى سلع استراتجية يمثل فى البلدان الأفريقية مصدرا فى حد ذاته للحصول على المال والثروة. إذ يقوم معظم أصحاب هذه التصاريح ببيعها مقابل مبالغ مالية كبيرة. وعلى سبيل المثال فان الحكومه النيجيرية أعطت اثنين وسبعين تصريحا لبيع النفط الخام وبالمراجعة تبين أن اثنين منها فقط كانا يعملان فى أعمال النفط بشكل حقيقى، أما باقى التصاريح فقد تم بيعها لآخرين.

ولاشك ان الفساد فى قطاع النفط قد ترك أثاراً سيئة على الأقتصاد النيجيرى فإذا نحينا جانباً الخسارة المالية التى تعدت بلايين الدولارات، فإن الاستيلاء على منتجات النفط بشكل غير شرعى أدى الى حدوث نقص خطير فى منتجات النفط اللازمه للإستهلاك المحلى. فنقص الوقود أدى إلى اغلاق العديد من المصانع بالأضافة الى زيادة أسعار وسائل النقل والمواصلات، ومن الطريف فى هذا الصدد أن شركة شل « لتنمية البترول المحدوده» وهى أكبر منتج للنفط الخام فى نيجيريا آنذاك لم تكن غير قادره فى عام ١٩٨٤ على ارسال قوارب امداد لمنشآتها النفطيه فى المياه النيجيريه بسبب نقص الوقود.

[ب] فضيحة الأرز :

أوضحت كثير من المحاكمات التى أجريت فى نيجيريا بعد انهيار الجمهورية الثانية أن الوظيفه العامة تتيح لشاغليها فرصاً يصعب مقاومتها للتورط فى عمليات فساد واسعة النطاق. وعلى سبيل المثال فقد اعترف أحد رجال الأعمال المتهمين بالفساد - وهو ازياكو ابراهيم عضو اللجنة التنفيذيه السابق للحزب الوطنى النيجيرى - بأنه بنى مركزه الاقتصادى على هدية عيد ميلاد قدمت له طوعاً من رجل أعمال فرنسى وبلغت قيمتها نحو ربع مليون دولار. كما أن عمرو

ديكو - المتهم الآخر فى قضايا فساد واسعة النطاق - قد أوضح أن الحقائب الممتلئة بالنقود السائله التى سلمت لمنزله ماهى الا مساهمات قانونيه أعطيت له عن طيب خاطر . (١٩)

على أن الإتهام الرئيسى الذى وجه لعمرو ديكو كان يتعلق بما أطلق عليه اسم فضحية الأرز خلال فترة رئاسته للجنة العمل الرئاسية بشأن الأرز . إذ كان الهدف من انشاء هذه اللجنة تتمثل فى العمل على تثبيت أسعار الأرز فى الأسواق النيجيرية . غير أنه من الناحية الواقعيه أضحت عمليات توزيع الأرز بمثابة نوع من المكافأة الحزبية أو مجرد رشاوى بسيطه . كما أن موزعى الأرز المحليين حققوا أرباحا طائلة من جراء رفع اسعار الأرز .

ويأتى تصنيف هذه الفضيحة ضمن عمليات الفساد واسعة النطاق بسبب ضخامة المبالغ المالية التى تضمنتها . فعلى سبيل المثال حصل عمرو ديكو على مايربو على أربعة ملايين نيرة مقابل الموافقه على عقد أرز واحد تم منحه لشركة صغيره هى (يوروتراد نيجيريا المحدوده) .
Euru trade Nigeria ltd

وقد اعترفت هذه الشركة أثناء التحقيقات بأنها دفعت مبالغ أخرى لديكو وغيره من قادة الحزب الوطنى النيجيرى . ولاشك ان اعتراف مثل هذه الشركة الصغيرة بدفع نحو عشرة ملايين دولار على سبيل الرشوة فان ذلك يعطى المرء فكرة تقريبيه عن مدى الأرباح التى حققتها فى تجارة الارز (٢٠)

وهكذا يتضح أن كبار المسئولين الحكوميين والسياسيين تورطوا فى عمليات فساد واسعة النطاق كان لها دور كبير فى تكريس الفجوه بين الأغنياء والفقراء فى المجتمع النيجيرى وزيادة حدة عدم المساواه الأجتماعية .

## ٢ - الفساد الأنتخابى فى نيجيريا

أحد السمات البارزه للحياة السياسية فى الدولة الأفريقية فى مرحلة مابعد الأستقلال هى استخدام العملية الانتجابية لتدعيم سيطرة النخبة الحاكمة وإضفاء نوع من الشرعية على تواجداها فى السلطة . أى أن الهدف الحقيقى للانتخابات أضحى مجرد تعبير بيانى لاوجود له على مستوى التطبيق الفعلى . ومن ثم أضحت عملية الانتخاب بمثابة إنتقاء واختيار بواسطة التحالف الحاكم وليس من قبل الجماهير الأمر الذى يجعلنا أمام مفهومى الأختيار والانتقاء (selection) وليس مفهوم الانتجاب (election) فالمفهوم الأول عاده مايشير إلى الانتقاء الذى ربما قد يتم بواسطة شخص أو مجموعة صغيرة . أما المفهوم الثانى فإنه يشير إلى الأختيار بواسطه الإقتراع العام عادة . وقد برز هذا التمييز واضحاً فى انتجابات ١٩٨٣ فى نيجيريا كما

سوف يأتي بيانه .

ومن بين الوسائل المنتشره التى تؤدى إلى فساد العملية الانتخابية استخدام أجهزة الدولة المختلفة لتزوير الانتخابات، واللجوء إلى القمع والقهر لترويع الناخبين والمرشحين، وشراء أصوات الناخبين بما يؤدى إلى التأثير على إرادتهم الحرة فى عملية الاختيار ... ألخ .

وقد أستخدمت كافة الوسائل السابقة وغيرها فى انتجابات ١٩٨٢ فى نيجيريا وربما يكون ذلك أحد العوامل الهامة التى أدت إلى سقوط الجمهورية الثانية والاطاحة بنظام « شيهو شاجارى » عن طريق الانقلاب العسكرى الذى قاده الجنرال محمد بوهارى فى ٣١ ديسمبر ١٩٨٣ .

ويمكن مناقشة الفساد الأنتجابى فى نيجيريا عام ١٩٨٣ من خلال التركيز على دور كل من الأجهزه والمؤسسات التالية : (٢٣)

(أ) لجنة الأنتخابات الفيدرالية ( fedeco )

(ب) قوات الشرطة .

(جـ) وسائل الاعلام .

إن مستوى الاستعدادات التى قامت بها اللجنة الانتجابية الفيدراليه قد أسهم بشكل واضح فى التأثير على عملية الانتجابات ذاتها . وما لاشك فيه أن تأخير إصدار قانون الانتجابات قد أثر سلباً على مقدرة اللجنة لاجراء الترتيبات اللازمة فى موعدها الصحيح .

لقد ثارت الشكوك فى أذهان المواطنين حينما أصدرت اللجنة القائمة الانتخابية وهى خالية من أسماء كبار السياسيين المعروفين على المستوى القومى .

بل إن عملية تسجيل الناخبين قد شابها الكثير من أوجه القصور والأهمال وكانت مثار انتقادات حادة من مختلف الاتجاهات السياسية فى البلاد . ومن الأمور التى تثير الدهشه والاستغراب فى هذا الصدد أن حاكم ولاية أويو ( OYO ) بولايجى ( bolaige ) قد سجل فى جداول الأنتجاب على أنه أنثى . كما ان اسم الحاكم مباكوى ( mbakwe ) قد حذف من قائمة الايمو ( imo ) مما دفع به إلى القول بضرورة عودة الحكم الاستعمارى مرة أخرى لنيجيريا ( وذلك على سبيل التهكم والسخرية ) .

وقبل اجراء الانتخابات بشهرين لم تكن أماكن الاقتراع العام معدة ولم يكن تم بعد تدريب مسئولى الأمن الذين سوف يوكل إليهم مهمة تأمين العملية الأنتخابية، كما أن القائمة الانتخابية الصحيحة لم تعلن إلا قبيل الأنتخابات بقليل وذلك لأسباب أمنية، وعندما أرادت الأحزاب المتنافسه الاطلاع على هذه القائمة طلب منها شراؤها بمبلغ (٦ر١) مليون نيرة، وهو الأمر

الذى جعل الاستفاده منها مقصورا على من يقدر على دفع هذا المبلغ .

أضف الى ماسبق فإن لجنة الانتجابات الفيدراليه قررت تغيير نمط الانتخابات فبدلا من البدء بإجراء الإنتخابات البرلمانية ثم بعد ذلك تجرى الانتخابات الرئاسية اتفق على ان يتم البدء بالانتخابات الرئاسية . ولاشك ان هذا التعديل أثار الشكوك لأن الحزب الذى سوف يفوز بالانتحابات الرئاسية ستكون له ميزه تؤهله للفوز بالانتخابات الأخرى .

ومن الملاحظ أن اللجنة قررت فرز الأصوات فى أماكن الانتخاب بدلا من المراكز الانتخابية الكبرى، ولتأمين نجاح هذه العملية اشترت اللجنه (٤٠٠٠٠) مشكاه تنار بالكيروسين بتكلفة مليون ونصف نيرة . وقد أدى ذلك إلى تشكك الأفراد ولاسيما المرشحين، وقلقهم حول مدى توافر الكيروسين اللازم .

ومن جهة أخرى فإن الدور الذى لعبته قوات الشرطة النيجيريه أثر بشكل مباشر على طبيعة العملية الانتخابية . فلم يعهد على الشرطة انها دافعت قط عن صالح الفقراء والمحرومين أو أنها وقفت موقف الحياد فى الصراعات السياسية . فقد عرفت بممارساتها الفاسده وعدم فعاليتها فى كثير من المواقف .

لقد كان الاعتقاد الغالب على مأمورى الشرطة فى الولايات النيجيرية المختلفة أن بمقدورهم التحكم فى مستقبل العمل السياسى . إذ أضحى وضعهم الفعلى أشبه بوضع الحكام العسكريين. ففى الفترة التى سبقت وأعقبت إنتخابات ١٩٨٣ كان المفتش العام للشرطة النيجيرية دائم الظهور بزيه العسكرى الكامل على شاشات التلفاز محذراً العامة من القيام بأيه تظاهرات أو أعمال احتجاجية ضد نتائج الانتخابات . ولإعطاء هذا التحذير قدراً من المصداقة ألغيت أجازات جميع الضباط فى قطاع الشرطه، وعقدت اجتماعات مستمره لقيادات الشرطه، ووضعت قوات مكافحة الشغب على أهبه الاستعداد فى كثير من الولايات، كما تم تدريب نحو ٦٥ ألف فرد تدريبا شبه عسكرى للاستعانه بهم فى مقاومة أية أحداث للشغب ولاشك أن هذا المظهر العان كان يعطى انطباعا للناظرين بأن نيجيريا فى حالة استنفار عام للدخول فى حرب. وعزز من هذا الانطباع وجود قوات عسكرية عند تقاطع الطرق الرئيسية فى جميع أنحاء نيجيريا لتفتيش جميع المركبات الماره .

ومن جهة ثالثة فإن الدور الذى لعبته وسائل الإعلام النيجيرية المختلفة قد أثر بشكل كبير على السلوك والأداء الانتخابى عام ١٩٨٣ . ففى تلك الفترة كان هناك نحو (٢٧) جريدة يومية ونحو ثلاثين محطه اذاعية، وعدد مماثل تقريباً من القنوات التليفزيونية . وقد ظهر نحو ٥٠٪

من هذه الوسائل إلى حيز الوجود بعد عام ١٩٧٩، أى مع بداية الجمهورية الثانية فى نيجيريا. وكان أغلب هذه الوسائل الأعلامية مملوك للدولة سواء على المستوى الفيدرالى أو المحلى. ونظرا لأن الصحفيين كانوا بمثابة موظفين عموميين فإنهم إفتقدوا الموضوعية فى معظم تقاريرهم وتحليلاتهم. والدليل على ذلك أن وسائل الاعلام المملوكة للحكومة الفيدرالية كانت عبارة عن بوق دعائية لصالح الحزب الوطنى النيجيرى الحاكم. وعندما قامت بعض أجهزة الاعلام فى عدد من الولايات التى لاتؤيد الحزب الوطنى بانتقاد الحكومة الفيدرالية ولاسيما فى مواجهة الممارسات الفاسدة لقيادات الحزب الوطنى فإنها تلقت تهديداً واضحا من الحكومة باغلاق مقارها اذا مااستمرت فى تهديد السلام والاستقرار فى نيجيريا.

وعليه فإن وسائل الاعلام النيجيرية قد تم تحجيمه وتقليصه سواء من خلال إفساد كبار العلاميين أو من خلال التهديدات الحكومية المسنمره والتدخلات السافره من قبل أفراد الشرطة التى كثيراً ماكانت تقتحم مقار وسائل الاعلام المختلفة بهدف ترويع العاملين فيها والتأثير على معالجتهم للقضايا العامة.

وهكذا فإن الفترة التى سبقت إنتخابات ١٩٨٣ كانت تتميز بالغموض وعدم الأستقرار. فالجماهير كانت فى حيرة من أمرها : من تصدق؟ وبمن تثق ؟ . وفى ظل غياب الحقيقة عادة ماتجد الشائعات طريقها لأذهان العامة . وهذا ماحدث فى نيجيريا حيث انتشرت شائعات عن أعمال عنف مريرة، وعن وقوع انقلاب عسكرى، وحتى عن حدوث تدخل خارجى. وكان كل طرف من أطراف القوه السياسية يزكى بعض الشائعات التى تدعم من موقفه وتفوض من موقف الأطراف الأخرى.

أن أحداث انتخابات ١٩٨٣ أثبتت أن الشرطة تصرفت كما لو كانت فى حالة إستنفار للدخول فى حرب ضد قوة كبرى، وتصرف السياسيون كما لو كانت السياسة هى الفرصة الوحيدة الممكنة للوجود البشرى فهى بالنسبة لهم مسألة حياة أو موت.

لقد انعكست العوامل السابقه على الأداء الانتخابى الذى شهد عمليات تزوير وتلاعب واسعة النطاق وهو ماعبر عنه بوضوح الزعيم الراحل أو بافيمى أولولو أحد زعماء المعارضة حيث قال :

« لقد كان هناك تلاعب فى انتخابات ١٩٧٩ .. بيد أن التلاعب هذه المره ( يعنى فى ١٩٨٣ ) كان

على نطاق واسع. وسوف يستغرق الأمر قرابة شهر لتجميع الحقائق والأرقام الصحيحة لرفع دعوى قضائيه . انهم لم يسمحوا للناخبين فى سوكوتو وبورنو بالتصويت على الاطلاق . أن الناخبين فى حوالى ٨٥٪ من المراكز الانتخابيه لم يتمكنوا من الادلاء بأصواتهم. ولم يتمكن مندوبى الناخبين من القيام بمهامهم فى مراقبة فرز الأصوات حيث قامت السلطات بطردهم. وقد إستخدمت الهراوات والقنابل المسيلة للدموع لطرد الناخبين الذين أرادو حضور فرز الأصوات» (٢٤)

وإذا كان التصريح السابق يعبر عن غضب أحد المرشحين الذين خسروا اظلنتخابات فان التصريح الذى أدلى به الجنرال محمد بوهارى يعبر عن رأى القائمين بانقلاب ١٩٨٣ حيث أكد على ان الأنتخابات يمكن ان تكون أى شئ إلا أن تكون حرة ونزيهة .

وعلى الرغم من رفع بعض الدعاوى القضائيه للنظر فى مسألة تزوير الأنتخابات فان معظم المتضررين لم يقوموا برفع مثل هذه الدعاوى وذلك لإيمانهم الراسخ بعدم حياد المؤسسة القضائيه فى الأمور السياسية ، بالاضافة إلى فساد الهيئة القضائية ذاتها .

## نظام بابا نجيدا واشكالية الفساد المزمن

حاول الجنرال ابراهيم بابا نجيدا بعد سيطرته على مقاليد الحكم فى نيجيريافى اعقاب الانقلاب العسكرى الذى أطاح بحكومة الجنرال محمد بوخارى فى ٢٧ اغسطس ١٩٨٥ أن يبرر حركته الانقلابية من خلال الإتهامات التى وجهها للحكومة العسكرية السابقة . اذا إنتقد حكومة بخارى العسكرية بأنها استمرت فى اتباع نفس المنحى الذى كانت تسير عليه الحكومة المدنية للحاج شيهو شاجارى والذى من أجله قرر الجيش الاطاحة بها . أضف إلى ذلك فقد أكد بابا نجيدا فى أول بيان له إلى الأمة على أن الحكومة السابقة قد انتهكت حقوق الإنسان بشكل صارخ حيث احتجزت العديد من السياسيين والمثقفين والطلبة ورجال الأعمال دون توجيه اى تهم اليهم .

وبالفعل فإن بابا نجيدا أصدر أوامره بالعفو عن معظم المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم بعض الشخصيات البارزه فى نظام شاجارى السابق أمثال وزير الشئون الخارجية السابق أشايا عوده، ومستشار البترول والطاقة السابق يحى ديكو ( شقيق عمروديكو)، وحاكم ولاية لاجوس السابق لطيف جاكندى، (٢٥)

على ان أكثر القرارات التى قوبلت بترحاب شعبى واسع هو ذلك القرار الذى اتخذه بابا نجيدا بالغاء المرسوم رقم ٤ والذى كان يقضى بفرض عقوبات بالسجن طويلة الأجل على كل من يوجه إنتقاد للحكومة العسكرية السابقه .

وعلى الرغم من كل محاولات بابا نجيدا لتحسين صورة نظامه العسكرى فإن الضغوط الخاصة بالتورط فى أعمال الفساد استمرت مسيطرة فى الواقع النيجيرى سواء كانت ضغوطا داخلية أو خارجية. لرغبة أصحاب الوظائف العامه فى استغلال مراكزهم الوظيفية لتحقيق ثروات كبيرة بطرق غير قانونيه توازى تماما رغبة رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب فى تمرير مشروعاتهم وأعمالهم حتى لاتقع فى اسار الاجراءات البيروقراطية المعوقه والتى تتطلب موافقه بعض الوزراء أو مسئولى الجمارك أو قوات الشرطه ..الخ

ومن الملاحظ حقا أن محاولة الانقلاب الفاشله ضد نظام الجنرال ابراهيم بابا نجيدا والتى تزعمها العميد جيديون أوركار فى ٢٢ ابريل ١٩٩٠ أثارت - كغيرها من الأعمال الانقلابية - بشكل واضح قضايا الفساد والفوضى التى أضحت ملمحاً أساسياً للنظام السياسى فى نيجيريا بغض النظر عن طبيعته المدنيه أو العسكرية. (٢٦)

لقد انغمس كثير من الحكام العسكريين للولايات النيجيرية فى أعمال الفساد وانتشرت القصص والروايات الصحفية عن القصور المنيفة والسيارات الفارهه التى يمتلكها هؤلاء الحكام. ولايقتصر الفساد عند هذا المستوى بل انه يمتد ليشمل الحكومة والمؤسسات العامة وهو الأمر الذى أكده تقرير المفتش العام الفيدرالى عام ١٩٨٨ حيث أورد عدد من الحالات الخاصه بإهدار الأموال العامه والإثراء غير المشروع للمسئولين على حساب وظائفهم العامه. ومن أبرز الأمثلة على فساد حكام الولايات العسكريين فى نيجيريا أنه فى ولاية أوجون استقال المراجع المالى الدكتور أولاسينى اكينتولا بللو من منصبه بعد اتهامه لحاكم الولاية العسكرى الكابتن محمد لاوال بالفساد وتبديد الأموال العامة. وطبقا لأولاسينى فقد قام الحاكم العسكرى بسحب (٤٠) مليون نيره من أرصدة الولاية الثابته، وأمر بدفع مايقرب من (٧٠٪) من قيمة عقود لم يبدأ العمل بمقتضاها بعد (٢٧) ولم يتوقف اتهام الحكام العسكريين بالفساد، ففى يناير ١٩٩٠ قدم مفتش الصحه فى ولاية رفرز إستقالته إحتجاجاً على سوء استخدام الأموال العامة من قبل حاكم الولاية. وقد إضطر بابا نجيدا فى بعض الحالات إلى إقالة أسوأ الحكام العسكريين سمعة فى قضايا الفساد.

ويمكن القول أن الأنماط الأساسية للفساد فى نيجيريا والتى سادت فى ظل الجمهورية الثانية قد استمرت وتم تكريسها فى ظل نظام الحكم العسكرى للجنرال ابراهيم بابا نجيدا. فالنمط الخاص بإهدار وتبديد الأموال العامة يبرز واضحاً فى استغلال المناصب الحكومية والسياسية لتحقيق الإثراء السريع بشكل غير مشروع وتؤكد الأمثلة التى ذكرناها آنفا استمرار

هذا النمط من أنماط الفساد السياسى.

وثمة أمثلة عديدة لنمط الفساد واسع النطاق فى ظل نظام بابا نجيدا والتى أشارت بعض التقارير إلى تورط الرئيس نفسه فى هذه الممارسات ففى أثناء حرب الخليج قامت الحكومة النيجيريه بعقد عدد من الصفقات البترولية تبين بعدها أن نحو ثلاثة مليارات دولار من إجمالى خمسه مليارت قيمة هذه الصفقات لم تسجل بصورة رسمية فى الحسابات الحكومية الموجودة بالبنك المركزى ومن بين عمليات استنزاف الموارد العامة فى نيجيريا تعاقد الحكومة مع شركة المانية على انشاء مصنع لصهر الألومنيوم، وتبلغ قيمة العقد نحو مليار دولار. ولاشك. ان التكلفةالتى اعلنتها الحكومة النيجيرية لإنشاء المصنع تزيد بنحو (٦٠٪) أو ربما ١٠٠٪ عن تكلفة المصانع المماثلة فى أى مكان آخر. (٢٨)

ويؤكد لارى دياموند أن السياسات الانتخابية التى طبقت فى ظل نظام بابا نجيدا لم تختلف عن تلك التى طبقت فى ظل الجمهورية الثانية ففى الانتخابات المحلية لعام ١٩٨٧ تم توزيع (٧٢) مليون بطاقة انتخابية فى حين أن عدد الناخبين المسجلين فى نيجيريا لايزيد عن ٥ر٥ مليون ناخب. وهو مايعنى ببساطه حدوث عمليات تزوير واسعة النطاق فى تسجيل الناخبين كأن يتم تسجيل الأطفال والموتى والأشخاص غير الموجودين (٢٩) وقد تكررت نفس عمليات التزوير فى الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التى أجريت فى اطار برنامج حكومة بابانجيدا العسكرية لتسليم السلطة لحكومة مدنية فى يناير ١٩٩٣. ونظراً لتعرض الإجراءات الإنتخابيه لعمليات تزوير واسعة النطاق- إذ تبين أن عدد الذين أدلوا بأصواتهم الانتخابية يفوق كثيراً العدد الرسمى للناخبين المسجلين فى جداول الانتخابات - فقد اضطرت الحكومة العسكرية لالغاء نتائج هذه الجوله من الانتخابات الرئاسية فى أوائل اغسطس ١٩٩٢.

وقد استمر المال يلعب دوراً سياسياً غير أخلاقى فى ظل حكومة بابا نجيدا. ففى عام ١٩٨٩ تنافست العديد من الجمعيات والتنظيمات السياسية والنقابيه لكى تحصل على ترخيص رسمى بأن تصبح أحد الحزبين السياسيين المسموح لها بممارسة نشاطها السياسى فى ظل النظام الجديد، وتؤكد كثير من المصادر أن رجال الأعمال والشخصيات السياسية البارزه أنفقوا أموالاً طائلة قدرت بنحو ٢٥٠ بليون نيره للحصول على ترخيص بإنشاء حزب سياسى.

ويلاحظ ان النيرة فى ذلك الوقت كانت تزيد فى قيمتها على الدولار. ولاشك ان هذه التكلفه المرتفعة للممارسة السياسية تثير تساؤلاً جوهرياً بخصوص السياسة النيجيرية وهو يتمثل فى الدوافع والأسباب التى تقف وراء سعى السياسيين والعسكريين للفوز بالسلطة،

وأعتبار هذا الأمر هدفاً أسمى بالنسبة لهم بحيث تصبح ساحة الممارسة السياسية ساحة حرب ونزال ومسألة موت أوحياه. (٣٠)

وحقيقة الأمر أن الوصول الى المناصب الحكومية والسياسية فى نيجيرياأضحى يمثل فرصة كبيرة لتحقيق ثراء سريع بشكل غير مشروع. وهو الأمر الذى يبرر مخاطر وتكاليف السياسة المرتفعه فى نيجيريا منذ استقلالها. ومن المشكلات الأساسية التى تواجه عملية التحول الديمقراطى فى نيجيريا والانتقال للجمهوريه الثالثة مشكلة التعداد العام للسكان لما لها من ابعاد سياسية واجتماعية واقتصادية خطيره. فقد أنفقت الحكومة العسكرية مايربو على بليونى نيره لإجراء التعداد العام للسكان فى عام ١٩٩١ بيد أن النتائج النهائية لهذا التعداد أثارت جدلا واسعا داخل نيجيريا وخارجها حيث كان من الشائع وفقا للتقديرات الدولية أن تعداد السكان النيجيريين يصل الى (١٢٠) بليونا. بيد أن احصاء ١٩٩١ انتهى الى أن تعداد نيجيريا هو (٨٨ر٥) مليون نسمه فقط. (٣١)

ومن المعروف أن تعداد ١٩٩١ هو الرابع منذ الاستقلال. وقد ألغيت نتائج التعداد العام الأول عام ١٩٦٢ لما ترتب عليها من عدم استقرار سياسى حاد. أما التعداد العام الثانى والذى أجرى عام ١٩٦٣ فقد أقرت نتائجه بواسطه قرار من المحكمه العليا. وكان مصير نتائج التعداد العام الثالث سنة ١٩٧٣ هو الإلغاء لنفس الأسباب التى أفضت إلى الغاء التعداد العام الأول. وعليه فإن نتائج أى تعداد عام للسكان فى نيجيريا ينبغى ان ينظر اليها دائماً فى سياق واقع التنافس والصراع الأثنى والقبلى والأقليمى الذى تعانى منه نيجيريا.

وعلى الرغم من أن الرئيس بابا نجيدا اقترح على مواطنيه ان لايكون التعداد العام موضوعا لاثاره الصرعات والتنافس بين الجماعات الثقافية والعرقية والاقليميه فى نيجيريا. إلا أن هذا الاقتراح قوبل بالرفض من الناحية الواقعية. ففى ولاية أويو قام مجلسها النيابى برفع دعوى قضائية ضد اللجنة القومية للانتخابات بشأن نتائج تعداد ١٩٩١. وطلب المجلس من المحكمة ان تقوم بمنع اللجنة من الاعتماد على هذه النتائج فى عملية اعادة تنظيم الجداول الانتخابيه الخاصة بالولاية. ومن بين الأسانيد التى اعتمد عليها المجلس النيابى للولاية ان تلاميذ المرحلة الأبتدائية فقط يقدرون بأكثر من مليون طفل. الى جانب فئات أخرى من السكان تقطن ولاية أويو. وتعجب مشرعوا الولاية من ان تعداد ولايتهم طبقا لنتائج ١٩٩١ يبلغ نحو (٣ر٤) مليون نسمه فى حين ان تعداد ١٩٦٣ لكل من ولايتى أويو وأوسون يبلغ نحو (٥ر٢) مليون نسمه، وهذا يعنى ان زيادة السكان فى المنطقة بلغت نحو أربعمائه ألف نسمة فقط بعد (٢٩) عاما! (٣٢)

وفى ولاية يورنو قام محلسها النيابى بتشكيل لجنة برلمانية لدراسة نتائج تعداد ١٩٩١ حيث شكك المجلس فى اجراءات التعداد العام واتهمها بمخالفة القواعد والأعراف المتبعه فى دراسات السكان والنمو. (٣٣)

خلاصة القول أن الممارسة السياسية فى نيجيريا بعد الاستقلال كشفت عن وجود طبقة سياسية حاكمه متمايزه عن عامة المواطنين التى تعانى من ظروف اقتصادية بالغة السوء. وعلى الرغم من الأختلافات العرقية والاقليميه، والانقسامات الدينيه، والتوترات المدنية - العسكرية التى توجد بين أجنحه هذه الطبقة فإنها تحتفظ بشىء من التماسك بفضل جموحها للسلطة وسعيها الدءوب للاحتفاظ بها. ولاشك أن هذه الطبقه الحاكمه تعمل بكل السبل على تكديس الثروة المملوكة لديها بفضل سيطرتها على علاقات السلطة. ومن ثم أضحت الأجيال الجديدة سواء بين صفوف المدنيين أو العسكريين على استعداد للدخول فى عمليات الممارسة الفاسدة التى توفرها شبكة علاقات السلطة وذلك من أجل التمتع بالمزايا الماديه المتحققه من خلال هذا النظام أى ان التمسك بالمبادىء والقيم الأخلاقيه والقواعد الديمقراطية أضحى قائماً فقط فى ميدان الخطب والتصريحات البيانيه. وطبقا لأحد الحكام العسكريين السابقين، العقيد يوحنا ماداكى، والذى كان يشير إلى نزاهته وأمانته وسط بيئه فاسدة، فإن أصحاب المناصب الرسميه الرفيعه الذين يرفضون التورط فى ممارسات فاسدة ينظر اليهم على أنهم بلهاء لايفقهون شيئاً فى أمور السياسة الواقعيه. يقول الحاكم السابق منتقداً « ما فائدة ان تكون مستقيما؟ فهؤلاء الذين يفضلون حياه الفاقة على التمتع بالمزايا المادية للفساد يوصفون بالحمق والغباء. وعليه فانه لايوجد أدنى احترام وتقدير للعمل الشاق، أو للإنجاز الأكاديمى، أو للتفوق والابداع عموماً » (٣٤)

وهكذا فإنه بالرغم من حديث الحكومات المتعاقبة فى نيجيريا - عسكرية كانت أم مدنية - عن محاربة الفساد واقتلاع جذوره فقد أضحت شبكة علاقات السلطة المسببة للفساد منتشرة داخل النظام وعلى كل المستويات. ومن ثم فإن القضاء على الفساد أمر صعب المنال وسط هذه البيئة الملائمة له.

# الفصل الثالث

## استراتيجيات الاصلاح

ينتشر الفساد السياسى فى افريقيا وسط بيئة مليئة بالتحديات. فمعظم الدول الأفريقية تعانى من تحدى التكامل القومى وبناء الدوله القومية، وتحدى صياغة هوية قومية واحده وتحدى التنمية والتخلص من ربقة التخلف والتبعية. فثمة أزمة هيكلية عامة يرتبط بها ويترتب عليها تحدى الفساد فيها. وتأتى خطورة هذا التحدى من كونه يمثل ظاهرة مركبة ومتشابكة الأبعاد تتداخل فيها الجوانب السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية... الخ. وقد يصل هذا التحدى مدى بعيدا بحيث يمكن أن نميز بين نظم سياسية فاسدة وأخرى تشهد بعض مستويات الفساد، وبين مجتمعات فاسدة يصبح فيها الفساد حقيقة حياتية دائمة، وأخرى غير فاسدة يكون الفساد فيها ظاهرة عرضية مؤقته.

ولمواجهة هذا التحدى فإن معظم الدول الأفريقية تتبنى استراتجيات حكومية للقضاء على الفساد او على الأقل تقويض نطاق أنتشاره، ومن ذلك تشكيل لجان دائمة للتحقيق وتقصى الحقائق، وتبنى حملات قوميه للتطهير، والاعلان عن دساتير أخلاقية تشكل ضابطاً للسلوك العام.

وعلى صعيد آخر يطرح عدد من الباحثين نمطاً آخر من الاستر تيجيات البديلة يرون بأنها كفيلة بالقضاء على الفساد فى افريقيا على المدى البعيد. ويركز هذا الفصل من الدراسة على عرض وتحليل هذين النمطين من إستر تيجيات الاصلاح وذلك فى مبحثين على النحو التالى :

## المبحث الأول

## إستراتيجيات الإصلاح الحكومية

لاشك أن معظم الزعماء السياسيين فى أفريقيا يدينون الفساد بكافة صوره وأشكاله بشكل علنى صريح. وتبدو هذه الأدانة فى بعض الأحيان مجرد تصريح بيانى غير مصحوب بتغيرات حقيقية فى المؤسسات السياسية والأقتصادية فى المجتمع. على أنه تجدر الأشارة الى أن الرئيس التنزانى السابق جوليوس نيريرى أستطاع أن يتخذ بعض الاجراءات الايجابية التى كان من شأنها تقويض أنتشار الفساد فى المجتمع التنزانى - ويهدف هذا الجزء من الدراسة مناقشة الاستراتيجيات الحكومية وبيان أهميتها ونتائجها .

وتتضمن الإستراتيجية الأولى فى مكافحة الفساد والتى أخذت بها بعض الدول الأفريقية إصدار تشريعات وقوانين وقرارات من شأنها الحد من تفشى الفساد فى المجتمع. ومن الأمثلة البارزة على ذلك دليل القيادة ؛ leadership code ؛ فى كل من تنزانيا وزامبيا، وقانون السلوك، ومحكمة السلوك فى نيجيريا.

لقد كان دليل القيادة الذى أصدره الرئيس نيريرى فى تنزانيا يمثل الجزء الأخير من اعلان أروشا عام ١٩٦٧ . (١)

والغاية الأساسية من وراء هذا الدليل هى محاولة منع تكوين طبقة بيروقراطية وأدارية جديدة مسيطرة فى تنزانيا. إذ أنه أشترط على كل قائد أن يكون من بين صفوف العمال والفلاحين وألا يقوم بأية أنشطه رأسمالية أو اقطاعية. وعليه فقد حرم على القائد أن:

- يمتلك أسهما فى شركات أو جمعيات خاصة.
- يقوم بمهام الأدارة فى شركة خاصة.
- يمتلك منازل بغرض تأجيرها للغير.

واذا كان دليل القيادة قد قلص من ممارسات الطبقة البيروقراطية البرجوازية المتناقضة بشكل صريح مع أعلان أروشا، فإن هذه الطبقة مع ذلك قد إستطاعت أن تحافظ على تمايزها فى المجتمع، ليس من خلال ممارساتها الخاصة فقط ولكن من خلال استخدام مؤسسات الدولة ذاتها وبشكل علنى. ومن ذلك: الاحتفالات والمأدبات التى تقام بإسم الدولة والمراكز والاستراحات السكنية الخاصة بالبرستاتلز، وتزايد إستخدام المركبات العامة لأغراض شخصية، وتزايد الوفود الممثلة لتنزانيا فى كافة أنواع المؤتمرات الدولية حتى بات واضحاً وكأن هؤلاء يمضون

أجازاتهم الخاصة بالخارج.

وفى زامبيا حاول الرئيس كينيث كاوندا فى اطار فلسفته الخاصة بالانسانية أن يؤكد على القيم الأخلاقية والتقليدية بأعتبارها الأساس اللازم لعملية التنمية بكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والمجتمعية. وقد أصدر دليلاً عاماً أسماه دليل القيادة يتضمن مجموعة من التوصيات للنخبة السياسية والبيروقراطية فى زامبيا. وهذا الدليل مع ذلك لايتضمن أية إجراءات تفصيلية خاصة بمعاقبة هؤلاء الذين يحيدون عن تعاليمه. يقول كاوندا فى دليل القيادة: (٣)

- أنا لاأريد أن أرى تفككاً فى الروابط الأسرية أو تبرء من ذوى القربى والفقراء.
- أنا لاأريد أن أرى قرارات أتخذت لتحقيق مصلحة شخصية بدلا من تطبيق الصالح العام.
- أنا لا أتوقع أن أرى الناس يستخدمون الثروة أو التعليم العالى للتحايل على القوانين.
- أنا أتوقع أن يعمل الناس بجد وأن يعيشوا حياة بسيطة.
- أنا أتوقع أن يدخر الناس أو يعيدوا الأستثمار.
- أنا أتوقع أن يساعد الناس أقاربهم الفقراء.
- أنا أتوقع أن يقبل الناس الالتزام بإشراك الدولة فى مشروعاتهم إذا كان ذلك مرغوبا فيه.
- أنا أتوقع أن يتخلص الناس من الأسهم التى يحملونها أو فوائد الأعمال التى قد تؤثر على تنفيذ واجباتهم.
- أنا أتوقع أن يقبل الناس القرارات المخالفة لأرائهم، وأن ينتظروا دورهم فى طابور الأنتظار، وأن يقبلوا بأن هناك حالات أكثر إستحقاقاً منهم

ونظراً لإيمان كاوندا بأهمية الجوانب الذاتية والشخصية للمجتمع الزامبى فإنه لم يلق أى أعتبار لإجراء اصلاحات هيكلية ومؤسسية من أجل تشكيل المواطن الزامبى الصالح. وعلى الرغم من عدم وجود أدلة واضحة حول تورط كاوندا نفسه فى أى ممارسات فاسدة فإنه لم يستطع أن يسيطر على فساد مساعديه وكبار المسئولين فى حكومته.

وقد حاولت القيادة النيجيرية التصدى لظاهرة الفساد السياسى منذ الجمهورية الثانية فصدر «قانون السلوك» عام ١٩٧٩، وهو يلزم المسئولين فى المؤسسات العامة بالكشف عن جميع ممتلكاتهم خلال فترة توليهم وظائفهم وذلك للتأكد من مصادر ثرواتهم. وفى حالة وجود تهم مؤكده ضدهم فإنها ترفع الى «محكمة قانون السلوك» التى تمتلك حق فرض العقوبات الصارمة على المسئولين المتورطين فى قضايا الفساد بما فى ذلك إقصاؤهم من مناصبهم ومصادرة ممتلكاتهم.(٤)

وعلى الرغم من أن دستور ١٩٨٩ تضمن نموذجا أفضل لقانون ١٩٧٩ فإن مكتب قانون السلوك والمحكمة مازالا يعانيان من الضعف السياسى والعجز عن أداء المهام المنوطة بهما. إذ رفض العسكريون بزعامة الرئيس إبراهيم بابا نجيدا التوصيات الخاصة بتدعيم هذين الجهازين وذلك قبل نقل السلطة للمدنيين. (٥)

ومن الملاحظ حقا أنه منذ أن بدأ العمل الفعلى بقانون السلوك فى مايو ١٩٨٢ وتحويله عددا من المسئولين الذين فشلوا فى توضيح أصول ممتلكاتهم الى محكمة السلوك، والتى بدأت أعمالها فى يناير ١٩٨٩، فإن هذا الجهاز لم يعاقب بعد أى مسئول بتهمة الفساد. (٦)

أما الأستراتجية الحكومية الثانية فى مكافحة الفساد فتتمثل فى إنشاء لجان للتحقيق وتقصى الحقائق. وقد تكون هذه اللجان مؤقتة أو دائمة وتتبع مكتب رئيس الدولة كما هو الحال فى تنزانيا. لكن ما هى الإعتبارات التى تؤدى الى إعلان النظام الحاكم عن تشكيل لجان للتحقيق فى قضايا الفساد؟ وما هى حدود الدور الذى تقوم به هذه اللجان؟ أو بعبارة أخرى مدى حياديتها وأستقلالها.

لقد خلصت أحدى الدراسات الخاصة بسيراليون أن تشكيل لجان التحقيق فى قضايا الفساد يرتبط عادة بتوافر أحد الشروط الثلاثة الأتية: (٧)

أولاً - إذا أصبحت الفضيحة عامة ومعروفة للجميع.

ثانيا - إذا تم التغير الحكومى واستبعد المتورطين فى الفساد ومن ثم يمكن تحقيق مزايا سياسية.

ثالثا - إذا تعرضت موارد الدولة للنهب والأبتزاز بشكل كبير، أو اذا وقع سوء ادارة لايمكن تجاهله.

ومع أن هذه الشروط ترتبط بخبرة واحدة هى سيراليون فإنها قابلة للتطبيق بشكل عام على الواقع الأفريقى.

بيد أن هناك اعتبارات أخرى تبرر لجوء النظام الى مثل هذه الاستراتيجية فى مكافحة الفساد. وتتمثل هذه الاعتبارات بالأساس فى البحث عن مصدر للشرعية. فقادة الانقلابات العسكرية فى أفريقيا عادة ما يقومون بتشكيل لجان للتحقيق فى فساد القادة السابقين الذين تمت الاطاحة بهم وذلك بهدف ادانتهم وتبرير عملية الاطاحة بهم واكتساب التأييد الشعبى للنظام الجديد بما يضفى عليه قدراً من المشروعية. وعلى سبيل المثال فإن لجنة التحقيق التى شكلها الجنرال مرتضى الله محمد عقب استيلائه على السلطة فى أنقلاب أغسطس ١٩٧٥ فى نيجيريا

أدانت عشرة من المحافظين العسكريين الأثنى عشر بأختلاس أموال عامة تبلغ فى مجموعها أكثر من عشرة ملايين دولار.

ومن جهة أخرى يمكن القول أن تشكيل هذه اللجان يعكس عادة أهداف وغايات سياسية معينة. فتعيين أحد القضاه للتحقيق فى قضايا الفساد لايعنى بالضرورة ضمان الحيدة والتخلص من الاعتبارات السياسية. وقد خلص بعض دارسى الفساد الى القول بأن قرار إنشاء مجالس التحقيق وتعيين أعضائها وتحديد نطاق عملها انما يعكس بالأساس خيارات سياسية تقوم غالبا على اعتبارات حزبية ضيقة. (٨)

وفى معظم الحالات تركز التحقيقات على مجموعة من الأفراد الذين تورطوا فى ممارسات فاسدة وتربط بين فسادهم وخصائصهم النفسية مثل الشراهة والأنانية وحب المال والنزوع الى الشر. وذلك بدلا من التحليل الشامل للبيئة الفاسدة المحيطة بهم والتى تدفعهم وتشجعهم على الفساد. فمثل هذه التحقيقات لاتتطرق الى الاعتبارات الهيكلية والنظامية المفسرة للفساد.

وعادة ما يستغل بعض الحكام وجود لجان لمكافحة الفساد بصفة دائمة للدفاع عن الاتهامات التى توجه للنظام بالفساد. وعلى سبيل المثال فإن الرئيس كاوندا حذر أعضاء البرلمان الذين ينتقدون الحزب والحكومة بالفساد أنه سوف يتم استبعادهم من الجمعية الوطنية بحيث لا يمكن اعادة انتخابهم مرة أخرى. وأشار كاوندا الى « أن أى عضو من البرلمان يمتلك دليلاً على وقوع فساد فليذهب الى لجنة مكافحة الفساد أو يقدم مالديه للمجلس ». (٩) ومن قبيل ذر الرماد استبعد كاوندا حينما عين مجلس وزراء جديد عام ١٩٨٣ وزيراً واحداً هو موفايا مومبونا mumbunam وذلك لاتهامه بالفساد. وقد حوكم هذا الوزير بعد ذلك بتهمة أنه تلقى سيارة فاخرة مقابل منح رخصة تعدين لشركة أجنبية. والدليل على فشل مثل هذه الأستراتيجية أن الفساد انتشر فى المجتمع الزامبى حيث شملت قضايا الفساد تورط وزراء حكوميون، وكبار مسئولى الحزب، ومحافظ بنك زامبيا، ومفتش الشرطة، وقائد القوات الجوية وغيرهم من كبار المسئولين فى نظام كاوندا.

وتتمثل الاستراتيجية الثالثة لمكافحة الفساد فى قيام بعض الحكام بتبنى حملات للتطهير ولمحاربة الفساد وعدم الانضباط على المستوى القومى. وقد تتميز هذه الحملات بالحدة والقسوة. وفى حالات أخرى قد تهدف الى تصحيح الأوضاع وعودة الانضباط والنظام للأداء الحكومى بما يحقق الرضاء الشعبى.

أن قيام الملازم طيار جيرى رولنجز باعدام ثلاثة من رؤساء غانا السابقين دليل واضح

على مدى حدة وقسوة الاجراءات التى سعى الى تطبيقها بهدف التخلص من فساد النظام السابق. وقد تكون حملات التطهير بشكل انتقامى وتسلطى. ومن ذلك أن الحكومة العسكرية بزعامة محمد بخارى فى نيجيريا قامت باعتقال المئات من كبار الشخصيات السياسية، والإستيلاء على المبالغ الضخمة التى وجدت فى منازل هذه الشخصيات. كما تم تجميد حساباتهم فى البنوك. وعاقبت المحاكم العسكرية العديد من المتهمين بالفساد السياسى بالسجن لفترات طويلة لاتقل عن واحد وعشرين عاما. ومما يؤكد إنتقامية هذه الإجراءات أن النظام تغاضى عن محاكمة الرئيس شيهو شاجارى ولم يتعرض لغيره من الشخصيات قوية النفوذ فى الشمال والتى أتهمت بالفساد. وعليه فإن نظام بخارى حينما شن حملة قومية ضد عدم الإنضباط فإنها قوبلت بالتشكك من قبل الجماهير. وقد كانت الحملة القومية ضد عدم الإنضباط تهدف من الناحية النظرية الى تحسين كفاءة الأداء الحكومى وتقليص الفساد السياسى والإدارى. غير أنها ركزت على المجال الاقتصادى وعمليات الفساد وعدم الانضباط محدودة النطاق. (١٠)

على أن هناك محاولات للتطهير بغرض التصحيح وانقاذ الأداء الحكومى من الإنهيار التام. وهذا ماحدث فى نيجيريا عندما قام نظام مرتضى الله محمد بحملة تطهير ضد بقايا النظام السابق (نظام يعقوب جوون). فتم الإعلان عن « عملية تطهير الأمة » والتى تهدف الى التخلص من الموظفين الفاسدين والمسئولين غير الأكفاء فى الخدمة المدنية والمؤسسات التشريعية والقانونية. والجمارك، وغيرها من المؤسسات العامة. ويبلغ عدد الأشخاص الذين تم اقصاؤهم من وظائفهم نحو إحدى عشر الفا. كما تم فصل نحو نصف رؤساء الإدارات الحكومية أو احالتهم للتقاعد. وقد أكتسبت هذه الإجراءات شعبية كبيرة فى نيجيريا.

وقد تجمع كثير من الحكومات بين الاستراتيجيات السابقة فيكون لديها لجان دائمة للتحقيق وقوانين لمكافحة الفساد وتقوم فى نفس الوقت بحملات قومية ضد الفساد وعدم الأنضباط وهو ما يقلل من مصداقية هذه الإجراءات المتعدده فى أعين المواطنين.

حدث ذلك عندما قادت الحكومة التنزانية حملة ضد الفساد عام ١٩٩٠. فقد تشكك المواطنون الى حد كبير جدا وعلق أحدهم بالقول « ان لدينا فى مكتب الرئيس فريق لمكافحة الفساد، ولجنة دائمة للتحقيق، ودليل القيادة، ولجنة الإنضباط والرقابة التابعة للحزب، وقاعات المحاكم، فماذا ينقصنا بعد ذلك كله؟ » (١١)

إن الإجراءات الحكومية السابقة لا تجدى نفعاً فى الأجل الطويل. إذ أن متابعة السياسات الأفريقية فى فترة مابعد الاستقلال تؤكد على أن الفساد السياسى يمثل الحقيقة الثابتة فى الدولة

الأفريقية. على أن حملات التطهير وتبنى الحرب الشاملة ضد الفساد، وإصدار قوانين خاصة بمقاومة الفساد قد تعنى أن هناك نوايا حسنة من قبل بعض القادة السياسيين للتقليل من إنتشار الفساد فى المجتمع.

وربما تستغل القيادات السياسيه حملات مكافحة الفساد لتحقيق مكاسب سياسية. فقد تهدف من وراء هذه الحملات الى التخلص من خصومها السياسيين ووضع العقبات والعراقيل أمام أى تحديات محتملة لسلطتها.

وقد يبلغ الأستياء الشعبى من إنتشار الفساد فى المجتمع الأفريقى درجة تفرض على القيادة السياسية أن تقدم بعض الضحايا كقرابين على مذبح الرأى العام ومن ثم نجد أن كثيرا من النظم الحاكمة تقوم بإجراء تعديلات حكومية وتقوم بمحاكمة بعض كبار المسئولين وذلك فى محاولة منها لحفظ ماء الوجه ولاستعاده ثقة وتأييد الرأى العام. أو لتضليل الجماهير بإبعاد اهتمامهم عن الهياكل والأليات التى تؤدى الى إتاحة الفرص المواتيه لانتشار الفساد. ومن أكثر الأمثلة دلالة على ذلك الإتجاه الكشف عن فضيحة الأراضى فى بوتسوانا واجراءات تنظيف البيت فى سيراليون. (١٢)

ففى السادس من مارس ١٩٩٢ قدم كل من نائب رئيس جمهورية بوتسوانا بتيرمومس peter mmusi ووزير الزراعة دانيل كويليجيى daniel kwelagbi أستقالتيهما بعد أن أثبتت لجنة تحقيق رئاسية أدانتهما فى قضايا الفساد.

وطبقاً لتقرير لجنة التحقيق أن نائب الرئيس استغل نفوذه بشكل غير قانونى فى أكثر من مناسبة. فعندما نشب خلاف بين وزير الزراعة ومكتب الأراضى فى منطقة « كوينتج » حول قطعة من الأرض كان الوزير يرغب فى الحصول عليها. واحتج المكتب بأنها مخصصة لإقامة مدرسة ابتدائية لخدمة أهالى المنطقة، تدخل نائب الرئيس مموسى بممارسة الضغط على أعضاء أجبرهم على منح الأرض للوزير.

وعندما طلب الوزير الحصول على ترخيص يمكنه من القيام بأنشطة تجارية وأستثمارية على الأراضى التى حصل عليها رفض مكتب «كوينتج»، وهو الأمر الذى أدى الى لجوء الوزير الى نائب الرئيس للمرة الثانية والذى قام بدوره بممارسة نفوذه وسلطانه على المكتب حتى أذعن لطلبات وزير الزراعة.

وقد أستغل مموسى نفوذه بشكل غير قانونى مرة أخرى لصالح « شركة ماك للأنشاءات »، وهى شركة دولية يمتلكها بعض الأثرياء العرب إذ قام نائب الرئيس بتسهيل حصول الشركة على

قطعة أرض شاسعة، أنشأت عليها قرية سياحية سكنية. حيث عرضت بعد ذلك وحداتها للإيجار أو التمليك بأسعار مرتفعة.

وقد جاء في تقرير اللجنة أيضا أن مموسى استطاع أن يحصل بشكل غير قانوني على قطعة أرض في «موجد تيشاني» عام ١٩٨٩، ثم قام بنقل ملكيتها الى أحد أبنائه فيما بعد. ومن الملاحظ أن هناك شخصيات أخرى تورطت في قضايا الفساد التي أعلن عنها. فعندما لقي المدير العام لمؤسسة الإسكان الوطنية في بوتسوانا مصرعه في حادث سيارة في فبراير ١٩٩٢ وجد بحوزته مبلغ عشرة آلاف بولا ( وهي العملة الوطنية )، وكذلك (٢٥٠) ألف بولا في خزانة مكتبه، ونحو (٨٠٠٠) أخرى في أوراقه الخاصة. وكان شائعا عن هذا الرجل المسئول عن الأسكان قيامه ببيع المساكن بشكل غير قانوني، وبقبول رشاوى من الأفراد الذين ينتظرون دورهم في الحصول على مسكن خاص. وقد قدرت ثروته عندما لقي مصرعه وهو في التاسعة والثلاثين من عمره بنحو ثلاثة ملايين بولا. ومن المعروف أنه نشأ يتيما لأبوين فقيرين.

وفي محاولة منه لتحسين نظام حكمه واستيعاب سخط الجماهير قام الرئيس «ماسير» بتنفيذ توصيات لجنة التحقيق وقبل إستقالة كل من نائبه ووزير الزراعة، ثم قام بتعين وزير المالية والتخطيط، فيستوس موجاي، وهو من التكنوقراط المشهود لهم بالكفاءة والطهارة في منصب نائب الرئيس.

أما المثال الثاني فتطرحه خبرة سيراليون بعد الإنقلاب العسكري الذي أطاح بنظام الرئيس جوزيف مويموه في أبريل ١٩٩٢. (١٣) فقد أعلن القادة العسكريون الجدد بزعامة الكابتن فالنتين ستراسر عن القيام بإجراءات تصحيحية هدفها تنظيف البيت من الداخل. واتفاقا مع هذه الأجراءات أضحى من المتعين على جميع أعضاء المجلس الوطني الإنتقالي الحاكم وكذلك كبار موظفي الخدمة المدنية السابقين والحاليين الإعلان عن ممتلكاتهم وثرواتهم حتى يتم تصحيح السجلات والوثائق. وتتضمن الممتلكات الواجب الإعلان عنها. الأراضي والبيوت والسيارات والأموال السائلة والحسابات المصرفية، والأشياء الثمينة كالذهب والماس.

وأعلنت الحكومة العسكرية الأنتقالية أن هدف هذا البرنامج هو التخلص من الفساد الذي اجتاح البلاد وأضحى حقيقة حياتيه تعاني منها الأمة بأسرها. بيد أن بعض المراقبين لايحسبون ذلك أمرا هينا، إذ أن الفوضى والإضرابات التي عانت منها سيراليون طيلة نحو ربع قرن لايمكن التخلص منها في غضون أشهر أو حتى سنوات محدودة.

وتجدر الاشارة الى أن الحكومة العسكرية قامت باعتقال نحو خمسين وزيراً وسياسياً

سابقاً بتهم الفساد وارتكاب جرائم إقتصادية. وتم إصدار مرسوم أطلق عليه مرسوم « تجميد الأموال والعقارات لعام ١٩٩٢ » والذى ترتب عليه تجميد أموال وعقارات بعض الوزراء والسياسيين فى حكومات سابقة والذين يعتقد أنهم أثروا أنفسهم على حساب المصلحة العامة. ولم يستثنى من هذه الأجراءات الرئيس السابق جوزيف ميموه.

على أن التحليل السابق للأستراتيجيات الحكومية الخاصة بمكافحة الفساد لاينكر وجود أثار أيجابية أحيانا فى المدى القصير. فالإجراءات الحاسمة التى اتخذها رولنجز فى غانا بعد استيلائه على السلطة كان لها أثر واضح فى التقليل من انتشار الفساد فى المجتمع الغانى. وكذلك فإن الإجراءات التصحيحية التى اتخذها نظام مرتضى الله محمد فى نيجيريا لمدة ستة أشهر قد أثرت بشكل ايجابى على كل من نطاق الفساد وتوجه الرأى العام بصدد قضايا الفساد. على أن هذا النجاح فى الأمد القصير لايمكن تدعيمه واستمراره فى الأمد الطويل دون حسم المشكلات والعوائق الهيكلية والاقتصادية والسياسية التى تمثل بينة الفساد.

## المبحث الثانى

## الأستراتيجيات البديلة

يشير بعض الكتاب الى أن فشل الأجراءات والقوانين التى تتبناها بعض النظم السياسية فى أفريقيا لمحاربة الفساد لايعزى أساسا الى قصورها أو عدم كفايتها بقدر مايعزى الى طبيعة النظام القيمى والثقافى السائد الذى يمثل بيئة مناسبة لأنتشار الفساد.

ولا شك أن هذا الاتجاه يعطى بعد الثقافة أهمية كبيرة فى عملية صناعة الفساد إن صح التعبير. (١٤) فالفساد شأنه شأن أى ظاهرة أجتماعية ذات أبعاد معقدة ومتشابكة، فهو لا يعبر عن حالة مزاجية عرضية فى حياة الشعوب وانما هو يمثل مظهراً لسيادة رموز ثقافية منحرفة تتغلغل فى مؤسسات المجتمع ونظمه المختلفة. وفى الدول الأفريقية وغيرها من دول العالم الثالث تتناقض ثقافة النخبة الحاكمة مع ثقافة الجماهير. ونظراً لأن الأولى هى الحاكمة والمسيطرة وتسعى دائماً الى الحفاظ على وضعها المتميز فإنها تحاول جاهدة بكل ما تملك من أدوات السلطة أن تشوه وعى الجماهير وأن تظهر نفسها فى ثوب المدافع عن المصالح العامة.

ولايعزى الفساد الى ذلك التناقض بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير فقط وإنما يستمد أسبابه أيضا من بعض القيم الإجتماعية المنحرفة والتى أضحت بفعل عوامل عده - شائعة فى المجتمع. وقد أكدت هذا المعنى إحدى اللجان المكلفة بالتحقيق فى قضايا الفساد الكبرى فى المجتمع الغانى إذ أوصت بأن:

« إنتشار الرشوة والفساد فى المجتمع الغانى المعاصر ليس مرده فحسب مضمون أو قصور الاجراءات والقوانين السائدة، وانما مرده أساسا عاداتنا الاجتماعية الراسخة، كالإتجاهات الخاصة بالمجاملات والنزوع الى الحلول التوفيقية، وسيادة قيم الأنانية والجشع والتعطش للسلطة وحب المال ». (١٥)

ولا شك أن تطبيق المنظور السابق يعنى أن الجهود الرامية للسيطرة على الفساد تصبح عديمة القيمة بدون احداث تغييرات راديكاليه فى النظام الأخلاقى السائد. بل الأكثر من ذلك فإن مجال ونطاق الفساد سوف ينتشر وينمو فى ظل غياب هذه الثورة الثقافية والأخلاقية.

بيد أن واقع الفقر والتخلف وعدم المساواه الذى تعيشه المجتمعات الأفريقية يفرض عقبات وعراقيل لا قبل لدعاة التغيير بها وهو الأمر الذى يتطلب ارادة قوية للتغيير وفترة زمنية طويلة لتأسيس هذا النظام الأخلاقى الجديد. فإذا كان الفساد فى كثير من الأحيان يوفر فرصاً ثمينة للخلاص من الأوضاع الأقتصادية بالغة السوء لدى البعض فإنه يصعب توقع حدوث أدنى تغيير. فى العادات الاجتماعية الراسخة دون احداث تغييرات أساسية فى البينة التى تخلق وتدعم

مثل هذه العادات.

وغنى عن البيان أن التأكيد على هذا الجانب الثقافى والقيمى فى محاربة الفساد والقضاء عليه ينبغى أن يتم فى اطار نسبى وبحسب السياق الأجتماعى والنفسى لكل مجتمع. فمن المعروف أن بعض مظاهر الفساد تمثل ظاهرة نسبية تختلف من مجتمع لآخر، بمعنى أنها ترتبط بالإطار الثقافى والقيمى الذى تتواجد فيه.

ومن ناحية أخرى فإن محاولة بعض أنصار ذلك الإتجاه خلق علاقة إرتباطية بين بعض القيم التقليدية وانتشار الفساد ليس صحيحاً على إطلاقه. وعلى سبيل المثال يرى البعض أن إنتشار نظام الأسرة الممتده، والإرتباط بالجماعة العرقية والدينية، والشعور بالإنتماء لإقليم معين يؤدى الى خلق الفرص المواتية لانتشار الفساد. فأى شخص يتولى وظيفة عامة يصبح أمام إلتزام أخلاقى لايستطيع الفكاك منه - بضرورة مساعدة أهله وعشيرته ومعارفه حتى لو إقتضى ذلك مخالفة القوانين واللوائح المنظمة لأداء الوظيفة العامة.

واقع الأمر أن المشكلة تكمن فى طبيعة الثقافة المسيطرة وهى بالنسبة للدول الأفريقية ثقافة النخبة المتميزة والتى تسعى دائما إلى تسييس كثير من النظم الإجتماعية السائدة. فعادة ما تلجأ النخبة المتميزة ( وهى النخبة الحاكمة ) الى الإعتماد على المعايير الشخصية غير الموضوعية فى بسط سيطرتها وهيمنتها. مثال ذلك أساليب الإنتقاء والإختيار فى المشاركة السياسية، والعلاقات الشخصية غير الرسمية فى ممارسة السلطة. وفى ظل الأوضاع الأقتصادية والإجتماعية المتخلفة فإن الوظيفة العامة تعد - كما سبق وأن ذكرنا - وسيلة للحصول على المزايا المادية والأدبية. وعليه فإن التخلص من بعض النظم الاجتماعية لمجرد أنها ترتبط بالثقافة التقليدية للمجتمع لايعنى إختفاء أسباب الفساد من المجتمع.

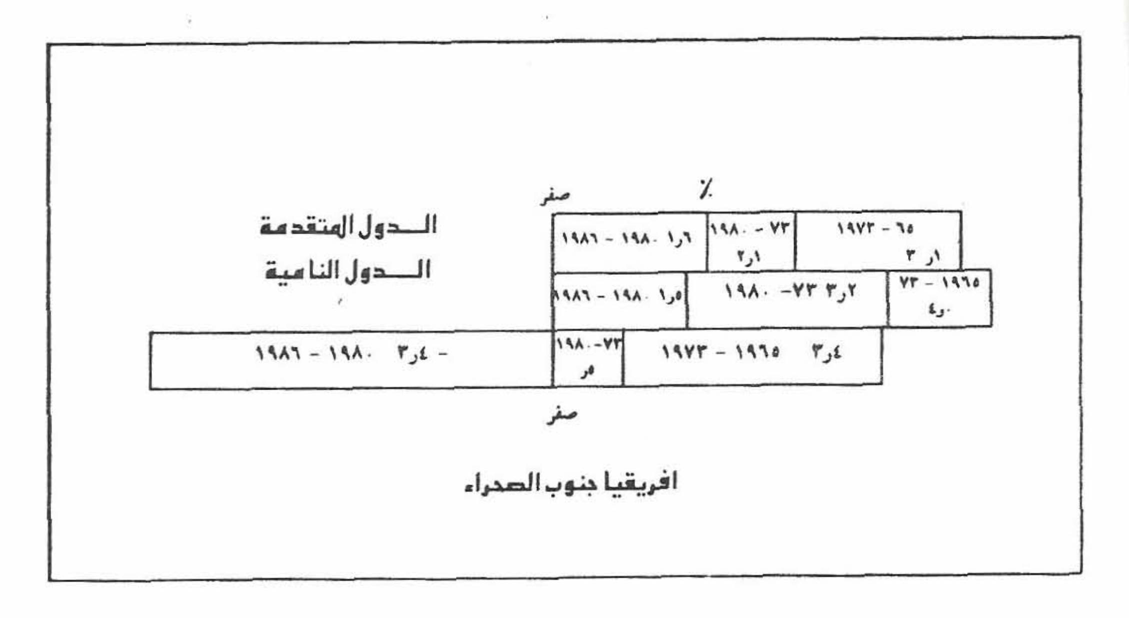
ورغم كل ما سبق فإن إثارة البعد الثقافى والقيمى أمر مهم لفهم ديناميات الفساد بشكل عام، وهو ما يؤدى الى وضع تصور أستراتيجى سليم لإصلاح الرموز الثقافية الفاسدة فى المجتمع. ولا شك أن تلك رؤيه بعيدة المدى تتطلب إجراء تغييرات راديكالية فى بنى المجتمع وهياكله ومشروعاته التنموية. أنها تتطلب قيادة سياسية تعطى المثل والقدوة، ووعياً جماهيرياً يعكس إرادة قوية من أجل التغيير، على أن يكون ذلك كله فى ظل ثقافة ديمقراطية عامة تشمل المجتمع ككل، وتؤكد على قيم العدالة والمساواة والحرية مع توفير الميكانزم اللازم والضرورى لحماية هذه القيم الديمقراطية.

إضافة الى التوجه الاستراتيجى السابق فى محاربة الفساد توجد توجهات أخرى تركز على الأبعاد الأقتصادية والإجراءات المتعلقة بردع واكتشاف الأنشطة المنحرفة فى المجتمع. فمن المعروف أن الأوضاع الإقتصادية فى الدول الأفريقية بالغة التردى والتدهور. وعلى سبيل

المثال نجد أن الدخول الفردية انخفضت بنسبة ٣،٤٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٦. وكما يتضح من الشكل (٣-١) فإن معدل الزيادة فى هذه الدخول الفردية كان يصل الى أكثر من ٣،٤٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٦٥ وحتى ١٩٧٣. ولا شك أن انخفاض الدخول الفردية فى أفريقيا بشكل واضح منذ عقد الثمانينيات صاحبه إتجاه حكومى بإنفاق جانب متزايد من الدخل القومى على المشروعات الخدمية بدلا من استثماره فى مشروعات انتاجية تؤدى الى خلق فرص عمل وتساعد فى رفع مستويات المعيشة بشكل عام.

**شكل (٣-١)**

**شكل ٣-١**



ومن بين الكتاب الذين يركزون على الجوانب الأقتصادية فى عملية الإصلاح نجد ( palmier ) الذى يرى ضرورة تبنى استراتيجيه ذات محاور ثلاثة للقضاء على الفساد أو على الأقل تضييق نطاق انتشاره وذلك على النحو التالى: (١٧)

(أ) زيادة المرتبات

(ب) تضييق فرص الفساد

(ج) دعم وتقوية جهاز الشرطة

وطبقاً لـ ( بالميير ) فإن الفساد ينتشر ويزداد فى ظل أوضاع تسودها مرتبات ضئيلة ومحدوده، مع ضعف فى كفاءة وقدرة جهاز الشرطة، فى ذات الوقت الذى تزداد فيه فرص التورط فى أعمال وممارسات الفساد. ومن ثم فإن أى محاولة للقضاء على الفساد ينبغى أن تقوم على أساس تغيير هذه الأوضاع.

وعلى الرغم من بعض المزايا التحليلية للإطار السابق فإن السؤال المتعلق بالملائمة للواقع الأفريقى المعاصر يظل قائماً: إذ أنه فى ظل تفشى الفساد فى الجتمعات الأفريقية لا يمكن أن يكون نظام الشرطة والأمن العام إلا ضعيفاً ومتدهوراً، ومن ثم فإن فساد جهاز الشرطة يعد أحد الأنماط البارزة للفساد فى المجتمع الأفريقى. كما أن المرتبات والأجور السائدة فى معظم الدول الأفريقية ينظر إليها من قبل النظم الحاكمة على أنها مرتفعة. ومن ثم يكون السؤال المنطقى هو الى أى حد ينبغى رفع هذه المرتبات حتى لا يجد أصحاب الوظائف العامة مبررا للدخول فى ممارسات فاسدة؟ حقيقة الأمر أن العمل على زيادة المرتبات قد لا يؤدى بصورة تلقائية الى القضاء على الفساد، بل أنه على العكس قد يساعد على انتشار الفساد. فالمناصب ذات المرتبات المرتفعة قد تدفع المتنافسين على شغلها الى محاولة شرائها أو تحصين أنفسهم بها بما يساعدهم على الاحتفاظ بها أطول فترة ممكنة.

وأياً كان الأمر فإن النظرة الواقعية لمشكلة الفساد فى البلدان الأفريقية تقضى بضرورة تحسين رواتب ومكافآت الموظفين العموميين إلى المستوى المقبول، الذى يغطى على الأقل الحاجات الأساسية لهم. فمن المعروف أن كثيرا من المسئولين الأفارقة قد سقطوا فى إسار الفساد

تحت ضغط الظروف الإقتصادية الملحة، ونتيجة إنخفاض قيمة العملات الوطنية فى إطار برنامج إعادة التكيف المقترح من قبل البنك الدولى. لقد أضحت رواتب الموظفين ومكافآت التقاعد فى هذا السياق لا تكفى لإقامة الأود وسد الحاجة. وبات من الملفت للنظر أن رواتب موظفى المؤسسات المصرفية والاستثمارية تفوق كثيرا رواتب كبار المسئولين فى الجهاز الحكومى لمعظم الدول الأفريقية وعليه فإن الدعوة للاصلاح تنطوى على ضرورة زيادة رواتب المسئولين فى المؤسسات العامة. ويمكن إن تتولى لجنة مستقلة عملية تقدير هذه الزيادة . ولا يخفى أن هذا الأجراء يمثل خطراً سياسياً بالغاً لأنه يتعارض وسعى الحكومات الأفريقية الرامى لمكافحة التضخم ومواجهة العجز المتزايد فى الميزانية القومية.

وبعبارة موجزة فإن المطلب الخاص بتحسين الرواتب والأجور ينبغى أن يتم فى إطار استراتيجيه شاملة للإصلاح تتضمن معالجة كافة الأبعاد المسببه للفساد فى الواقع الأفريقى.

ثمة استراتيجيه بديلة أخرى يطرحها أنصار الإتجاه التبريرى للفساد والذين يعتبرونه أحد ملامح عملية التنمية والتحديث التى مرت بها الدول المتقدمة. فيرى هؤلاء الباحثين أن تحقيق التنمية كفيل بالقضاء على الفساد. وعليه فإن الفساد لايوجد إلا فى مرحلة تاريخية معينة فى تاريخ الشعوب والمجتمعات، وهى تلك المرحلة الإنتقالية التى تميز طريق النهضة من حالة التخلف بغية الوصول الى حالة التقدم والرخاء. وطبقاً لهذا المنظور فإن الدول الأفريقية تمر بهذه المرحلة الإنتقالية. معنى ذلك أن متغير الزمن يلعب دوراً محورياً هاماً فى مثل هذه الرؤية الأستراتيجية للقضاء على الفساد. وبعبارة أخرى فإن هؤلاء الكتاب لا يلقون بالآ لاستراتيجيات الإصلاح المستخدمة للقضاء على الفساد.

ولا شك أن أبرز الدراسات التى تبنت هذه الرؤية دراسة برونزبرجر brouinsberger عن نيجيريا، (١٨) حيث أكد بيقين الواثق؛ أن حكومة نيجيريه صالحة سوف تحل بشكل تدريجى محل الفساد المنتشر. ويرجع ذلك ببساطة الى أن هذا الفساد هو نتاج للمادية والإنقسامات السياسية وهو ما سوف يزول بعد الإنتقال لمرحلة التنمية ». (١٩)

المتغير الأساسي في هذه الحالة هو الأعتبار الزمني، إذ أنه بمرور الوقت سوف تتحقق الأمنيات الطيبة، وعلى سبيل المثال فإنه مع تحقيق التنمية والتقدم سوف يزداد حجم النخبة وتصبح أقل شعوراً بالإغتراب، وأقل ميلاً للتظاهر والتباهي. والنتيجة النهائية التي يتوقعها برونزبرجر هي:

« أن النيجيريين سوف يشاركون في نمط من الحكم حقق لهم طموحاتهم المادية. وقد يبدو هذا الحكم محافظاً ولكنه لن يكون فاسدا». (٢٠)

واقع الأمر أن التطورات المتلاحقة في نيجيريا، وغيرها من الدول الأفريقية، لاتؤيد وجهة النظر السابقة حيث أن الفساد لا يزال واقعاً ملموساً في كافة نواحي الحياة، وتعد الوظيفة العامة وسيلة للحصول على الثروة والمكاسب المادية. أضف إلى ذلك فإن إطار برونزبرجر مفعم بالتفاؤل المفرط الى حد إصدار أحكام يقينيه بشأن المستقبل وهو مالا يتفق وحقيقة التطورات الراهنة.

وأياً ما كان الأمر فإن هذه الرؤية الاستراتيجية التي طرحها برونزبرجر تكتسب أهمية كبيرة لأعتبارين أساسيين أولهما: أنها تحظى بتأييد المؤسسات الدولية المانحة. وثانيهما: أنها تنطوي على مقولات نظرية ذات قيمة علمية. فكلما رأينا آنفاً لم تستطع حملات التطهير وأجهزة محاربة الفساد وغيرها من الاسترتيجيات المستخدمة للقضاء على الفساد أن تؤثر بشكل ملموس على نطاق ومستويات انتشار الفساد في أفريقيا، وعليه فإن الأقرب الى الإقناع بشكل منطقي هو ما يقترحه برونزبرجر من أن القضاء على الفساد هو رهن بإدخال تغييرات سياسية واقتصادية حقيقية أكثر من كونه مرتبط بتبني إجراءات معينة للإصلاح.

ومن الواضح حقاً أن الإتجاه السابق ينظر الى الفساد من منظور وظيفي حيث أنه يؤدي وظيفة داخل النظام السياسي، فإذا ماتم أداء هذه الوظيفة فإنه يزول ويختفي بشكل تدريجي. ولا شك أن هذا المنظور لا يمكن الدفاع عنه أو تبريره وفقاً لاعتبارات أخلاقية أو استنادا الى اعتبارات علمية أو عملية. إذ أن القول باختفاء الفساد مع تحقق عملية التنميه قول غير صحيح ومردود عليه فمن الثابت أن الفساد لا يختفي بل أنه قد يزداد إنتشارا. وان كان الفارق مع ذلك

يتمثل فى أن الدول المتقدمة لديها مؤسسات واجراءات راسخة ومحترمة للكشف عن الفساد وردعه.

خلاصة القول أن الجدل الفكرى السابق بشأن طرح استراتيجيات بديلة للقضاء على الفساد انما يعبر حقيقة عن اختلاف الأطر المرجعية لدارسى الفساد فى أفريقيا والعالم الثالث بصفة عامة. بيد أن نقطة التلاقى والاتفاق بين معظم هؤلاء الدارسين تتمثل فى عدم جدوى الاستراتيجيات الحكومية المطروحة لمحاربة الفساد.

## خاتمة
## ماالعمل ؟ ! )

مع التسليم بعمومية الفساد وانتشاره. إذ أن القضية تتعلق بدرجته ونطاق انتشاره، وهو لذلك يختلف من مكان لآخر ومن فترة زمنية لأخرى، فإن البحث عن أساليب تقليصه وتبنى استراتيجيات للاصلاح بعيدة المدى يصبح أمرا ذا أهمية بالغة.

وقد أشارت الدراسة إلى أن الفساد السياسى فى افريقيا يستشرى فى جسد المجتمع كالداء العضال الذى يدعو إلى اليأس والقنوط حتى أن بعض الكتاب شابه بينه وبين السرطان. ولاشك ان الفساد بهذا الوصف، وفى ظل واقع التخلف والتبعيه التى تعيشها جل المجتمعات الأفريقية يترك أثاراً سلبية على أى برامج للتنمية والنهضه تطرحها هذه المجتمعات. وفى هذا السياق يعتقد كثير من الباحثين أن الفساد يقف وراء العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والأجتماعية، ومن ثم يصبح مفيدا، من وجهة نظر هؤلاء، تبنى استراتيجيات ملائمة للتخلص من الفساد أو تقليل حدته.

على أن التساؤلات حول مدى خطورة الفساد، ونطاق تأثيراته السلبيه على مختلف مناحى الحياه المجتمعيه. وكذلك طبيعة الفوائد المرجوه من حملات مكافحة الفساد وتقليصه لاتخرج فى كثير من الأحيان عن أمور الجدل والنقاش بين الباحثين. فبينما يرى البعض أن الفساد هو المسبب الأساسى لكثير من الأمراض السياسية والاقتصاديه، ينظر إليه آخرون باعتباره سبباً ونتيجه في آن واحد. فى حين يعتقد فريق ثالث أنه مجرد شكل أومظهر من مظاهر عملية التغير الاجتماعى الأوسع نطاقا.

ومن الجلى أن الأراء السابقه لايمكن ان تكون صحيحة على إطلاقها أو أنها قابله للتطبيق على كافة المجتمعات الأفريقية فى كل الأوقات. إذ أن تغير الظروف والأوضاع واختلاف الأزمنه والعصور يعنى أن تأثير الفساد لايكون ثابتاً أو متشابهاً.

وقد أوضحت الدراسة أن معظم الاستراتيجيات الحكوميه لمكافحة الفساد لاتجدى نفعاً فى اجتثاث جذور الفساد وذلك على المدى البعيد، وان كان لمثل هذه الاستراتيجيات تأثيرات إيجابية غير خافية فى المدى القريب. ومع ذلك فإن القضية الجوهرية التى ينبغى التأكيد عليها تتمثل فى أن التجربة والتاريخ يثبتان أن الفساد يمكن التخلص منه أوعلى الأقل محاصرته والتقليل من نطاق انتشاره فى مختلف قطاعات المجتمع.

يتعلق الأمر إذن بمنهج التعامل واستراتيجية الأصلاح المناسبه. ولعله من المفيد فى هذا

الصدد أن نشير إلى احدى هذه الاستراتيجيات المقترحه للتعرف على مدى ملاءمتها للواقع الأفريقى. فقد طرح روبرت كيتجارد اطار عمل مصمم لمساعدة صانعى السياسات فى السيطرة على الفساد (انظر الملحق رقم ١) ويتضمن اطار العمل المقترح خمس أدوات يستخدمها رئيس العمل للسيطرة على الفساد وهى:

١ - انتقاء وتدريب الموظفين.

٢ - الحوافز التى تواجه الموظفين والعملاء.

٣ -جمع معلومات عن جهود الموظفين والعملاء والنتائج المتوقعه.

٤ - اعادة هيكلة نمط العلاقة بين الموظف والعميل وذلك- وعلى سبيل المثال - عن طريق تقليص إحتكار السلطات وتوضيح القواعد والاجراءات للعملاء وتغيير عملية صنع القرار.

٥ - رفع التكلفة الأخلاقية للفساد من خلال وضع دستور أخلاقى وأجراء تغييرات فى ثقافة المؤسسة.

ولايخفى أن الاطار السابق له مزايا عملية واقعيه يمكن أن تؤثر بشكل مباشر فى تضييق نطاق الفساد. بيد أنه مثل الاستراتيجيات الحكومية المتبعه لايمكن أن يؤدى إلى نتائج ايجابية عامة على المدى الطويل. والسؤال الذى يمكن أن يطرح فى هذا السياق يتعلق بمدى ملاءمة هذا الاطار للواقع الأفريقى!

فكما ذكرنا آنفاً تعانى الدول الأفريقية منذ الاستقلال من أزمة هيكلية بالغة التعقيد والتشابك من حيث أبعادها ومظاهرها والنتائج المترتبة عليها. ومن ثم فإن دراسة أحد هذه المظاهر ينبغى ان يكون فى سياق ربطها مع المظاهر الأخرى. كما ان البحث عن حل ناجع لأحدها لابد وأن يتأتى فى اطار تسويه عامة للأزمة برمتها.

ومن الإنتقادات التى يمكن أن توجه للإطار السابق أنه يقتصر فى تعريف الفساد على ذلك النمط المرتبط بالوظيفة العامة. وذلك أمر لايتفق والنظرة الشاملة التى تدخل أنماطاً أخرى للفساد.

كما أن هذا الاطار يحاول تبرير الشروط التى تفرضها المؤسسات والجهات الغربية المانحة، ويرى أنها تؤدى إلى تقليص نطاق الفساد والسيطرة عليه. فإجراءات «الخصخصة» (privitization) على الصعيد الإقتصادى تؤدى إلى التنافس بين القطاعين العام والخاص، وهو مايعنى من وجهه نظر كيتجارد - زيادة كفاءة الأداء وتقليل فرص انتشار الفساد. ولا مراء فى ان هذا التبرير يحمل انحيازاً ايديولوجياً للغرب. إذ أن الاعتبارات الأخلاقية ليست بالمحدد

الأساسى ولا الوحيد الذى يؤثر على عملية صنع سياسة هذه الجهات والمؤسسات الغربية تجاه افريقيا. فمن المعروف انه قبل انتهاء الحرب البارده وانهيار الاتحاد السوفيتي، كانت الولايات المتحدة وغيرها من دول المعسكر الغربى تسعى إلى مقاومة الوجود السوفيتي ومن ثم فإن متغير المصلحة هو الذى تحكم فى تحديد سياسة هذه الدول الخارجية. وليس بخاف أن كثيراً من نظم الحكم الفاسدة فى افريقيا تلقت دعماً غربياً باعتبارها تمثل ركائز لحماية المصالح الغربية فى المنطقة. ولنتذكر على سبيل المثال لا الحصر التأييد الأمريكى والغربى لنظام موبوتو فى زائير.

أياً ما كان الأمر فإن أى استراتيجيه بعيدة المدى للسيطرة على الفساد فى الواقع الأفريقى ينبغى أن تقوم على الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفساد. وبعبارة أخرى تكون استراتيجيه الاصلاح شاملة وعامة وتعتمد على الجهد الأفريقى أساساً. إذ ان مهمة ترتيب البيت الأفريقى فى ضوء التغيرات التى شهدها النظام الدولى منذ إنتهاء أعوام الثمانينيات تقع على كاهل الأفارقة أنفسهم.

وحقيق على الدول الأفريقية أن تأخذ بالمبدأ الديمقراطى فى الحكم والممارسة، وتلك خطوة أساسية لأى محاولة لإدخال تغييرات جادة وخلاقة فى مجال السيطرة على الفساد. ففساد القمة بأشكاله المختلفة والمنوعة يعد - كما رأينا - نمطاً شائعاً فى افريقيا. ونظراً لطبيعة الحكم الفردى التى سادت معظم أنحاء افريقيا منذ الاستقلال فإن الفساد أضحى نظاماً واقعياً وحياتياً وترك أثاراً خطيرة على برامج التنمية الوطنية. ودور الحاكم فى عملية التغيير والاصلاح جد خطير. إذ ينبغى عليه أن يقدم المثل والقدوه فى الطهاره والعفة والقيام على الأمر بما يصلحه ويمنع فساده. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال إنتخاب الحكام بشكل ديموقراطى بما يضمن توافر مبدأ الرقابة الشعبية.

واذا كان من الثابت أن الفساد لايظهر - تماماً كالداء الذى يستشرى فى جسد المجتمع - دون مقدمات أو أعراض قد تستغرق فترة طويلة من الزمان فإنه لايمكن استئصال جذور الفساد بين عشية وضحاها. ففى كثير من الدول الأفريقية يعم الفساد فى ظل مناخ سياسى يدعم ويكرس أنماط العلاقات الشخصيه والأبوية، والفئويه، حيث تميل الحكومات فى هذه الحالة إلى تفضيل أشخاص ينتمون إلى أحزاب أو مناطق أو جماعات عرقية معينة. كما أنها تسعى إلى وضع سياسات عامة هدفها النهائى هو المحافظة على ديمومة واستمرار مزايا ومكاسب النخب المتميزه. ومن ثم فإن البحث عن علاج ناجع للفساد يتطلب العمل على تغيير هذا المناخ العام وهو مايعنى تبنى سياسات اجتماعية وثقافية واقتصاديه ملائمة للسيطرة على الفساد.

# الملاحق والهوامش

# ملحق (١)

## السيطرة على الفساد : اطار عمل لصانعى السياسات *

أولا : انتقاء وتدريب الموظفين حيث يمكن :

(١) استبعاد غير الشرفاء عن طريق الأختبارات والنظر فى سجلاتهم السابقه.

(٢) البحث عن موظفين شرفاء يمكن الأعتماد عليهم والتأكد من استمرار استقامتهم.

ثانيا : تغيير المكافآت والعقوبات الخاصة بالموظفين.

(١) بالنسبة للمكافآت يتم :

أ- زيادة المرتبات بهدف تقليل الحاجة إلى الحصول على دخل اضافى بطريق غير مشروع

ب - مكافأة الموظفين على أفعال من شأنها تقليل الفساد.

جـ- استخدام العقود المؤقتة لمكافأة الموظفين بناء على نجاحهم الفعلى.

د- ربط المكافأت غير الماليه بالأداء (مثل الرحلات والتدريب والدعاية)

(٢) وبالنسبه لمعاقبة السلوك الفاسد يتم :

أ- تشديد العقوبات الرسمية.

ب- توسيع سلطات رئيس العمل فى توقيع العقوبات.

جـ- تقويم العقوبات فى ضوء أثارها الردعية.

د- استخدام العقوبات غير الرسمية (مثل التشهير والنقل ومقاطعة الشخص وفقدان المكانة الوظيفية.

ثالثا : جمع المعلومات عن الجهود والنتائج حيث يمكن :

(١) تحسين نظام المراجعة وادارة أنظمة المعلومات ،

أ- فيتم جمع الدلائل عن الفساد الممكن والمحتمل.

---

* طرحه روبرت كيتجارة، استرتيجيات الاصلاح، الديموقراطية، ديسمبر ١٩٩١، ص ١٢٠-١٢٢.

ب- وضع تقديرات لبؤر تسرب الفساد.

(٢) تقوية و تدعيم موظفى المعلومات عن طريق :

أ- الاعتماد على كوادر متخصصة

ب- ايجاد مناخ يستطيع فيه الموظفون وضع تقرير عن الأنشطه غير المشروعة

جـ- اقامة وحدات جديدة (مثل لجان للتقصي و أجهزة لمكافحة الفساد).

(٣) جمع معلومات من أطراف ثالثة (وسائل الأعلام و البنوك)

(٤) جمع معلومات من العملاء و الجمهور ( بما فى ذلك الجمعيات المهنيه )

(٥) تغيير عبء الأثبات حتى يكون من الصعب على الشخص المحتمل فساده ان يثبت براءته (الموظفون العموميون الذين حققوا ثروات كبيره مثلا).

رابعا : اعاده هيكلة العلاقة بين رئيس العمل والموظف والقيام بالحد من احتكار السلطة. ويتم ذلك من خلال :

(١) الحث على التنافس فى تقديم السلع و الخدمات، ويكون ذلك عن طريق خصخصة التنافس بين القطاعين العام و الخاص وإذكاء التنافس بين الموظفين أنفسهم.

(٢) تضييق نطاق حرية التصرف أمام الموظف.

ا- تحديد الأهداف و القواعد و الإجراءات بأن تكون أكثر وضوحاً وعلنية

ب- وضع الموظفين فى فرق عمل و اخضاعهم للمراقبة

جـ- تقييد نفوذ الموظف

(٣) التناوب الجغرافى و الوظيفى بين الموظفين

(٤) تنظيم جماعة المتعاملين مع الموظفين بمايحميهم من بعض أشكال الفساد

خامسا : رفع التكلفة الأخلاقيه للفساد، وذلك عن طريق:

(١) استخدام التدريب وبرامج التربية و القدوة الشخصية.

(٢) اعلان مثياق أخلاق بالنسبة للموظفين و المهنة.

(٣) تغيير ثقافة المؤسسة.

## ملحق (٢)
## أنماط تغيير القيادة السياسية فى افريقيا
## ( يوليو ١٩٥٢ - يونيو ١٩٩٢ )

| نمط التغيير | العدد |
|---|---|
| - تغيير عنيف :<br>انقلابات عسكرية / تدخل عسكرى<br>حروب أهلية / تهديد باستخدام القوة | ٨٠ |
| - تغيير عنيف :<br>الاغتيال والاعدام | ٢١ |
| - تغيير سلمى :<br>الوفاة الطبيعية | ١٤ |
| - تغيير سلمى :<br>الاستقالة / التقاعد<br>الهزيمة فى الانتخابات | ٢٤ |
| - التغيير من خلال الاقاله أو تقديم الاستقالة كرها | ١٢ |

## أولا التغييرات العنيفة :

الانقلابات العسكرية أو التدخل العسكرى أ والحروب الأهلية :

| مسلسل | أسم القائد | الدولة | تاريخ تغييره |
|---|---|---|---|
| ١ | الملك فاروق الأول | مصر | يوليو١٩٥٢ |
| ٢ | الرئيس محمد نجيب | مصر | نوفمبر ١٩٥٤ |
| ٣ | رئيس الوزراء عبد الله خليل | السودان | نوفمبر ١٩٥٨ |
| ٤ | رئيس الوزراء باتريس لومومبا | زائير | سبتمبر ١٩٦٠ |
| ٥ | الرئيس سلفيانوس أوليمبيو | توجو | يناير ١٩٦٣ |
| ٦ | الرئيس فولبرت يولوو | الكونغو | أغسطس ١٩٦٣ |
| ٧ | الرئيس هربرت ماجا | بنين | أكتوبر ١٩٦٣ |
| ٨ | الجنرال ابراهيم عبود | السودان | أكتوبر ١٩٦٤ |
| ٩ | الرئيس أحمد بن بله | الجزائر | يونيو ١٩٦٥ |
| ١٠ | الرئيس جوزيف كاسا فوبو | زائير | نوفمبر ١٩٦٥ |
| ١١ | الرئيس سورو أبيثى | بنين | ديسمبر ١٩٦٥ |
| ١٢ | الرئيس ديفيد داكو | أفريقيا الوسطى | ديسمبر ١٩٦٥ |
| ١٣ | الرئيس موريس ياميجو | بوركينا فاسو | يناير ١٩٦٦ |
| ١٤<br>- | رئيس الوزراء السير أبو بكر<br>تافوا باليوا | نيجيريا | يناير ١٩٦٦ |
| ١٥ | الرئيس كوامى نكروما | غانا | فبراير ١٩٦٦ |
| ١٦ | الرئيس أدوارد موتيسا | أوغنده | إبريل ١٩٦٦ |
| ١٧ | الجنرال أيرونزى | نيجيريا | يوليو ١٩٦٦ |
| ١٨ | الملك موامبتسا | بوروندى | يوليو ١٩٦٦ |

## تابع جدول الانقلابات العسكرية

| مسلسل | أسم القائد | الدولة | تاريخ تغييره |
|---|---|---|---|
| ١٩ | الملك نتارى | بوروندى | نوفمبر ١٩٦٦ |
| ٢٠ | الرئيس نيقولاس جرونتسكى | توجو | يناير ١٩٦٧ |
| ٢١ | رئيس الوزراء سياكا ستيفنس | سيراليون | مارس ١٩٦٧ |
| ٢٢ | الجنرال سوجلو | بنين | ديسمبر ١٩٦٧ |
| ٢٣ | الكولونيل جاكسون سميث | سيراليون | أبريل ١٩٦٨ |
| ٢٤ | الرئيس ماسمبا - ديبا | الكونغو | أغسطس ١٩٦٨ |
| ٢٥ | الرئيس موديبو كيتا | مالى | نوفمبر ١٩٦٨ |
| ٢٦ | رئيس الوزراء محمد محجوب | السودان | مايو ١٩٦٩ |
| ٢٧ | الملك أدريس السنوسى | ليبيا | سبتمبر ١٩٦٩ |
| ٢٨ | الرئيس عبد الرشيد شارمركى | الصومال | أكتوبر ١٩٦٩ |
| ٢٩ | الرئيس أميل زنزو | بنين | ديسمبر ١٩٦٩ |
| ٣٠ | أنقلاب حكومى قام به رئيس الوزراء جوناثان بعد هزيمته فى الأنتخابات | ليسوتو | يناير ١٩٧٠ |
| ٣١ | الرئيس ميلتون أوبوتى | أوغنده | يناير ١٩٧١ |
| ٣٢ | الرئيس كوفى بوسيا | غانا | يناير ١٩٧٢ |
| ٣٣ | الرئيس تسيرى نانا | مدغشقر | مايو ١٩٧٢ |
| ٣٤ | الرئيس أحمد يجبى | بنين | أكتوبر ١٩٧٢ |
| ٣٥ | الرئيس كايبندا | رواندا | يوليو ١٩٧٣ |

## تابع جدول الانقلابات العسكرية

| مسلسل | أسم القائد | الدولة | تاريخ تغييره |
|---|---|---|---|
| ٣٦ | الرئيس هامانى ديورى | النيجر | أبريل ١٩٧٤ |
| ٣٧ | الامبراطور هيلاسلاسى | أثيوبيا | سبتمبر ١٩٧٤ |
| ٣٨ | الجنرال أمان عندوم | أثيوبيا | نوفمبر ١٩٧٤ |
| ٣٩ | الرئيس يعقوب جوون | نيجيريا | يوليو ١٩٧٥ |
| ٤٠ | الرئيس عبد الله عبد الرحمن | كومورس | أغسطس ١٩٧٥ |
| ٤١ | الرئيس طومبالباى | تشاد | أبريل ١٩٧٦ |
| ٤٢ | الكولونيل ميشيل ميكومبرو | بوروندى | نوفمبر ١٩٧٦ |
| ٤٣ | الجنرال تيفرى بنتى | أثيوبيا | فبراير ١٩٧٧ |
| ٤٤ | الرئيس جيمس مانخام | سيشل | يونيو ١٩٧٧ |
| ٤٥ | الرئيس على صويلح | كومورس | مايو ١٩٧٨ |
| ٤٦ | الرئيس مختار ولد داده | موريتانيا | يوليو ١٩٧٨ |
| ٤٧ | الجنرال أتشيمبونج | غانا | يوليو ١٩٧٨ |
| ٤٨ | الكولونيل يومبى أوبانجى | الكونغو | فبراير ١٩٧٩ |
| ٤٩ | الرئيس فيلكس معلوم | تشاد | مارس ١٩٧٩ |
| ٥٠ | الرئيس عايدى أمين | أوغنده | أبريل ١٩٧٩ |
| ٥١ | الجنرال وليم أكوفو | غانا | يونيو ١٩٧٩ |
| ٥٢ | الرئيس ماسياس نجويما | غينيا الاستوائيه | أغسطس ١٩٧٩ |
| ٥٣ | الأمبراطور جان بيدل بوكاسا | أفريقيا الوسطى | سبتمبر ١٩٧٩ |
| ٥٤ | الرئيس وليم تولبرت | ليبيريا | أبريل ١٩٨٠ |

## تابع جدول الانقلابات العسكرية

| مسلسل | أسم القائد | الدولة | تاريخ تغييره |
|---|---|---|---|
| ٥٥ | الرئيس جود ڤرى بن عيسى | أوغنده | مايو ١٩٨٠ |
| ٥٦ | الرئيس لويس كابرال | غينيا بيساو | نوفمبر ١٩٨٠ |
| ٥٧ | الرئيس لاميزانا | بوركينافاسو | نوفمبر ١٩٨٠ |
| ٥٨ | الرئيس ديفيد داكو | أفريقيا الوسطى | سبتمبر ١٩٨١ |
| ٥٩ | الرئيس هيلاليمان | غانا | ديسمبر ١٩٨١ |
| ٦٠ | الرئيس جوكونى عويضى | تشاد | سبتمبر ١٩٨٢ |
| ٦١ | الرئيس ساى زيربو | بوركينا فاسو | نوفمبر ١٩٨٢ |
| ٦٢ | الرئيس جان باتست يودر يجو | بوركينا فاسو | أغسطس ١٩٨٣ |
| ٦٣ | الرئيس شيهو شاجارى | نيجيريا | ديسمبر ١٩٨٣ |
| ٦٤ | الرئيس لانسانا بيوفوجى | غينيا | أبريل ١٩٨٤ |
| ٦٥ | الرئيس ولد حيد الله | موريتانيا | ديسمبر ١٩٨٤ |
| ٦٦ | الرئيس جعفر النميرى | السودان | أبريل ١٩٨٥ |
| ٦٧ | الرئيس ميلتون أوبوتى | أوغنده | يوليو ١٩٨٥ |
| ٦٨ | الرئيس محمد بخارى | نيجيريا | أغسطس ١٩٨٥ |
| ٦٩ | رئيس الوزراء ليبوا جوناثان | ليسوتو | يناير ١٩٨٦ |
| ٧٠ | الجنرال تيتو أوكيللو | أوغنده | يناير ١٩٨٦ |
| ٧١ | الرئيس جان باتست باجازا | بوروندى | سبتمبر ١٩٨٧ |
| ٧٢ | الكابتن توماس سانكارا | بوركينا فاسو | أكتوبر ١٩٨٧ |
| ٧٣ | رئيس الوزراء الصادق المهدى | السودان | يونيو ١٩٨٩ |

## تابع جدول الانقلابات العسكرية

| مسلسل | أسم القائد | الدولة | تاريخ تغييره |
|---|---|---|---|
| ٧٤ | الرئيس صمويل دو | ليبريا | سبتمبر ١٩٩٠ |
| ٧٥ | الرئيس حسين حبرى | تشاد | ديسمبر ١٩٩٠ |
| ٧٦ | الرئيس محمد سياد برى | الصومال | يناير ١٩٩١ |
| ٧٧ | الرئيس موسى تراورى | مالى | مارس ١٩٩١ |
| ٧٨ | الجنرال ليكهانيا | ليسوتو | أبريل ١٩٩١ |
| ٧٩ | الرئيس مانجستو هيلا مريام | أثيوبيا | مايو ١٩٩١ |
| ٨٠ | الرئيس جوزيف ميمو | سيراليون | أبريل ١٩٩٢ |

## ثانيا : التغييرات العنيفة : الاغتيال والاعدام

| مسلسل | أسم القائد | الدولة | تاريخ تغييره |
|---|---|---|---|
| ١ | الرئيس سيلفيانوس أو ليمبيو | توجو | يناير ١٩٦٣ |
| ٢ | رئيس الوزراء بيير نجندا نومى | بوروندى | يناير ١٩٦٥ |
| ٣ | رئيس الوزراء أبو بكر تافوا باليو | نيجيريا | يناير ١٩٦٦ |
| ٤ | الجنرال أيرونزى | نيجيريا | يوليو ١٩٦٦ |
| ٥ | الرئيس عبد الرشيد شرماركى | الصومال | أكتوبر ١٩٦٩ |
| ٦ | الجنرال أمان عندوم | أثيوبيا | نوفمبر ١٩٧٤ |
| ٧ | الجنرال راتسيما ندرافا | مدغشقر | فبراير ١٩٧٥ |
| ٨ | الجنرال مرتضى الله محمد | نيجيريا | فبراير ١٩٧٦ |
| ٩ | الرئيس طومبالباى | تشاد | أبريل ١٩٧٦ |
| ١٠ | الجنرال تيفرى بنتى | أثيوبيا | فبراير ١٩٧٧ |
| ١١ | الرئيس ماريان نجوابى | الكونغو | مارس ١٩٧٧ |
| ١٢ | الرئيس ماسامبا - ديبا | الكونغو | مارس ١٩٧٧ |
| ١٣ | الرئيس على صويلح | كومورس | مايو ١٩٧٨ |
| ١٤ | الجنرال وليم أكوفو | غانا | يونيو ١٩٧٩ |
| ١٥ | الرئيس ماسياس نجويما | غينيا الاستوائيه | أغسطس ١٩٧٩ |
| ١٦ | الرئيس وليم تولبرت | ليبريا | إبريل ١٩٨٠ |
| ١٧ | الرئيس محمد أنور السادات | مصر | أكتوبر ١٩٨١ |
| ١٨ | الكابتن توماس سانكارا | بوركينا فاسو | أكتوبر ١٩٨٧ |
| ١٩ | الرئيس أحمد عبد الله | كومورس | ديسمبر ١٩٨٩ |
| ٢٠ | الرئيس صمويل دو | ليبريا | سبتمبر ١٩٩٠ |
| ٢١ | الرئيس محمد بوضياف | الجزائر | يونيو ١٩٩٢ |

**ثالثا : التغيير السلمى : الوفاة الطبيعية**

| مسلسل | أسم القائد | الدولة | تاريخ تغييره |
|---|---|---|---|
| ١ | الملك محمد الخامس | المغرب | فبراير ١٩٦١ |
| ٢ | رئيس الوزراء ميلتون مارجاى | سيراليون | ١٩٦٤ |
| ٣ | الرئيس ليون مبا | الجابون | نوفمبر ١٩٦٧ |
| ٤ | الرئيس جمال عبد الناصر | مصر | سبتمبر ١٩٧٠ |
| ٥ | الرئيس وليم توبمان | ليبريا | يوليو ١٩٧١ |
| ٦ | الرئيس جومو كينياتا | كينيا | أغسطس ١٩٧٨ |
| ٧ | الرئيس هوارى بومدين | الجزائر | ديسمبر ١٩٧٨ |
| ٨ | الرئيس أوجستينو نيتو | أنجولا | سبتمبر ١٩٧٩ |
| ٩ | رئيس الوزراء دلامينى | سوازيلاند | أكتوبر ١٩٧٩ |
| ١٠ | الرئيس سيرتس خاما | بوتسوانا | يوليو ١٩٨٠ |
| ١١ | الملك سوبوزا الثانى | سوازيلاند | أغسطس ١٩٨٢ |
| ١٢ | الرئيس أحمد سيكوتورى | غينيا | مارس ١٩٨٤ |
| ١٣ | الرئيس سامورا ماتشل | موزمبيق | أكتوبر ١٩٨٦ |
| ١٤ | الجنرال سينى كونتشى | النيجر | نوفمبر ١٩٨٧ |

**رابعا : التخلى عن الحكم طواعية سواء بالاستقالة أو التقاعد أو الهزيمة فى الانتخابات :**

| مسلسل | أسم القائد | الدولة | تاريخ تغييره |
|---|---|---|---|
| ١ | رئيس الوزراء سر الختم خليفة | السودان | يونيو ١٩٦٥ |
| ٢ | رئيس الوزراء محمد محجوب | السودان | يوليو ١٩٦٦ |
| ٣ | رئيس الوزراء البرت مارجاى | سيراليون | مارس ١٩٦٧ |
| ٤ | رئيس الوزراء الصادق المهدى | السودان | مايو ١٩٦٧ |
| ٥ | الكولونيل الفونس ألاى | بنين | يوليو ١٩٦٨ |
| ٦ | الكولونيل بول سوزا | بنين | مايو ١٩٧٠ |
| ٧ | الجنرال أندريا مهازو | مدغشقر | يونيو ١٩٧٥ |
| ٨ | الرئيس محمد جعفر | كومور | يناير ١٩٧٦ |
| ٩ | رئيس الوزراء دلامينى | سوازيلاند | مارس ١٩٧٦ |
| ١٠ | الملازم جيرى رو لنجز | غانا | سبتمبر ١٩٧٩ |
| ١١ | الجنرال أولسينجو أوباسنجو | نيجيريا | أكتوبر ١٩٧٩ |
| ١٢ | رئيس الوزراء أبل موزيريوا | زيمبابوى | ديسمبر ١٩٧٩ |
| ١٣ | الرئيس باولو موانجا | أوغنده | ديسمبر ١٩٨٠ |
| ١٤ | الرئيس ليوبولد سنجور | السنغال | ديسمبر ١٩٨٠ |
| ١٥ | رئيس الوزراء السير رام جولام | موريشيوس | يونيو ١٩٨٢ |
| ١٦ | الرئيس أحمدو أهيدجو | الكميرون | نوفمبر ١٩٨٢ |
| ١٧ | الرئيس جوليوس نيريرى | تنزانيا | أكتوبر ١٩٨٥ |
| ١٨ | الرئيس سياكا ستيفنس | سيراليون | أكتوبر ١٩٨٥ |
| ١٩ | الفريق عبد الرحمن سوار الذهب | السودان | مايو ١٩٨٦ |
| ٢٠ | الرئيس كنعانا بنانا | زيمبابوى | ديسمبر ١٩٨٧ |

## تابع رابعا :التخلى عن الحكم طواعيه

| مسلسل | أسم القائد | الدولة | تاريخ تغييره |
|---|---|---|---|
| ٢١ | الرئيس أرستيد بيريرا | كيب ڤرد | فيراير ١٩٩١ |
| ٢٢ | الرئيس مانويل داكوستا | ساوتومى وبرنسيب | مارس ١٩٩١ |
| ٢٣ | الرئيس ماثيوكيريكو | بنين | أبريل ١٩٩١ |
| ٢٤ | الرئيس كينيث كاوندا | زامبيا | نوفمبر ١٩٩١ |

**خامسا : التغيير من خلال الإقالة أو الإجبار على تقديم الإستقالة كرها : ***

| مسلسل | أسم القائد | الدولة | تاريخ تغييره |
|---|---|---|---|
| ١ | رئيس الوزراء عبد الرشيد على شارمركى | الصومال | ١٩٦٤ |
| ٢ | رئيس الوزراء تشومبى | زائير | أكتوبر ١٩٦٥ |
| ٣ | الجنرال جوزيف أنكراه | غانا | أبريل ١٩٦٩ |
| ٤ | الجنرال رامنانتوا | مدغشقر | فبراير ١٩٧٥ |
| ٥ | الجنرال ولد سالك | موريتانيا | مايو ١٩٧٩ |
| ٦ | الرئيس يوسف لولى | أوغنده | يونيو ١٩٧٩ |
| ٧ | الرئيس محمد محمود ولد لولى | موريتانيا | يناير ١٩٨٠ |
| ٨ | رئيس الوزراء مابندلا ديامينى | سوازيلاند | مارس ١٩٨٣ |
| ٩ | الملكة دزيلوى | سوازيلاند | أغسطس ١٩٨٣ |
| ١٠ | رئيس الوزراء فيكمى ديامينى | سوازيلاند | أكتوبر ١٩٨٦ |
| ١١ | الرئيس الحبيب بورقيبه | تونس | نوفمبر ١٩٨٧ |
| ١٢ | الرئيس الشاذلى بن جديد | الجزائر | يناير ١٩٩٢ |

* قد يبدو واضحا أن ثمة تداخلا بين هذا النمط من التغيير والنمط الأول من التغييرات العنيفة إلا أننا رأينا التمييز بينها لأن عملية الإقاله أو الإجبار على تقديم الإستقالة فى النمط الثانى تكون عادة بعيدة عن التدخل العسكرى الصريح ومن ثم تبدو لأول وهلة وكأنها أمر عادى .

## هوامش المقدمة

(١) أنظر: Mark Silverstein "Watergate and the American political System inArnold S. Markovits and mark silver stin (eds),the politics of scandal power and process in liberal democracies, New york, london, holmes & meir 1988 p16.

(٢) لقد اصبح الولاء للرئيس يعادل الولاء للامة: وإعادة انتخاب الرئيس تتطابق مع المصلحة العامة. واضحت الحرية في المرتبة الثانية لان الافراد تم تصنيفهم على انهم إما موالين لنيكسون او انهم ضد امريكا. وقد انتهكت كثير من الحقوق الدستورية بحجة حماية الجمهورية الامريكية . انظر Ibid,P17

(٣) يلاحظ ان اللجنة الفرعية للشركات متعددة الجنسيات أنشأها عضو مجلس الشيوخ الديمقراطى عن ولاية ايداهو فرانك تشرش وذلك بعد تدخل شركة iTT فى شيلى.وكان يهدف إلى معرفة مدى تاثير وتدخل الشركات الكبرى فى صياغة السياسة الخارجية الامريكية ، ومن ثم اهتمت اللجنة بأنشطة عمالقة النفط جلف ، Gulf, واكسون Exxon, وموبيل Mobil

انظر فى ذلك:

Terry macdogall ," the Lock head scandal and the High Cost of Politics in Japan " in Ibid P 194

( ٤) انظر:

Robert Williams, Political CorruPtion in Africa , HamP shire , England: Gowes Publishing Co . ltd . 1987, P51

(٥) حول الاعتبارات الثقافية والقيمة ودورها فى انتشار الفساد فى دول العالم الثالث انظر وراجع :د. أحمد مجدى حجازى، "صناعة الفساد فى العالم الثالث " مقولات فى ازمة العلاقة بين ثقافة النخبة وثقافة العامة ، مجلة كلية الاداب ، جامعة القاهرة، ع١ ، مجلد ٥ مايو ١٩٩٠

## هوامش الفصل الاول

(١) نشبت حرب البلوبونيز (Pelobonnesian War) في اليونان القديمة بين كل من أثينا واسبرطة واستمرت لاكثر من ربع قرن من الزمان (٤٣١-٤٠٤ ق.م )وانتهت بهزيمة أثينا والقضاء على أطماعها التوسعية. لمزيد من المعلومات انظر :د. حورية توفيق مجاهد الفكر السياسى من افلاطون إلى محمد عبده ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٦، ص ص ٤٠ -٤١

( ٢) انظر فى تفصيل ذ لك ، ص ٤٦ وما بعدها .

(٣) انظر : Arnold J. Heiden heimer(ed .), Political CorruPtien Readings in ComParative analysis, New York : Holt , Rinehart and Winston , Inc., 1970 P3

(٤) أنظر :

Robert c. Brooks," the Nature of Political CorruPtion " in Ibid, P56

(٥) انظر على سبيل المثال: Webster, s third International Dictconary

(٦) انظر : Williams, oP . cit , P13

(٧)انظر: Ibid, P15

(٨)انظر :نبوية على محمود الجندى ، الفساد السياسى فى الدول النامية مع دراسة تطبيقية للنظام الايرانى حتى قيام الثورة الاسلامية (١٩٤١-١٩٧٨ ) : رسالة ماجستير فى العلوم السياسية (غير منشورة )، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية :١٩٨٣:ص ص ٩-١٩

(٩) انظر J.s.Nye " corruPtion and Political DeveloPment : Acost Benefit Analysis " in Heiden heimer,oP . cit PP 566-67.

(١٠) انظر: Samuel P. Huntington, Political order in changing Societies , New Haven: Yale university Press, 1968 ,P 59

(١١)انظر: Joseph, J. Senturia ." Corruption, Political" Encyclopedia of the Socil Sciences, uoliv , NewYork : crowell- Collier Mac millan, 1930- 1935 , P 449

(١٢) انظر : S. Andreski , The African Predicement, New York Atherton Press 1968,P 92

(١٣) انظر: Williams, oP. cit, P18

(١٤) انظر: Susan Rose- Ackerman, Corruption: A study in Political Economy, New York: Academic Press, 1978, ch. 1.

(١٥) انظر: Robin theobald , Corruption , D evelopment and under, development, Durham : Duke University Press , 1990. P5

(١٦) انظر: Carl J. Friedreich, "Political Patholiegy, Political Ouerterly, vol 37 , 1966, PP 70- 85 .

(١٧) انظر Arnold A. Rogow and H.D lasswell," the Definition of Corruption in Heiden heimer op . cit PP 54 5

(١٨) انظر : Ibid p54

(١٩) انظر فى ذلك : Theobald op . cit , P .6

(٢٠)انظر : Williams op .cit ,P 19

(٢١) انظر: Theobald op . cit, P. 7

(٢٢)اعتمدنا على: ابن منظور، لسان العرب. القاهرة: دار المعارف. ج ٥ د.ت.ص ٣٤١٢ . والفيروز آبادى، القاموس المحيط. القاهرة: الحلبى ج ١. ١٩٥٢، ص ٣٣٥ واحمد ابن محمد بن على الفيومى، المصباح المنير تحقيق د . عبد العظيم الشناوى ، القاهرة: دار المعارف ، ١٩٧٣ ، ص ٤٧٢

(٢٣) انظر وراجع : د. جلال عبد الله معوض ، الفساد السياسى فى الدول النامية دراسات عربية ، العدد ٤ فبراير ١٩٨٧ ، ص٤

(٢٤) فى تاصيل نظرية الحكم الشخصى فى افريقيا بعد الاستقلال انظر:
Robert H Jackson and carl G. Rosberg , Personal Rule in Black AFrica Prince , Autocrat Prophet and tyrant,ber Keley : university Of california press 1982

(٢٥) لمزيد من التفضيلات حول طبيعة الدولة ما بعد الاستعمارية فى افريقيا

أنظر الدكتور حمدى عبد الرحمن حسن، الايديولوجية والتنمية فى افريقيا . القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ .

(٢٦)انظر : د. جلال معوض ،مرجع سابق ، ص ٩

(٢٧)انظر : Williams , op. cit , P . 80

(٢٨) انظر Renet Dumont , Remuneration levels And corruption in French speaking Africa in Heiden hemer op. cit , P. 456

(٢٩) لمزيد من التفصيلات انظر : د. حورية توفيق مجاهد ، نظام الحزب الواحد فى افريقيا بين النظرية والتطبيق ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٧ ، ص ص١٣٥- ١٣٦

(٣٠) انظر: Thomas Hodgkin , African Political parties, London : Penguin Books , 1961 , P. 147

(٣١) انظر فى ذلك تفصيلا: Mahmud Mamadani , Imperialism and Fascism in Uganda , London Heline Mann Educational Books ltd . 1983.

(٣٢) لمزيد من التفصيلات حول الدور السياسى للمؤسسة العسكرية فى افريقيا بعد الاستقلال انظر : حمدى عبد الرحمن حسن : العسكريون والحكم فى افريقيا مع التطبيق على نيجيريا ١٩٦٦-١٩٧٩ ، رسالة ما جستير فى العلوم السياسة كلية الاقتصاد والعلوم السياسة ،جامعة القاهرة، ١٩٨٥.

(٣٣)انظر wiliams op .cit ,p.60

(٣٤) أنظر : M. Ndovi, Zairean Soldiers in Border Racket, New African may 1981, P 41

(٣٥) انظر: Naomi chazan, Robert mortimer, John Rouen bill and Denald Rothchild , Politics and society in contemporary Afreca, London bynne Rienner pullishersinc , 1988 , p.175

(٣٦) انظر : New African December , 1983 p 21

(٣٧) انظر: Williams ,op. cit p . 62

(٣٨) اعتمدنا فى عرض فضيحة الاسمنت باعتبارها احد الامثلة البارزة على سوء ادارة

يعقوب جوون على المصادر الاتية : Williams op. cit , pp 68 -70 , B Dudley An Introduction to Nigerian Government and politics London : macmillan press Ltd 1982 and R synge (ed) Africa Guide 1977, saffran Walden: Africe Guide co 1976: pp 213 23

(٣٩) أنظر : George Benson , political corruption in America Lexington : Heath and co , 1978 , 273 - 95 .

(٤٠) انظر : Williams , op cit . p 21 .

(٤١) انظر على سبيل المثال :

W.G. Runciman , social science and Political Theory ,London, cambridge universityPress, 1969, P . 110

(٤٢)تلك هي وجهة النظر التبريرية التى تدافع عن الفساد السياسى وترى أنه له أثارا ايجابية.

انظر على سبيل المثال:د. أحمد رشيد ، الفساد الاداري: الوجه القبيح للبيروقراطية المصرية ، القاهرة: دار الشعب :١٩٧٦ ص ص ٢٣- ٢٤

( ٤٣ ) انظر : Nye . op . cit . pp 564 - 78 .

(٤٤) راجع فى ذلك على سبيل المثال:

R.A Higgott, Politcal Development theory, London, croom Helm , 1983:P66. and christopher clapham (ed),third World Politics, London croom Helm, 1985, P 6 .

(٤٥) انظر: Williams , op. cit , PP-22-3

(٤٦) يلاحظ ان الشركات متعددة الجنسيات تلجأ إلى اساليب متعددة لربط النخب القوية فى الدول المتخلفة بها ومن بين تلك الاساليب الرشوة . ومثال ذلك قيام شركة لوكهيد برشوة العديد من القادة الحكوميين فى الدول النامية . وقد ادى تفجير هذه القضية إلى ازاحة النقاب عن تورط شركات امريكية أخرى فى الرشوة . وتبين ان الرشاوى التى قدمتها هذه الشركات لكبار المسئولين فى الدول النامية بلغت عشرة ملايين دولار خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٣ . ومن بين هؤلاء المسئولين المرتشين رئيس الجابون الحاج عمر يونجو الذى حصل فى اوائل السبعينيات على رشوة قدرها (١٥٠) ألف دولار من شركة يونيون كاربيد. لمزيد من التفصيلات انظر : د. محمد السيد

سعيد ، الشركات المتعددة الجنسية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص ص ٣٤٧ -٣٤٩

(٤٧) انظر: Williams , op , cit . p. 24.

(٤٨) انظر : Jackson and Rosberg , op ct , P. 23 .

(٤٩) لمزيد من التفصيلات حول حقوق الانسان فى افريقيا انظروراجع :د. مصطفى كامل السيد ، حول حقوق الانسان فى افريقيا، أفريقيا العدد الاول اكتوبر ١٩٨٦ ، كتاب غير دورى يصدر عن دار المستقبل العربى ، ص ص ١٢٩- ١٣٧

(٥٠) راجع د. حمدى عبد الرحمن حسن الايديولوجية والتنمية فى افريقيا ، مرجع سابق

(٥١) انظر : Jon Kraus , Building Democracy in Africa currnt History , vol 90 No 556, may 1991 p 211

(٥٢) انظر : Ibid , p 212

(٥٣) انظر : World Bank , warld Debt Tables, 1989-1990 Suplemental Report Washington D.C .WB, 1990

(٥٤) لمزيد من التفصيلات انظر :حمدى عبد الرحمن حسن ,العسكريون والحكم فى افريقيا، مرجع سابق ، ص ٩٢

(٥٥) انظر :د. جلال معوض ، مرجع سابق ، ص ٩١ .

(٥٦) لمزيد من التفصيلات انظر : Williams, op cit, pp. 34 - 7

(٥٧) يكاد يتفق معظم الدارسين الغربيين على ذلك ولكن الرجوع فى ذلك على سبيل المثال إلى : sanford J . ungar, Africa : the Poaple and Politics of An Emerging continent , New York simon & Schuster Inc , 1989 , P .369

(٥٨) انظر : حمدى عبد الرحمن حسن ، العسكريون والحكم فى افريقيا ، مرجع سابق ، ص ٤٦

## هوامش الفصل الثانى

(١) انظر التحليل الوافى لنموذج القيصرية السياسية فى زائير فى:

Jean claude Williame, Patrimonialism and Political change in the Congo,: Stanford University Press, 1972 .

(٢)انظر Jackson and Rosberg, op. cit,PP 167 - 169

(٣) راجع الفصل الاول من هذه الدراسة .

(٤) انظر : Crawford Young " Zaire: the unending crisis, Fornig Affairs," vol 57 , Nol , Fall 1978 PP 169 - 185

(٥) انظر G.CKabwit " Zaire : the Roots of the continuing crisis " the Journal of modern African studies , vol 17 ,N03 , 1979 , PP. 381 - 707 .

(٦) انظر . Young ,op cit , pp 170 - 173

(٧) أنظر : Jeane claude Williame " Political succession in Zaire ,or Back to machiavelli , the Journal of modern African studies, vol 26 ,No 1,1988,PP 37 -49

(٨) لمزيد من التفضيلات حول هذه الاجراءات انظر :

Jackson and Rosberg ,op . cit ,PP 178.

(٩) Mobuto sese seko koko Ngbendu Wa Za Banga

انظر فى ذلك :

sanford J . ungar , Africa , the people and politics of an emerging continent ,New York: touchstone , 1989,pp. 369 - 310 .

(١٠) حول برنامج الاصالة الحضارية راجع : حمدى عبد الرحمن حسن ، العسكريون والحكم فى افريقيا مرجع سابق ص ٤

(١١) انظر حمدى عبد الرحمن حسن ، الايديولوجية والتنمية فى افريقيا مرجع سابق ، ص ص ١٩١ ، ١٩٢

(١٢) انظر : crawford young"Zaire and comeroom in Peter Duignan and Robert , Jackson ,eds , Polilics and government in African states 1960 - 1985, london croom Helm, 1986 , P . 140

(١٣) جمعت الارقام الواردة فيالجدول من :
J B R D , Warld Development Report Washing to D . C World Bank , 1998

(١٤) أنظر Young , Zaire : the unending crisis . op cit , p . 173

(١٥) انظر Janet Macgaffey ,"How to survive and Become Rich Amidst Devastation: the second economy in Zaire," African Affairs, vol 82 no 328, July 1983 , PP354 - 355 .

(١٦) أنظر : young ,zaire: the unending crisis . op cit p 173

(١٧) انظر Macgaffey ,op cit ,pp 351 - 66

(١٨) أنظر : ungar , op . cit P. 371 .

(١٩) انظر : young ,Zaire and cameroon.op cit ,P. s 48

(٢٠) انظر : ungar ,op cit .

(٢١) المرجع السابق

(٢٢) انظر : Kabuit , op cit 398

(٢٣) المرجع السابق

(٢٤) المرجع السابق

(٢٥) المرجع السابق ص ٣٩٧

(٢٦) انظر young,Zaire the unending crisis, op .cit

(٢٧) انظر: ungar ,op .cit.

(٢٨) انظر: Emizet N.Ki sangani" implementatian of stabilization Policies in an auth oritarian setting : Zaire, 1970 - 1980 .Canadian Journal of African studies, vol sl, No 2, 1987, pp 192 - 193.

(٢٩) نعتمد فى هذا الجزء على :

David J. Gould . Bureaucratic corruption andunder undevelopment in the third warld : the case of Zaire New yourk : pergamon press, 1980 , pp . 123 - 148.

(٣٠) أنظر فى ذلك : S. Depelchin " the trans formation of the petty Bourgeoisie and the state in post - collanial Zaiere Review of African political Economy , No 22, 1981 . pp . 32 - 38

(٣١) جاء فى نص هذا الخطاب " أنه لكى يتسنى لكم مواجهة المشكلات التى تفرضها طبيعة مسئولياتكم الضخمة ، فإن المرشد الأعلى للثورة وقائد الجيش موبوتو سيسى سيكو قرر منحكم المزايا الاتية : (٣٠٠٠) زائير شهريا كاعتمادات مالية للاقليم ( ١٠٠٠) زائير شهريا كنفقات ترفيهية لمأمور الاقليم ، (١٠٠٠) زائير كنفقات سفر لمأمور الأقليم ( بحد أدنى سبعة أيام شهريا وقد اعطيت لكم هذه المزايا المادية بهدف واحد هو ان تتعاملوا مع متطلبات الموقف السياسى فى أقاليمكم على خير وجه " انظر فى ذلك : . Gould , op cit , pp 136 - 137

## هوامش المبحث الثانى
## الفساد فى كينيا

(١) أنظر : Wiliams, op cit, p. 83 .

(٢) أنظر فى ذلك : Goran Hyden " Administratian and public policy " in Joel D.Barkan and John J. Okumu ( eds,) politics and public policy in kenya and tanzania, New york : praeger, 1984, p 108 .

(٣) أنظر : Ibid , p. 108 .

(٤) أنظر : Barkan , op . cit , p36 .

(٥) أنظر : Colin Leys, under development in Kenya : the politcal economy of New - colonialism 1964 - 1971 , london : Heinemann , 1975, p. 30

(٦) من المعروف أن كينيا شهدت خلال الخمسينيات أعمال تمرد وعنف واسعة النطاق قادها الوطنيون الأفارقة فى كفاحهم ضد الاستعمار البريطانى . وقد انطلق هؤلاء المقاتلون من الغابات بالأساس ، وهو الأمر الذى أدى الى فرض حالة الطوارئ فى البلاد . وقد عرفت هذه الحركة باسم ثورة الماو ماو. وهذه الثورة الاحتجاجية وان كانت موجهة ضد المستوطنين البيض إلا إنها أيضا كانت تعبيرا عن الانقسام الاقتصادى بين الوطنيين ولاسيما الكيكيويو .

(٧) لمزيد من المعلومات حول قضايا الأرض والأصلاح الزراعى راجع : John Harbeson , Nation Building in Kenya : the Role of Land Refom , Evanston : Northwestem University press , 1973 .

(٨) لمزيد من التفصيلات حول الطبيعة الأوتقراطية لنظام حكم كينياتا أنظر : Jackson and Rosberg , op . cit , pp 98 - 122 .

(٩) أنظر تناصيل ذلك : Norman Miller , Kenya: the Quest for Prosperity , London : westview , 1984 . pp 38 - 43 .

(١٠) أنظر فى ذلك : Leys, op cit , p 247

(١١) أنظر فى ذلك : Joel Barkan , : Legislators , Elections and political Linkage " in Barkan , op . cit , pp. 72 - 74 .

(١٢) أنظر : Ibid , p . 74 .

(١٣) أنظر : Leys , op . cit , p. 246 .

(١٤) لمزيد من التفصيلات انظر : Ibid , pp . 237 - 43 .

(١٥) أنظر فى تفاصيل ذلك : Norman Miller , Kenya The Quest for Prosperity , London : Westuiew 1984 . p . 51 .

(١٦) انظر : Leys , op . cit , p . 57.

(١٧) أنظر : Internationl Labour office , Employment, incomes and Equality Astrategy for increasing productive Employment in kenya, 1972 , Geneva Ilo, 1972 .

(١٨) أنظر فى ذلك : Miller, op cit , pp 59 . 60 .

(١٩) فى تنزانيا على سبيل المثال صدر دليل القيادة Leadership code والذى نص على ان يكون كل قائد حكومى أو حزبى من العمال أو الفلاحين وألايتورط بشكل أو بآخر فى ممارسات رأسمالية أو اقطاعية .

(٢٠) أنظر : Henery Bienen , Kenya the politcs of participation and control , princeton university press , 1974 , p 38 .

(٢١) لمزيد من التفصيلات انظر : Williams , op cit , pp 84 - 5 .

(٢٢) من المعروف ان الحزب الحاكم فى كينيا خلال فترة حكم كينياتا كان يطرح أكثر من مرشح فى الدائرة الانتخابية الواحدة ومن ثم كان بمقدور الناخبين الاختيار بين مرشحى ( كانوا ). وقد كان الحزب يعانى من الانقسام وظهور تيارات فكرية متعارضة داخلة وبرز ذلك واضحآ بعد عام ١٩٦٩ حينما ألغيت المعارضة بشكل رسمى وأضحت كينيا دولة حزب واحد من الناحية القانونية . وقد بدأ التمييز بعد ذلك داخل البرلمان الكينى بين اتجاه ( كانو أ ) والجاه ( كانو ب ) فأضحى الوضع شبيها بنظام التعدد الحزبى داخل الحزب الواحدة . أنظر : Jackson and Rosberg , op cit , 103

(٢٣) من الجدير بالذكر أنه خلال فترة حكم كينياتا كان هناك شبة تحالف مصلحى بين جهاز الدوله وكل من البرجوازية المحلية ورأس المال الأجنبى يؤكد ذلك على سبيل المثال انه فى عام ١٩٧٤ عين مواطنين كينيين على رأس شركتين من أكبر الشركات الأجنبية العاملة فى كينيا . وقد إتضح أن هذين الرجلين تربطهما بالرئيس علاقة الدم . أنظر فى تفصيلات : Nicolo Swainson , the Development of corporatecapitalism in kenya , 1918 - 1974 , london .

(٢٤) أنظر فى تفاصيل ذلك : New African , August 1991 , No 287 , pp 6-10

(٢٥) أنظر : الهيئة العامة للاستعلامات ، دراسة خاصة عن كينيا وموقفها من الديمقراطية ، وزارة الاعلام ، فبراير ١٩٩٢ ، ص ٥

(٢٦) جريدة الجرائد العالمية ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٠ ديسمبر ١٩٩١ ، عدد ٢٦٠ ص ص ٤-٥ .

(٢٧) المرجع السابق ، ص ٤ .

## هوامش المبحث الثالث
## الفساد فى نيجيريا

(١) أنظر : Williams , op . cit , p 95

(٢) أنظر : Ibid , pp 95 - 6 .

(٣) أنظر : B. Dudley , An introduction to Nigerian Government and politics , london : the Macmillan press ltd ., 1982 , pp 112 - 113 .

(٤) أنظر : Ibid , p 116.

(٥) أنظر : Ibid , p 289 .

(٦) لمزيد من التفصيلات أنظر : حمدى عبد الرحمن حسن ، العسكريون والحكم فى افريقيا مرجع سابق ، ص ص ١٨٨ - ٢٠٣ .

(٧) حول مزيد من التفصيلات عن سقوط الجمهورية الأولى أنظر : William Gutteridge , the military in African politics , london : methuen & Co ltd , 1969 , pp 60 . 95 .

(٨) أنظر : حمدى عبد الرحمن حسن ، العسكريون والحكم فى افريقيا ... مرجع سابق . ص ٢٣٥

(٩) انظر فى ذلك : Toyin Falola and Julius Ihonvbere, the Rise & Fall of Nigeri ,s Second Repulic : 1979 - 84 , london : Zed Books ltd ., 1985 , pp 83 - 95 and see also Dudley , op cit , p 116 .

(١٠) أنظر : Falola , op . cit , p. 88.

(١١) أنظر : Ibid , p. 89 .

(١٢) جاء فى البيان الذى وجهه مرتضى الله محمد إلى الشعب النيجيرى بعد يوم واحد من إطاحته بنظام جوون مايلى : " ان السنوات الماضية تؤكد على أنه بالرغم من مواردنا البشرية والمادية الهائلة ، فإن الحكومة لم تقدر على تلبية التوقعات المشروعة لشعبنا . وتركت نيجيريا تسير على غير هدى ، ومثل هذا الموقف ، إن لم يمسك بزمامه فإنه كان من المتوقع أن يؤدى إلى حالة من الفوضى والاضطراب وحتى إراقة الدماء . لقد بذل النيجيريون فى سعيهم لبناء دولة قوية موحدة مزيدا من

الدماء ، وآنا متإكد ان التفكير فى إراقة المزيد من هذه الدماء مهما كانت الأسباب - يعتبر إمرا يأنفه الشعب ، من ثم رأت القوات المسلحة بعد تحسسها للموقف أن ثمة تغيرات معينة ينبغى القيام بها ان شئون الدولة أضحت تتسم بالفوضى والتقلب وعدم الأخذ بمبدأالشورى وحتى الإهمال وذلك فى أعقاب الحرب الأهلية .. ومثل هذا الموقف يتناقض بوضوح مع صورة وفلسفة النظام التصحيحى ... لقد كان واضحا أن مثل هذه الأمور ما كان يسمح لها أن تستمر علي هذا المنوال "

أنظر : Guy Arnold , modern Nigeria , london : longman , 1977 , p. 173

(١٣). أنظر : Falola , op . cit , 106 .

(١٤) أنظر : Ibid, p. 106

(١٥) أنظر : Ibid , p 10004 .

(١٦) أنظر : Ibid , p 108

(١٧) أنظر : Ibid , p 109 .

(١٨) نعتمد فى عرض أحداث الفساد فى قطاع النفط على : Wiliams , op . cit , pp . 771-2

(١٩) أنظر : Ibid , p. 99

(٢٠) أنظر : Ibid , p . 99

(٢١) نقلا عن : Julius o . Ihonvbere and timothy M. shaw , corporatism in Nigeria in Julius E Nyamgoro and Timothy M. shaw ( eds.) , corposatism in Africa : comparative Analysis and practice, london : westview press , 1989 . p . 85 .

(٢٢) أنظر : Ibid , p 85 .

(٢٣) لمزيد من التفصيلات انظر : Falola , op . cit , pp 208 - 216 .

(٢٤) انظر : Ibid , p 216

(٢٥) أنظر : Africa Review , 1986 , 207.

(٢٦) إنظر : New African , June 1990 , No 273.

(٢٧) أنظر : Ibid , p 12

(٢٨) لمزيد من المعلومات انظر : لارى دياموند ، الصراع المزمن فى نيجيريا ، الديمقراطية ، الكتاب الأول ديسمبر ١٩٩١ تصدر عن مركز دراسات التنمية السياسية والدولية ، القاهرة ١٩٩١ ص ٩٢ .

(٢٩) المرجع السابق ، ص ٩٣ .

(٣٠) المرجع السابق . ص ص ٩٣ - ٩٤ .

(٣١) أنظر تفاصيل ذلك فى : African Concord , 6 April 1992 . vol 6, No 49 pp. 26 - 27 . , وانظر كذلك فى : د. عبد الملك عوده ، التحول الديموقراطى فى نيجيريا ، الاهرام الاقتصادى فى ١٩٩٢/٧/٢ ، ص ٨٢ .

(٣٢) أنظر : African Concord , 18 May 1992, p 22.

(٣٣) المرجع السابق .

(٣٤) أنظر : African Concord , 26 March 1990 , p. 29 .

## هوامش الفصل الثالث

(١) أنظر أعلان أروشا فى : حمدى عبد الرحمن ، الايديولوجية والتنمية فى أفريقيا ، مرجع سابق.

(٢) أنظر : Issa shivji, class struggle in tanzania , New york : monthly Review press , 1946 , p 99 .

(٣) أنظر : حمدى عبد الرحمن حسن ، الايدلوجية والتنمية مرجع سابق ص ١٧٣ .

(٤) انظر : لارى دياموند ، الصراع المزمن فى نيجيريا ، الديمقراطية ص ص ٩٦ - ٩٧ .

(٥) ينص القانون الحالى على أن يرأس مكتب قانون السلوك رئيس الدولة ويضم فى عضويته حكام الولايات الواحد والعشرين بالاضافة الى عدد من كبار السياسيين العاملين فى الدولة . على أن المطالب الموجهة للحكومة العسكرية تنادى بضرورة تشكيل مجلس أقل عددا وأكثر فعالية واستقلالا يتألف فى معظمه من المدنيين غير الحزبيين . وقد اقترح الجنرال أوباسنجو - رئيس نيجيريا الأسبق - أن يكون الرئيس الموجود هو السياسى الوحيد فى المجلس ، وليس رئيسه ، فى حين يكون جميع الأعضاء الأخرين من الأشخاص الذين لاينتمون أو يتعاطفون مع أى حزب . أنظر فى تفاصيل ذلك المرجع السابق ، ص ٩٨ .

المرجع السابق .

(٧) إنظر : Michael clarke (ed.) corruption : causes , con sequences and control , london : Frances prmter , 1983 , pp 195 - 196 .

(٨) أنظر : Wiliams, op . cit , p 108 .

(٩) أنظر : Ibid , p 88 9 .

(١٠) أنظر : Ibid , p 89 .

(١١) أنظر : روبرت كيتجارد ، إستراتيجيات الاصلاح ، الديمقراطية ، مرجع سابق . ص ١١٣ .

(١٢) أنظر : New African , May 1992 , p . 19.

(١٣) أنظر : Africa Events , vol 8 , No 7 , July 1992 , p 10

(١٤) انظر : وراجع على سبيل المثال ، د. أحمد مجدى حجازى ، مرجع سابق .

(١٥) أنظر : West Africa , December , 1975 , pp 1430 - 31 .

(١٦) المصدر : Africa Insight , vol 17 , No 4, 1987 p 71 .

(١٧) انظر في ذلك : Williams , op . cit , pp 112 - 113 .

(١٨) انظر : W.N.Brownsberger , " Development and Governmental corruption , Materialism and political Fragmentation in Nigeria " Journal of modern African studies , vol 21 , No 2 , 1983 .

(١٩) المرجع السابق ص ٢٢١ .

(٢٠) المرجع السابق ٢٣٢ .

## هذا الكتاب

تشهد المجتمعات البشرية بغض النظر عن موقعها الجغرافى أو درجة نموها الاقتصادى أو مستوى ثقافتها السياسية شكلا أو آخر من أشكال الفساد

فهو كمفاهيم الخير والشر مرتبط بطبيعة بنى البشر . والمجتمعات الصالحة التى تخلو من كافة مظاهر الفساد لا وجود لها إلا فى طوباويات الفلاسفة والمفكرين . وعليه فان الفساد ليس ظاهرة افريقية أو مرتبطة بالعالم الثالث .وانما هو ظاهرة تتسم بالعموميه ، وإن كانت دراسته فى أفريقيا تكتسب أهمية كبيرة نظرا لأنه يترك آثارا سلبية مدمرة على الإنجاز الاقتصادى والأداء الحكومى وطبيعة السلطة الحاكمة ويحاول هذا الكتاب دراسة الفساد السياسى باعتباره مدخلا مناسبا لدراسة النظم السياسية فى افريقيا من منظور مقارن .